الحديث الموضوع

أسبابُ اختلاقه
وخطورةُ انتشاره
وضوابطُ معرفته
وطريقةُ التخلّص منه

تأليف
سيد عبد الماجد الغوري

الحديث الموضوع

أسبابُ اختلاقِهِ وخُطورةُ انتشارِهِ
وضوابطُ معرفتِهِ وطريقةُ التخلّصِ منهُ

Edisi Pertama 2017.
Hak cipta Kolej Universiti Islam Antarabangsa Selangor (KUIS), 2016

الحديث الموضوع: أسبابُ اختلاقه وخُطورةُ انتشاره وضوابطُ معرفته وطريقةُ التخلُّص منه.
(HADIS PALSU: KAJIAN RINGKAS KOMPREHENSIF)

KOLEJ UNIVERSITI ISLAM ANTARABANGSA SELANGOR
الكلية الجامعية الإسلامية العالمية سلانجور
INTERNATIONAL ISLAMIC UNIVERSITY COLLEGE SELANGOR

ISBN: 978 967 0850 788

Hak cipta terpelihara. Setiap bahagian daripada terbitan ini tidak boleh diterbitkan semula, disimpan untuk pengeluaran atau dipindahkan kepada bentuk lain, sama ada dengan cara elektronik, gambar, rakaman dan sebagainya, tanpa mendapat izin bertulis daripada Penerbit KUIS terlebih dahulu.

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced or transmitted in any form, or by any means, electronic or mechanical including photocopy, recording, or any information storage and retrieval system, without prior written of Penerbit KUIS.

Diterbitkan di Malaysia oleh:

PENERBIT KUIS RMC PUSAT PENGURUSAN PENYELIDIKAN

PENERBIT KUIS
D/A Pusat Pengurusan Penyelidikan (RMC)
Kolej Universiti Islam Antarabangsa Selangor (KUIS)
Bandar Seri Putra, 43000 Kajang, Selangor.
Tel: 03-89117000 samb. 3213/2334
Fax: 03 - 89262634

Perpustakaan Negara Malaysia

الحديث الموضوع: أسبابُ اختلاقه وخُطورةُ انتشاره وضوابطُ معرفته وطريقةُ التخلُّص منه.

Oleh: Syed Abdul Majid Ghouri.

الحديث الموضوع

أسباب اختلاقه وخطورة انتشاره وضوابط معرفته وطريقة التخلص منه

تأليف

سيد عبد الماجد الغوري

INSTITUT KAJIAN HADIS
HADITH RESEARCH INSTITUTE
معهد دراسات الحديث الشريف

مقدِّمة الكتاب

إنَّ الْحَمْدَ للهِ، نَحمَده ونَستعِينه ونَستغفِره، ونَعُوذ باللهِ من شُرورِ أَنْفُسِنا ومِن سَيِّئات أعمالِنا، مَن يَهْدِه اللهُ فلا مُضِلَّ له، ومَن يُضْلِلْهُ فلا هاديَ له، وأَشْهَدُ أنْ لا إله إلاَّ اللهُ وَحْدَه لا شَرِيْكَ له، وأَشْهَدُ أنَّ مُحَمَّداً عبدُه ورسولُه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء:١]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلاً سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب:٧٠-٧١].

أمَّا بعد! فإنَّ أصْدَقَ الحديثِ كتابُ اللهِ، و أحْسَنَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وشَرَّ الأُمُورِ مُحْدَثاتُها، وكلُّ مُحْدَثَةٍ بدعةٌ، وكلُّ بدعةٍ ضلالةٌ، وكلُّ ضلالةٍ في النَّار.

والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيِّد الأوَّلِيْن والآخرين: محمد بن عبد الله الأمين، المبعوث رحمةً للعالمين، وعلى آله الْخِيَرَةِ وأصحابه الْبَرَرَةِ أجمعين، ومَن تَبِعَهم بإحسانٍ، ودعا بدعوتهم إلى يوم الدِّين.

وبعد: فقد اتَّخذ أعداءُ الإسلام للنَّيْل منه طرائقَ قِدَداً، ووسائلَ مختلفةً، فكان مِن أشدِّها خَطَراً عليه، وأَعظمِها ضَرَراً له: "الوَضْع في الحديث"، أي: تَقَوُّلُهم على النبيِّ ﷺ ما لم يَقُلْه، ونِسْبَتُهم إليه ما لم يفعله ويُقِرَّه. وقد فَعَل ذلك هؤلاء الأشقياء كما سَوَّلتْ لهم نفوسُهم المريضة، وأهواؤهم الخبيثة لمنافعَ ذاتيَّةٍ، ومَصالِحَ شخصيةٍ، وأغراضٍ سياسيةٍ، فاتَّخذوا الحديثَ النبويَّ وسيلةً لِلدَّسِّ به في الإسلام بعد أنْ شَقَّ ذلك عليهم بالقرآن الكريم؛ لتَوفُّرِ المسلمين لحفظه، وإقبالِهم عليه روايةً وتلاوةً، ولكنَّ وَعْدَ اللهِ سَبَقَ كَيْدَهم في حفظ كتابه، وحديثِ رسوله، ذلك الوعدُ الذي أنزله تعالى في مُحكَم تَنْزيله قائلاً: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩].

فالسُّنَّةُ النبويةُ من القرآن الكريم بمنْزلة الجزء من الكلِّ، وحفظُها من حفظِه، ولا رَيْبَ فيه. فهيَّأ ﷻ في سَلَفِ هذه الأُمَّةِ رجالاً أفذاذاً مِنَ الصَّحابة، والتابعين، ومَن بعدهم

المحدِّثين والحُفَّاظ، والعلماء الْجَهابِذَة، الذين أَمَدَّهم – تبارك وتعالى – بِبَسْطَةٍ في العلم، وقُوَّةٍ في الحفظ، وسَعَةٍ في الاطِّلاع، فسَخَّرهم ﷻ للذَّبِّ عن دينه، والدِّفاعِ عن سُنَّة رسوله، ففَضَح بهم أمرَ الوَضَّاعين والكَذَّابين، وكَشَف بهم عن حقيقة أمرهم، وأَبْطَل بهم ما جاء به هؤلاء الأشقياءُ من الأباطيل والأكاذيب والافتراءات في حديث الرسول ﷺ.

ثمَّ وَفَّق الله ﷻ بعضاً منهم لتصنيف الكتب الموثَّقة في حديث رسوله ﷺ، ثم لوضع الكتب المستقلّة في الأحاديث المنسوبة إليه – عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ – كَذِباً وزُوْراً، فأسَّس بعضُهم في تلك الكتبِ ضوابطَ متينةً، وركائزَ ثابتةً لكشفِ اللِّثَام عن الوَضْع والوَضَّاعين، يَتميَّزُ بها الصِّحَاحُ من الزُّيوف، ويُعْرَف بها الكاذبُ من الصَّادق، مِن حيث لم يَبْقَ أيُّ تخوُّفٍ على السُّنَّةِ مِن وَضْع الوضَّاعين، وتحريفِ المحرِّفين، وتصحيفِ المصحِّفين عليها، كما لم يَبْقَ وجودٌ لروايات هؤلاء الوضَّاعين إلاَّ الشَّيءُ اليسيرُ المتميِّزُ، الَّذي قد سَلِمَتْ منه أُمَّهاتُ كتب الحديث.

ولكن مما يدعو للأسف – بل شديد الأسف – أنه قد أصبح في هذه الأيام للأحاديث الموضوعة والواهية وجودٌ ظاهرٌ واستعمالٌ شائعٌ عند كثير من الوُعَّاظ والخطباء والدُّعاة والمؤلِّفين، الذين لم يتلقَّوا علومَ الشَّريعة من رأس ينبوعها، فازداد الطِّيْنُ بِلَّةً منذ بدأ يظهر بعضُ الْمُتعالِمين منهم على قَنَواتِ التِّلفاز، ويكتبون في المجلاَّت أو الصُّحُف، مستدلِّين في أحاديثهم أو في مقالاتهم بالموضوعات والأباطيل؛ فهانَ على النَّاس قَبولُ كُلِّ ما يسمعون منهم، أو يقرؤون لهم من كلّ ذلك. وهذا لا شَكَّ بلاءٌ عظيمٌ، يَهْدِم جانباً كبيراً من الدِّين، ويشوِّه حقيقتَه عند كثيرٍ منهم.

لذلك تراءى لي أن أختار لبحث التخرُّج من "قسم الدراسات التخصصية في الحديث النبوي وعلومه" في فرع جامعة الأزهر بدمشق، موضوعاً يتناول دراسةً مُوجَزةً عن الوضع في الحديث، فقمتُ بذلك – بتوفيق الله وعونه – تحت إشراف الدكتور بديع السيد اللَّحَّام، وقد طُبع ذلك البحثُ في دار ابن كثير بدمشق عام ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧م) يحمل عنوانَ "الوضع في الحديث: تعريفه، أسبابه، نتائجه، طريقة التخلُّص منه".

ثم كلَّفني "معهدُ دراسات الحديث النبوي" (إنهاد) بسلاَنْجُوْر في ماليزيا، بتأليف كتابٍ مُختصَرٍ يعرِّف "الحديث الموضوع" من أهمّ جوانبه وأبرز نواحيه، ليَصلُح لمستوى طلاب السنوات الأولى في كليات أصول الدين والدعوة. وقمتُ بتأليف هذا الكتابِ بناءً على ذلك البحث المطبوع المشار إليه آنفاً، وأضفتُ إليه الكثيرَ من المواد العلمية المفيدة

المتعلِّقة بالموضوع، والتي تغيَّر بها ذلك البحثُ تغيُّراً جذرياً من حيث العرض والمضمون والأسلوب، لذا عنونتُ هذا الكتابَ بـ"الحديث الموضوع: أسباب اختلاقه وخطورة انتشاره وضوابط معرفته وطريقة التخلُّص منه".

ويعرض هذا الكتابُ في ثوبه الجديد: أهمَّ المباحث في الحديث الموضوع، بحيث يعرِّف معناه في اللغه واصطلاح المحدِّثين، ويبيِّن حكمَ روايته، ويسلِّط الضوءَ على تاريخ ظهوره وأسبابِ اختلاقه، ويحدِّد الضوابطَ لمعرفته. ويتحدَّث عن موقف الأئمة من الموضوعات وعن جهودهم في مقاومة الوَضَّاعين. وينبِّه على خطورة انتشار الموضوعات في هذا العصر، ويُرشِد إلى طريقة التخلُّص منها، حتى لا يتّخذ الناسُ منها زُوْراً إلى رسول الله ﷺ، ووسيلةً للغَمْز من مقامه الكريم، وسبيلاً للهُزْء بالدِّين الْحَقّ الذي جاء به عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ. ويختم الكتابُ بذكر تعريفاتٍ مُوجَزةٍ للكتب التي ألَّفها أئمةُ الحديث وعلماؤه على مرّ القرون وتَعاقُب الأزمان في الكشف عن الموضوعات وبيانِ أحوال الوضَّاعين، وكذلك يذكر أيضاً مصطلحاتِهم وعباراتِهم التي استعملوها في تلك الكتب في بيان الموضوعات وأحوالِ أصحابها.

أسأل الله تبارك وتعالى أَنْ يتقبَّل مني هذا الجهدَ المبذولَ المتواضعَ في خدمة سُنَّة رسوله الأعظم، ونبيِّه الخاتِم ﷺ، خالصاً لوجهه الكريم، إنَّه سميعٌ مجيبٌ.

كتبه الْمُعْتَزُّ بالله تعالى

(أبو الحسن)

سَيِّدْ عَبْدْ الْمَاجِدْ الْغَوْرِيّ

كوالالمبور ٢٢/ ربيع الثاني ١٤٣٨هـ

(الموافق: ٢٠/ يناير ٢٠١٧م)

القسم الأول

مباحث مُهِمّة في "الحديث الموضوع"

المبحث الأول: تعريفُ "الحديث الموضوع" لغةً واصطلاحاً وسببُ تسميته بـ"الحديث".

المبحث الثاني: الوضعُ في الحديث من جهة التعمُّد والغفلة.

المبحث الثالث: حكمُ الوضع في الحديث ورواية "الحديث الموضوع".

المبحث الرابع: بدايةُ ظهور الكذب والوضع في الحديث.

المبحث الخامس: أسبابُ الوضع في الحديث.

المبحث السادس: أصنافُ الوَضّاعين للحديث.

المبحث السابع: موقفُ العلماء والمحدِّثين من الوضع في الحديث.

المبحث الثامن: نتائج الوضع في الحديث.

تعريف "الموضوع" لغةً واصطلاحاً وسببُ تسميته بـ"الحديث"

المطلب الأول: تعريف "الموضوع" لغةً واصطلاحاً:

(أ) "الموضوع" في اللغة:

"الموضوع" اسمُ مفعولٍ مِن "وَضَعَ يَضَعُ وَضْعاً وضِعَةً". و"الضِّعَةُ" معناها: الانحطاطُ في الرُّتْبَة. ويُطلَق "الوَضْعُ" في اللغة على عِدَّة معانٍ، منها كما يلي:

- "الْحَطُّ": يُقال: وَضَعَه، يَضَعَه، وَضْعاً، أي: حَطَّه.
- و"وَضَع عنه": أي: حَطَّ من قَدْرِه.
- و"وضع عن غريمه": أي: أنقص مِمّا عليه شيئاً[1].
- و"وَضَعَتِ المرأةُ حَمْلَها": إذا وَلَدَتْ.
- و"وضع في تجارته": إذا خَسِرَ فيها[2]، وانحطَّ من رأس مالِها.
- و"الإسقاطُ": يُقال: "فلانٌ وَضَعَ عُنْقَه"، أي: أَسقطها، ويُقال: "فلانٌ وضع عنه الْجِنايَةَ"، أي: أَسقطها[3]. ومثلُه: "فلانٌ وَضَع الشيءَ عن كاهله" أي: أسقطه. ويأتي بمعنى: "التَّرْك"، ومنه "إبل موضوعةٌ"؛ أي: متروكةٌ في الْمَرْعَى.
- و"الاختلاقُ" و"الافتراء": يُقال: "فلانٌ وَضَعَ القِصَّةَ" أي: اخْتَلَقَها وافتراها[4].

---

[1] انظر: "القاموس المحيط": للفيروزآبادي، ص: ٧١ ، ٧٢ ، و"معجم مقاييس اللغة" لابن فارس: (١١٧/٦).

[2] انظر: "القاموس المحيط": للفيروزآبادي، ص: ٧١ ، ٧٢ ، و"معجم مقاييس اللغة" لابن فارس: (١١٧/٦)، و" تهذيب اللغة" للأزهري: (٧٤/٣)، و"المحكم والمحيط الأعظم" لابن سيدة: (٢١٢/٢)، و"تزيه الشريعة" لابن عراق: (٥/١).

[3] القاموس المحيط: للفيروزآبادي، ص: ٧١، ٧٢.

[4] المحكم: لابن سيدة: (٢١٢/٢).

- و"الإلصاقُ": يُقال: "وَضَعَ فلانٌ على فلانٍ كذا"، أي: أَلصقه به[1].

وبناءً على ما ذكرتُه من معاني "الوَضْع"؛ يكون معنى "الحديث الموضوع": الحديث الْمُنْحَطّ، أو الْمُسْقَط، أو الْمُخْتَلَق، أو الْمُلْصَق[2].

ومما جاء في معاني "الوَضْع" آنفاً يَدُلّ على: أنَّ استخدامه يكون لشيءٍ لا يَستحِقّ الرِّفْعَةَ، وأنه لا رتبةَ له، ولا قيمةَ، وأنَّ مَنْزِلته الحقيقية أن يبقى مطروحاً غير معبوءٍ فيه، ولا يُؤخَذ به، ولا يُلتَفَت إليه، بخلاف ما ثَبَت عن النبيِّ ﷺ فإنه يُسمَّى: "مرفوعاً" تعظيماً لقدره، ومراعاةً لجهة نسبته إليه، عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ[3].

(ب) "الحديث الموضوع" في الاصطلاح:

هو الحديثُ المختلَقُ المصنوعُ الْمُلْصَقُ بالنبيِّ ﷺ، والمنسوبُ إليه كَذِباً وزُوْراً وبُهْتاناً[4].

وبعبارة أخرى: هو الحديثُ الذي لم يَصْدُرْ عن النبيِّ ﷺ قولاً، أو فعلاً، أو تقريراً، وأُضيف إليه خطأً، أو عَمَداً، جهلاً، أو كَيْداً.

وخَصَّه البعضُ منهم بالعَمَد دُون الخطأ، وقالوا: بأنَّ الموضوعَ خاصٌّ بما تُعُمِّدَ بوَضْعه على النبيّ ﷺ. أمَّا ما لم يُتَعَمَّدْ في وضعه، ونُسِبَ إليه ﷺ خطأً؛ فهو يُسَمّى: "الباطل".

وإذا أطلق المحدِّثون "الموضوعَ" لا يُريدون به إلا ما اخْتُلِقَ، ونُسِبَ إلى النبيِّ ﷺ. أمَّا المنسوبُ إلى غيره - عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ - كذباً فيقولون فيه: "هذا موضوعٌ على فلان"، كما قال الإمام ابن الْجَوْزيّ (ت٥٩٧هـ): "إنَّ ما رُوِيَ عن عائشة رضي الله عنها: أنها قالت: (وما فَقَدْتُ جَسَدَ محمَّدٍ - وفي روايةٍ: ما فُقِدَ

---

[1] فتح المغيث: للسخاوي: (٢٣٤/١)، و"تنزيه الشريعة" لابن عراق الكناني: (٥/١).

[2] الوضع في الحديث: للدكتور عمر فلاتة، ص: ١٠٧.

[3] معرفة أنواع علوم الحديث: لابن الصلاح، ص: ٢٠٠.

[4] انظر: "علوم الحديث" للحاكم، ص: ٨٩، و"التقييد والإيضاح لما أُطلِق وأُغلِق من كتاب ابن الصَّلاح" للعراقي: (٥٣٩/١)، و"تدريب الراوي" للسيوطي: (٢٣٤/١)، و"فتح المغيث" للسخاوي: (٢٣٤/١)، و"تنزيه الشريعة" لابن عراق: (٥/١).

جَسَدُ محمَّدٍ – ليلةَ المِعراج). موضوعٌ على عائشة، ومن ثَمَّ تَرى أكثرَهم لا يُعرِّفون الموضوعَ إلا بالمكذوب على رسول الله ﷺ فحَسْب"[1].

وكثيراً ما يكون اللفظ المزعوم للحديث الموضوع من كلام الحكماء، أو الأمثال، أو من آثار الصحابة ﷺ، ينسبه الواضعُ إلى النبي ﷺ. وقد يكون من نَسْجِ خياله، وإنشائه[2].

و"الحديث الموضوع" هو شَرُّ الأحاديث الضعيفة، وأشَدُّها خطراً وضرراً على الدِّين وأهله، كما سنبيِّن ذلك فيما يأتي.

المطلب الثاني: سببُ تسمية هذا النوعِ بـ"الحديث":

أمّا سببُ تسمية هذا النوعِ بـ"الحديث" مع أنه مكذوبٌ على رسول الله ﷺ ومدسوسٌ عليه ومُختلَقٌ به؛ وكذلك سببُ إدراج "الموضوعات" في كتب الحديث، وإلحاقِ الكتب المختصَّة بها، بكتب الحديث العامَّة؛ فهو لأمور آتية:

١) إنَّ الْحُكْمَ على الحديث بالوَضْع إنما هو حكمٌ ظنّيٌّ، يترجَّح للعالِم عدمُ عَزْوِه إلى النبيّ ﷺ غالباً، ونادراً ما يقطع بأنَّ النبيّ ﷺ لم يقله أو يفعله أو يُقِرّه. والحكمُ بالظَّنّ وإنْ كان راجحاً إلاَّ أنَّ احتمال كونه صِدْقاً في نفس الأمر مسوِّغٌ لذكره في كتب الحديث، واعتبارِه ضِمن كتب الحديث.

٢) إنَّ إدراجَ الموضوعات في كتب الحديث، وعَدَّ مؤلِّفيها ضِمن المؤلَّفات في الحديث إنما هو بالنظر إلى زعم واضعِها.

٣) إنَّ سببَ إدراج "الموضوع" ضِمن الحديث، والاعتبارِ منه، ما هو إلاَّ من أجل الوقوف على طُرُقه التي يُتوصَّل بها لمعرفة كذبه؛ فينفى عنه القبول، ويُحكَم برَدِّه.

---

[1] ظفر الأماني: للشيخ عبد الحي اللكنوي، ص: ٤١٨، ٤١٩.

[2] منهج النقد في علوم الحديث: للدكتور نور الدين عتر، ص: ٣٠١.

هذه بعض الأمور المهمة التي جعلت العلماءَ يتجاوزون في إدراج الموضوعات ضِمن الحديث، واعتبارِه من الحديث وإنْ كان في الواقع ليس من أحاديث النبيّ ﷺ مُطلَقاً[1].

****

[1] انظر: "الوضع في الحديث" للدكتور عمر فلاتة: (١/١١٠، ١١١).

الوَضْعُ في الحديث من جِهة التعمُّدِ والغَفْلَةِ

يعود الوضع في الحديث من هذه الْجِهَةِ (أي: التَّعمُّدِ وعدمِه) إلى سَبَبيْن، أذكرهما في المطلبَين التالِيَيْن:

المطلب الأوَّل: الوَضْعُ في الحديث من جهة التَّعمُّد والقَصْد:

وهذا ظاهرٌ، وَعُرِفَت به طائفةٌ من الهَلْكَى، لأغراضٍ سيأتي التَّنبيهُ عليها، وكان أشهَرُهم:

١) محمَّد بن سعيد الشَّاميّ الْمَصْلوب[١]: وكان مِن أجرأ النَّاسِ على وَضْع الحديث، حتى جاء عنه: أنه يَسْمَع الكلامَ يَستَحسنه فيَضَع له إسناداً[٢].

٢) وأبو البَخْتَريِّ وَهْب بن وَهْب القاضي القُرَشي المدني (ت٢٠٠ هـ): فقد كان يَكذِب ويَضَعُ الحديثَ بلا حياء، اتَّفَقت على ذلك عباراتُ جميع الأئمة النُّقَّاد، وأمثلةُ ما وَضَعه أسانيدَ، ومُتوناً كثيرةٌ في كتب المجروحين[٣].

٣) وجَعْفَر بن الزُّبَيْر: قال الحافظ محمَّد بن جعفر غُنْدَرٌ البصري (ت١٩٣هـ): "رأيْتُ شُعبَةَ (يعني: ابنَ الحجَّاج) راكباً على حِمارٍ، فقيل له: أين تريد يا أبا بِسْطامٍ؟ قال: "أَذْهَبُ فأسْتَعْدي[٤] على هذا (يعني جعفرَ بن الزُّبير)؛ وَضَع على رسول الله ﷺ أربعمئةَ حديثٍ كذباً"[٥].

٤) ومحمَّد بن أحمد بن عيسى الوَرَّاق: قال الإمام ابن عَدِيٍّ الْجُرْجاني (ت٣٦٥هـ): "يَضَعُ الحديثَ، ويُلزِق أحاديثَ قومٍ لم يَرَهم، يَتفرَّدُ بها على

---

[١] و"المصلوب" هذا ليس اسماً، إنما هو لقبٌ اكتسبه باستحقاق بعد أنْ صُلب للكذب على رسول الله ﷺ.

[٢] انظر ترجمته في: "ميزان الاعتدال" للذهبي: (١٢٩/٤).

[٣] انظر ترجمته في: "ميزان الاعتدال" للذهبي: (٩٩/٥)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبي: (٣٧٥/٩).

[٤] أي: أسْتَنْصِرُ عليه، كأنه يعني يشكو أمرَه إلى السلطان ليَدفَع سوءه.

[٥] انظر ترجمته في: "كتاب المجروحين" لابن حبان: (٢٠٦/١)، و"الكامل" لابن عدي: (١٨٢/١).

قومٍ يحدِّث عنهم ليس عندهم"، وقال: "عندي عنه آلافُ الأحاديث، ولو ذكرتُ مَناكِيرَه؛ لطال به الكتابُ"[1].

وهذا الصِّنْفُ نفوسُهم مريضةٌ عَرِيَّةٌ من الوَرَع، رخيصةٌ، وكانوا يَكذِبون على رسول الله ﷺ بغايةٍ من الوَقاحةِ، وسوءِ الأدب، ورِقَّةِ الدِّيْن.

وفيهم طائفةٌ رُبّما تَذرَّعوا بجهل: أنهم قَصَدوا نَصْرَ الدِّين، فقالوا: "نَكذِب لرسول الله ﷺ لا عليه، ونَكذِب لِمَصْلَحةٍ لا لِمَفْسَدِةٍ، والكَذِبُ المحرَّمُ إنما هو في حقِّ مَن كَذَب عليه ويريد بذلك شَيْنَهُ وشَيْنَ الإسلام"، كما يتنَزَّل على هذا، حالُ أبي عِصْمَة نوحِ بن أبي مَرْيَم القُرَشِي (ت١٧٣ هـ)[2] وشِبْهِه.

وهذا الصِّنْفُ من الرُّواة هم الْمَعنِيُّون بالوعيد الشَّديد الوارد في الكَذِب على النبي ﷺ، في الحديثِ الصحيح المتواتر: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»[3]، وهذا الحديثُ قاله النبيُّ ﷺ وهو يعلم أنَّ أناساً سيتجرّؤون عليه بالكذب، فلذلك حذَّر – عليه الصَّلاةُ والسَّلام – من الكذب عليه. ولم يكن قولُه ﷺ هذا لأجل وجود الكذب عليه في عهده، والتاريخُ شاهدٌ أنه لم يَثبُت أنَّ واحداً من الصحابة رضي الله عنهم زَوَّر أو كَذِبَ على رسول الله ﷺ؛ إذ لو حصل هذا لاشتهر بين الناس لبشاعته!

المطلب الثاني: الوَضْعُ في الحديث من جهة الغَفلَة والْخَطأ:

كمَن لا يَفْهَم الحديثَ، فيحدِّث فيُشَبَّه له، أو يكون أُتِيَ من تغيُّر حِفظه واختلاطِه، أو مِن قَبوله التَّلقينَ، أو أن يُدَسَّ في كتبه وهو لا يعلم.

وهذا مما يُصاب به كثيرٌ من الرُّواة ليسوا مُتَّهَمِين، لكن الحديث يكون موضوعاً، كمَن جعل الأثرَ عن بني إسرائيلَ حديثاً، وَهْماً منه، كحديث: «الرِّبا

---

[1] الكامل: لابن عدي: (٥٥٩/٧، ٥٦٢).

[2] انظر ترجمته في "تهذيب التهذيب" لابن حجر: (٢٤٧/٤، ٢٤٨).

[3] أخرجه مسلم في مقدمة الصحيح، باب: تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ، برقم: (٣)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

سَبْعُوْنَ باباً»، والذي صوابُه مما حدَّث به عبدُ الله بن سَلاَمٍ أبي الحارث الإسرائيلي (ت٤٣ هـ)، وكان من أحبار أهل الكتاب، فأسلم[١].

وفي الرُّواة عددٌ ذُكِروا في الكَذَّابين والوَضَّاعين، وعِلَّتُهم من جهة الغَفْلَة، ومِن أشهرهم:

١) عَبَّادُ بن كَثِير الثَّقَفِيِّ البَصْري (المتوفى بعد ١٤٠ هـ): فقد قال عنه الإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١ هـ): "عَبَّادُ بن كثير أَسْوَأُهم حالاً"، قيل: كان له هَوًى؟ قال: "لا، ولكن رَوَى أحاديثَ كَذِبٍ لم يَسْمَعها، وكان من أهل مَكَّةَ، وَكان رَجُلاً صالحاً"، قيل: كيف كان يروي ما لم يسمع؟ قال: "البلاء والغفلة"[٢].

٢) وعَطاءُ بن عَجْلانَ العَطَّار الحنفي البَصْري: قال الإمام يحيى بن مَعِين (ت٢٣٣هـ): "لم يكن بشيء، وكان يُوضَع له الحديثُ: حديثُ الأَعْمَشِ، عن أبي معاوية الضَّرير وغيرِه، فيحدِّث بها"[٣].

٣) ومحمَّدُ بن مَيْمُون الْخَيَّاط البَزّار أبو عبد الله الْمَكِّيِّ (ت٢٥٢ هـ): قال عنه الإمام أبو حاتم الرَّازيّ (ت٢٧٧هـ): "كان أُمِّيّاً مُغَفَّلاً، ذُكِرَ لي: أنَّه روى عن أبي سعيد مولى بني هاشمٍ عن شُعْبَةَ حديثاً باطلاً، وما أُبْعِد أن يكون وُضِعَ للشيخ؛ فإنه كان أُمِّيّاً"[٤] [٥].

والأمثلةُ على هؤلاء قليلةٌ، فقد عُدّوا في الكَذَّابين والوَضَّاعين بسبب غفلتهم، و لم يكونوا متعمِّدين على الكذب أو الوضع في الحديث.

****

---

[١] انظر: "سير أعلام النبلاء" للذهبي: (٢/٤١٤، ٤٢٦).

[٢] الكامل: لابن عدي: (٥/٥٣٨). وانظر ترجمته في: "تهذيب التهذيب" لابن حجر: (٢/٢٨٠، ٢٨١).

[٣] تاريخ يحيى بن معين: النص: ٥٢٧٠. وانظر ترجمته في: "تهذيب التهذيب" لابن حجر: (٣/١٠٦).

[٤] الجرح والتعديل: (٤/١/٨٢).

[٥] تحرير علوم الحديث: للشيخ يوسف الجديع: (٢/١٠٤٠).

حكمُ الوَضْعِ في الحديث وروايةِ "الحديث الموضوع"

المطلب الأول: إثم الكذب على رسول الله ﷺ:

الكذبُ على رسول الله ﷺ عظيمُ المفسدة، فإنه يصير شرعاً مستمرّاً إلى يوم القيامة، بخلاف الكذب على غيره، وبخلاف الكذب في الشهادة، فإنَّ مفسدتهما قاصرةٌ ليست عامةً[1].

يقولُ الإمام يحيى بن شرف النَّوَوي (ت٦٧٦هـ) في مقدِّمة شرحه لـ"صحيح مسلم" عند شرح الحديث: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» ما نصُّه: "الكذبُ عند المتكلِّمين من أصحابنا: الإخبارُ عن الشيء على خلاف ما هو، عَمَداً كان أو سَهْواً. هذا مذهبُ أهل السُّنَّة. وقالت المعتزلة: شرطُه العَمَدِيّة. ودليلُ خطاب هذه الأحاديث لنا، فإنَّه قيَّده – عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ – بالعَمَد، لكونه قد يكون عَمَداً وقد يكون سَهْواً، مع أنَّ الإجماع والنصوص المشهورة بالكتاب والسُّنّة متوافقةٌ متظاهرةٌ على أنه لا إثمَ على النَّاسي والغالِط، فلو أطلق – عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ – الكذبَ، لتُوُهِّمَ أنه يَأثَم الناسي أيضاً، فقيَّده. وأمَّا الروايات الْمُطْلَقة فمحمولةٌ على المقيَّدة بالعمد، والله أعلم"[2].

ويقول الحافظ ابن حَجَر العَسْقَلاني (ت٨٥٢هـ): "ولا يلزم من استواء أصل الوعيد بالنار في حقِّ مَن كَذَب عليه ﷺ: «فليتبوَّأ» على طول إقامة الكاذب على النبي ﷺ في النار، بل ظاهرُه أنه لا يخرج منها؛ لأنه لم يجعل له مَنْزِلاً غيره"[3].

---

[1] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: للنووي: (٢٩/١).

[2] المرجع السابق: (٢٩/١).

[3] فتح الباري: لابن حجر: (٢٠٢/١).

المطلب الثاني: حُكم وَضْع الحديث:

اتَّفق علماء الإسلام على أنَّ وضع الحديث حرامٌ، وأنه معصيةٌ مِن أكبر المعاصي، وكان الإمام أبو محمد عبد الله بن يوسف الْجُوَيْنِيّ (ت٤٣٨هـ) يُكفِّر من يتعمَّد الكَذِبَ على النبي ﷺ، ويذهب إلى إراقة دَمِه[١]. وتبعه على ذلك طائفةٌ، منهم الإمام ناصر الدين بن الْمُنَيِّر (ت٦٨٣هـ) من أئمة المالكية، وهذا يَدُلُّ على أنَّه أكبر الكبائر، يقتضي الكفرَ عند غير واحدٍ من أهل السُّنَّة[٢].

وفي بيان سبب عظم تلك المعصيةِ قال الحافظ محمد بن عبد الرحمن السَّخَاوي (ت٩٠٢هـ): "... لأنَّ الكَذِب عليه ﷺ ليس كالكذب على غيره من الْخَلْق والأُمَم[٣]، حتى اتَّفق أهلُ البصيرة والبصائر: أنه مِن أكبر الكبائر، وصرَّح غيرُ واحدٍ من علماء الدِّين وأئمَّتِه بعَدَم قبول توبته"[٤].

وقال الإمام النَّووي "... وأنه - أي: وَضْعُ الحديث - فاحشةٌ عظيمةٌ ومُوبِقةٌ كبيرةٌ، ولكن لا يُكفَّر بهذا الكذب إلا أن يستحلَّه. هذا هو المشهورُ من مذاهب العلماء من الطوائف"[٥].

وكان أئمة الحديث يَنفِرون من الذين يَكذِبون في حديث رسول الله ﷺ أو يضعون عليه، قال الحافظ أبو العباس السَّرَّاج النَّيْسابوري (ت٣١٣هـ): "شهدتُ محمد بن إسماعيل البخاري؛ ودُفِعَ إليه كتابٌ من محمد بن كَرَّام [السِّجِسْتاني]، يسأله عن أحاديث، منها: سفيان عن الزهري، عن سالم، عن أبيه رَفَعه: «الإيمانُ يَزِيد ولا يَنقُص»؟ قال: فكتب على ظهر الكتاب: "مَن حدَّث بهذا؛ استوجب الضربَ الشديد، والحبسَ الطويل""[٦].

---

[١] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: للنووي: (٢٩/١).

[٢] انظر: "الأسرار المرفوعة" للملا علي القاري: ص: ٣٦، ٣٧، و"المقاصد الحسنة" للسخاوي، ص: ٤.

[٣] قال المغيرة بن شُعْبَة ﷺ: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «إنَّ كَذِباً عليَّ ليس ككَذِبٍ على أحد، فَمَن كَذَب عليَّ متعمِّداً فَلْيَتَبَوَّأ مَقْعَدَه مِن النَّار». (أخرجه مسلم في مقدمة الصحيح، باب: تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ، برقم: ٤).

[٤] المقاصد الحسنة: للسخاوي، ص: ٤.

[٥] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: للنووي: (٢٩/١).

[٦] ذكره الحافظ ابن حجر في "نكته على كتاب ابن الصلاح": (٧٧٥/٢، ٧٧٦).

المطلب الثالث: حكم قبول رواية الواضِع أو الكاذب في الحديث بعد موته:

قال الإمام النَّوَوي: "إنَّ مَن كَذَب على رسول الله ﷺ عَمَداً في حديثٍ واحدٍ؛ فَسَق، ورُدَّتْ رواياتُه كلُّها، وبَطَل الاحتجاجُ بجميعها"[1].

وفي ذلك يقول الحافظ ابن الصَّلاح الشَّهْرَزُوْري (ت٦٤٣هـ): "التَّائبُ من الكذب متعمِّداً في حديث رسولِ الله ﷺ، فإنَّه لا تُقْبَل روايتُه أبداً وإنْ حَسُنَتْ توبتُه على ما ذُكِرَ عن غير واحدٍ من أهل العلم، منهم: أحمدُ بن حنبل، وأبو بَكْر الْحُمَيْدِي (شيخ البخاري)..."[2].

والسَّبَبُ في عَدَمِ قَبولِه: الزَّجْرُ والتغليظُ، والمبالغةُ في الاحتياط للحديث، كما أنَّ الشريعة غَلَّظَتْ حُرْمَةَ أعراض الناس فرَدَّتْ شهادةَ القاذف ولو تابَ بعد ذلك، على ما ذهب إليه كثيرٌ من العلماء[3].

واسْتَدَلَّ الحافظ جلال الدين السُّيوطيّ (ت٩١١ هـ) على ذلك باستدلالٍ بديعٍ يَدُلُّ على دِقَّة تحقيقه وفقهه فقال: "ذكروا في باب اللِّعان أنَّ الزَّاني إذا تابَ وحَسُنَتْ توبتُه، لا يعود مُحْصَناً، ولا يحدُّ قاذفه بعد ذلك لبقاء ثُلْمَة عرضِه، فهذا نظيرٌ أنَّ الكاذب لا يُقْبَل خَبَرُه أبداً"[4].

المطلب الرابع: حُكم رواية الحديث الموضوع:

لقد اتَّفق علماء الحديث أنه تُحْرَم روايتُه مع العلم بوَضْعه، سواء كان في الأحكام، أو القِصَص أو الترغيب ونحوِها، إلا مبيِّناً وَضْعَه؛ لحديثٍ رواه سَمُرَةُ بن جُنْدُب ﷺ عن رسول الله ﷺ أنه قال: «مَنْ رَوَى عَنِّيْ حَدِيْثاً وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ، فَهُوَ أَحَدُ الْكَذَّابِيْنَ»[5].

---

[1] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: للنووي: (٢٩/١).

[2] علوم الحديث: لابن الصلاح، ص: ١١٦.

[3] منهج النقد في علوم الحديث: للدكتور عتر، ص: ٨٢.

[4] تدريب الراوي: للسيوطي: (٢٢١/١). ولكن خالفهم في ذلك الإمامُ النَّووي وقال: "ولم أَرَ دليلاً لمذهب هؤلاء...، وهذا الذي ذكره هؤلاء الأئمَّةُ ضعيفٌ مخالفٌ للقواعد الشرعية. والمختار: القطعُ بصِحّة توبته في هذا، وقبول رِواياته بعدها إذا صحَّت توبتُه بشُروطها المعروفة...، فهذا هو الجاري على قواعد الشرع". (المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: للنووي: ٢٩/١).

[5] أخرجه أحمد في مسنده: (١٢١/٣٠، ١٢٢)، برقم: (١٨١٨٤)، عن المغيرة بن شعبة ﷺ، وهو حديث صحيح.

وقال الحافظُ ابن الصَّلاح: "اعْلَمْ أنَّ الحديث الموضوع شَرُّ الأحاديث الضعيفة، ولا تَحِلُّ روايتُه لأحدٍ عَلِمَ حالَه في أيِّ معنىً كان إلاَّ مقروناً ببيان وَضْعِه، بخلاف غيره من الأحاديث الضعيفة التي يُحْتَمَل صِدْقُها في الباطن، حيث جازت روايتُها في الترغيب والترهيب"[1].

وقد صرَّح العلماء من أمثال شيخ الإسلام ابن تَيْمِيَة (ت٧٢٨هـ)، والحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذَّهَبِيِّ (ت٧٤٨هـ)، والحافظ ابن حجر العسقلاني: أنَّ رواية الراوي للموضوعات دون التنبيه إليها من الذُّنوب، قال الحافظ الذهبيّ عن الحافِظَين الأصبهانِيَّين: ابن مَنْدَهْ أبي عبد الله محمد بن إسحاق (ت٣٩٥ هـ) وأبي نُعَيْمٍ أحمد بن عبد الله (ت٤٣٠ هـ): "لا أعلمُ لهما ذنباً أكبر من روايتهما الموضوعاتِ ساكِتَيْن عنها"[2].

ولأجل هذا، فقد تورَّع كثيرٌ من السَّلَف الصالح عن الإكثار من الرواية، وتَوقَّوها خوفاً من الوقوع في الكذب والدُّخول في حديث الوعيد الذي ذكرناه آنفاً، وسأُورِد أمثلةً على ذلك في المبحث الآتي.

****

[1] علوم الحديث: لابن الصلاح، ص: ٩٨ ٩٩.

[2] انظر: "ميزان الاعتدال" للذهبي: (٢٥١/١).

بدايةُ ظهور الكَذِب والوَضْعِ في الحديث

المطلب الأول: تحذيرُ النبيِّ ﷺ من الكذب عليه:

كان النبيُّ ﷺ قبل وفاته قد أخبر أصحابَه بأنه سيكون في آخر أُمّته أناسٌ دَجَّالون كَذَّابون يحدِّثون الناسَ بما لم يسمعوا منه – عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ – ومن أصحابه ﷺ، فحذَّر مِن هذا الصِّنْفِ ومن الأخذ عنه، وقال: «يَكُوْنُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ دَجَّالُوْنَ كَذَّابُوْنَ، يَأْتُوْنَكُمْ مِنَ الأَحَادِيْثِ بِمَا لَمْ تَسْمَعُوْا أَنْتُمْ وَلاَ آبَاؤُكُمْ؛ فَإِيَّاكُمْ وَإِيَّاهُمْ، لاَ يُضِلُّوْنَكُمْ وَلاَ يَفْتِنُوْنَكُمْ»[1].

كما رُوي أيضاً عن عبد الله بن مسعود ﷺ أنه قال: "إنَّ الشَّيْطان ليَتمثَّل في صُوْرَة الرَّجُل فيَأْتِي القَوْمَ فيُحَدِّثُهم بالحديث مِن الكَذِب، فيَتَفَرَّقُون فيَقُول الرَّجُلُ منهم: سمعتُ رَجُلاً أَعرِف وجهَه، ولا أدري ما اسمُه، يحدِّث"[2].

وغيرُ ذلك من الأحاديث والآثار التي قد حذَّر فيها النبيُّ ﷺ وأصحابُه ﷺ عن الذين يتقوَّلون عليه بما لم يَقُلْ، ويضعون عليه الأحاديثَ افتراءاً عليه.

ولهذا كان الصحابة ﷺ يَتشدَّدون في الرواية عن النبي ﷺ، وكان بعضُهم يكره الروايةَ عنه خشيةَ الكذب عليه، وكان بعضُهم إذا حُدِّثَ عنه حديثاً طلب دليلاً على صِحَّته، كما تَدُلّ على ذلك أمثلةٌ كثيرةٌ، ومنها قولُ قَبِيْصَة بن ذُؤَيْب: "جاءت الْجَدَّةُ إلى أبي بكر الصِّدِّيق ﷺ تسأله ميراثَها، فقال لها أبو بكر: ما لكِ في كتاب الله شيءٌ، وما علمتُ لكِ في سُنّة رسول الله ﷺ شيئاً، فارجعي حتى أسأل الناسَ، فسأل الناسَ، فقال المغيرةُ بن شُعْبَة: حضرتُ رسولَ الله ﷺ أعطاها السُّدُسَ، فقال أبو بكر: هل معكَ غيرُك؟ فقام محمدُ بن مَسْلَمَة الأنصاري، فقال مثلَ ما قال المغيرةُ، فأنفذ لها أبو بكر الصِّدِّيق"[3].

---

[1] أخرجه مسلم في مقدمة الصحيح، باب: النهي عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط في تحمُّلها، برقم: (٧)، عن أبي هريرة ﷺ.

[2] أخرجه مسلم في مقدمة الصحيح، باب: النهي عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط في تحمُّلها، برقم: (٧).

[3] أخرجه مالك في الموطأ، كتاب: الفرائض، باب: ميراث الجدة، برقم: (١٠٩٨).

وكذلك قصةُ حديث الاستئذان، حين طلب عمرُ بن الْخَطَّاب ﷺ من أبي موسى الأشعري ﷺ البَيِّنَةَ عندما أخبره بحديث النبيِّ ﷺ: «إِذَا اسْتَأْذَنَ أَحَدُكُمْ ثَلاَثًا فَلَمْ يُؤْذَنْ لَهُ فَلْيَرْجِعْ»[1]، وذهب أبو موسى ﷺ حتى شهد معه أبو سعيد الخدري ﷺ أمام عمر، فقال عمر: "سبحان الله! إنما سمعتُ شيئاً، فأحببتُ أن أتثبَّت"[2]، ما يَدُلّ على أنهم كانوا يتحرَّون الدِّقَّة في الرواية عن النبيّ ﷺ[3].

وكان عليُّ بن أبي طالب ﷺ يَستحلِف مَن يحدِّثه بحديثٍ عن رسول الله ﷺ[4].

وهذا كان مَسلَكُ الصحابة ﷺ في رواية الحديث عن النبي ﷺ، فكانوا شديدي الحيطةِ والحذرِ في ذلك، خشيةَ الوقوع في الكذب في الرواية عن النبي ﷺ، كما يَدُلّ على ذلك قولُ أنس بن مالك ﷺ: "إنه ليَمنَعُني أنْ أحدِّثكم حديثاً كثيراً أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «مَنْ تَعَمَّدَ عَلَيَّ كَذِباً فَلْيَتَبوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»[5].

وقد تواترت الأحاديثُ في توعُّد رسول الله ﷺ فيمن يكذب عليه متعمِّداً بأشَدِّ أنواع العذاب، وبيانِ عظم جريمة الكذب عليه.

المطلب الثاني: الكذب في عهد الصحابة ﷺ:

لم يكن الكذبُ على عهد رسول الله ﷺ من الصَّحابة رضوان الله عليهم، ولا وَقَع منهم بعده، فكانوا مَحَلَّ الثقةِ فيما بينهم لا يَكذِب بعضُهم بعضاً، وكلُّ ما كان بينهم من خِلافٍ فقهيٍّ لا يتعدَّى اختلافَ وِجهات النظر في أمرٍ دينيٍّ، وكلُّ منهم يطلب الحقَّ وينشده.

أمّا عصرُ التابعين فكان الكذبُ في عهد كِبارهم أقَلّ منه في عهد صِغارهم، إذْ كان احترامُ مقامِ رسول الله ﷺ، وعامِلُ التقوى والتديُّن، أقوى في ذلك العصر منه في العصر الثاني، لذلك كانت البواعثُ على الوضع في الحديث

---

[1] أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب: الآداب، باب: الاستيذان، برقم: (٢١٥٣).

[2] أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب: الآداب، باب: الاستيذان، برقم: (٢١٥٤).

[3] انظر: "تذكرة الحفاظ: للذهبي: (٦/١).

[4] انظر: المصدر السابق: (١٠/١).

[5] أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب: العلم، باب: إثم مَن كذب على النبيّ ﷺ، برقم: (١٠٨).

ضيِّقةً في هذا العصرِ بالنسبة للعُصور التالية، ويُضاف إلى ذلك أنَّ وُجود الصحابة وكبار التابعين المشهورين بالعِلم والدين والعَدالة واليَقْظة مِن شأنه أن يقضي على الكَذَّابين والوَضَّاعين، ويَفضَح نَواياهم ومؤامراتِهم، أو أن يحدَّ نشاطهم في الكذب[1].

المطلب الثالث: ظهور الوَضْع في الحديث على وجه التحديد:

وعلى ما أسلفتُ في المطلب السابق، يمكن لي من خلاله تحديدُ سنة أربعين من الهجرة كالْحَدِّ الفاصل بين صفاء السُّنَّةِ وخلوصها من الكذب والوضع، وبين التزيُّد فيها واتِّخاذها وسيلةً لخدمة الأغراض السياسية والانقسامات الداخلية، بعد أنْ اتَّخذ الخلافُ بين عليّ بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان – رضي الله عنهما – شكلاً حربياً سالَتْ به دِماءٌ، وأُزهقت فيه أرواحٌ، وبعد أنْ انقسم المسلمون إلى طوائفَ متعدِّدةٍ، فالجمهورُ كانوا مع عليٍّ ﷺ في خلافه مع معاوية ﷺ، وكان "الخوارجُ" قد انقسموا على عليٍّ ومعاوية – رضي الله عنهما – معاً بعد أنْ كانوا من شِيعة عليّ المتحمِّسين له[2]، وآلُ البيت وفريقٌ منهم أخذوا بعد قتل عليٍّ وخلافةِ معاوية يُطالبون بحقِّهم في الخلافة، ويَشُقّون عصا الطاعة على الدولة الأموية. وهكذا كانت الأحداثُ السياسية سبباً في انقسام المسلمين إلى شِيَعٍ وأحزابٍ.

ومِن هنا زاد احتياطُ الصحابة ﷺ، واشتدَّ حذرُهم من الرواية عن أحاديث النبي ﷺ، فلم يأخذوا إلا ما علموا وعرفوا منها، وتركوا ما دُوْن ذلك، لذا نجد عبد الله بن عَبّاس – رضي الله عنهما – يُعرِض عن بُشَيْر بن كَعْب العَدَوِي لَمّا جاءه يحدِّثه ويقول: "قال رسول الله ﷺ، قال رسول الله ﷺ"، فجعل ابنُ عباس لا

---

[1] السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي: للدكتور مصطفى السباعي، ص: ٩٢.

[2] وقد خرجوا على عليٍّ بن أبي طالب ﷺ ولم يرضوا بمبدأ التحكيم الذي عرضه عليه معاوية بن أبي سفيان ﷺ، وطلبوا من علي ﷺ أن ينقض هذا الاتفاقَ، ولكنه لم يقبل منهم ذلك، حقناً لدماء المسلمين، فانفصلوا عنه، وذهبوا إلى حروراء تحت شعارٍ أن: "لا حُكْمَ إلا الله"، ومن هنا سُمّوا "الحرورية" و"الخوارج"، وكان ذلك أول ظهور الفِرَق في الإسلام. (انظر: "كتابة الحديث النبوي وجمعه وتدوينه وصفات أهله" للدكتور كمال الدين عبد الغني المرسي، ص: ١٣٤، ١٣٥).

يَأذَن لحديثه ولا ينظر إليه، فقال: "يا ابن عباس! مالي لا أراكَ تسمع لحديثي؟ أحدِّثك عن رسول الله ﷺ ولا تسمع!؟ فقال ابن عباس: "إنا كُنّا مرّةً إذا سَمِعْنا رجلاً يقول: (قال رسول الله ﷺ) ابتدرتْه أبصارُنا، وأصغينا إليه بآذاننا، فلمَّا رَكِبَ الناسُ الصَّعْبَةَ والذَّلُوْلَ؛ لم نأخذ من الناس إلا ما نَعرِف"[1].

وكذلك مِن هنا بدأ الصحابةُ الأواخرُ ثم التابعون الأوائل ﷺ المطالَبةَ بالإسناد، وتشدَّدوا فيه، رُوي عن الإمام ابن سِيْرين (ت١١٠هـ) أنه قال: "لم يَكُونوا يَسألُون عن الإسناد، فلمَّا وقعت الفتنةُ قالوا: سَمُّوا لنا رِجالَكم، فيُنظَر إلى أهل السُّنّة فيُؤخَذ حديثُهم، ويُنظَر إلى أهل البِدَع فلا يُؤخَذ حديثُهم"[2].

وهكذا بدأت المطالبةُ بالإسناد إثر تلك الفتنةِ التي كانت بين عليّ بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما، حيث خرج على عليٍّ ﷺ طائفةٌ سُمّوا بـ"الْخَوارِج"، كما ظهر في عهده "الشِّيْعَةُ" الغُلاَةُ في حقِّه مثل عبد الله بن سبأ اليماني اليهودي (ت٧هـ) وجماعةٌ معه، الذين لعبوا دوراً رئيساً في أحداث تلك الفتنة[3].

ثم اتَّخذ هذا الانقسامُ شكلاً دينياً كان له أبلَغُ الأثرِ في قيام المذاهب الدينية في الإسلام بعد، فلقد حاولَ كلُّ حزبٍ أن يؤيِّد موقفَه بالقرآن الكريم والسُّنَّة النبوية، وطبيعيٌّ أن لا يكونا مع كل حزبٍ يؤيِّدانه في كل ما يَدَّعي، فعمل بعضُ الأحزاب على أن يتناولوا القرآنَ على غير حقيقته، وأن يحمِّلوا نصوصَ السُّنَّة ما لا تتحمَّله، وأن يضع بعضُهم على لسان الرسول ﷺ أحاديثَ تؤيِّد دعوَاهم، بعد أنْ عَزَّ عليهم مثلُ ذلك في القرآن لحِفْظه وتوفُّرِ المسلمين على روايته وتلاوته، ومِن هنا كان وضعُ الحديث واختلاطُ الصحيح منه بالموضوع[4].

---

[1] أخرجه مسلم في مقدمة الصحيح، باب: النهي عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط في تحمُّلها، برقم: (٧).

[2] أخرجه مسلم في مقدمة الصحيح، باب: بيان أن الإسناد من الدين...، برقم: (٢٧).

[3] كتابة الحديث النبوي وجمعه وتدوينه وصفات أهله: للمرسي، ص: ١٣٣، ١٣٤.

[4] السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي: للسباعي، بتصرُّف يسير، ص: ٩٢، ٩٣.

وأوَّلُ معنى طَرَقه الوَضَّاعُون في الحديث هو فضائل الأشخاص، فقد وضعوا الأحاديثَ الكثيرة في فضل أئمّتهم ورؤساء أحزابهم.

وكانت العِراق مركزاً لنشر وانتشار الأحاديث الموضوعة، حتى سُمِّيَتْ بـ"دار الضرب"، تُضرَب فيها الأحاديثُ المكذوبةُ، وتُخرَج إلى الناس كما تُضرَب الدراهم وتُخرَج للتَّعامُل، الأمرُ الذي جعل الإمامَ مالك بن أنس (ت١٧٩ هـ) يقول: "نزِّلوا أحاديث أهل العراق مَنْزِلةَ أحاديث أهل الكتاب، لا تصدِّقوهم ولا تكذِّبوهم"[١].

وسأل الإمامَ مالكاً الإمامُ عبد الرحمن مهدي (ت١٩٨ هـ) قائلاً: يا أبا عبد الله! سمعنا في بلدكم (المدينة) أربعمئة حديث في أربعين يوماً، ونحن في العراق في يوم واحد نسمع هذا كلّه! فقال له الإمام مالك: "يا عبد الرحمن! مِن أين لنا دار الضرب التي عندكم، تضربون بالليل وتنفقون بالنهار؟!"[٢].

وقد تبيَّن بما سبق: أنَّ "الوضع" في الحديث قد ظهر واستشرى في القرن الثاني، إذْ خلا عصرُ الصحابة وكبار التابعين ﷺ مِمَّن وُصف بالكذب والوضع، ويعود ذلك إلى أسباب، من أهمِّها: اتِّسامُ أولئك بصلابةٍ في الدين، والتوافرُ بينهم كثرةُ الحُفَّاظ للحديث ونُقَّاده، وغير ذلك من الأمور التي جعلت بواعث الاختلاق للحديث ضعيفةً آنذاك.

المطلب الرابع: دور الشِّيْعَة الرافضة في وَضْع الحديث:

"الشيعة" – كما ذكرتُ آنفاً – هم الذين شايعوا عليَّ بن أبي طالب ﷺ على الخصوص، وقالوا بإمامته وخلافته، ووصيتِه إمَّا جَلِيّاً وإمّا خَفِيّاً، واعتقدوا أنَّ الإمامة لا تخرج من أولاده، وإن خرجت فبظلمٍ يكون من غيره، أو بتقيةٍ من عنده، وغير ذلك من عقائد يعتقدونها[٣].

---

[١] المنتقى من منهاج الاعتدال لابن تيمية: اختصار الحافظ الذهبي، ص: ٨٨.

[٢] المرجع السابق، ص: ٨٨.

[٣] انظر: "الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة" للدكتور مانع بن حماد الجهني: (٥١/١).

والشيعة فِرَقٌ كثيرة، يكفِّر بعضُهم بعضاً، والموجودةُ منهم حالياً في العالَم الإسلامي أكثرهم من الإثني عشرية.

وإن كانت الفِرَق المنحرفة عن دين الإسلام انغمست في الكذب على رسول الله ﷺ كثرةً وقِلَّةً، فكان الشيعة الرافضة أكثر هذه الفِرَقِ كَذِباً وزُوْراً وبُهتاناً في أحاديث الرسول ﷺ، ولقد قاموا بدورٍ خطيرٍ في وضع الحديث حتى أصبح من البدهيات عند المشتغلين بعلم الرواية، ولذا فقد حذَّر عنهم علماءُ الإسلام وأئمةُ الدين تحذيراً شديداً[1]، ولَمّا سُئل الإمام مالك بن أنس (ت١٧٩ هـ) عن الشيعة الرافضة فقال: "لا تَرْوِ عنهم فإنهم يكذِّبون"[2]، وقال القاضي شَرِيك بن عبد الله النَّخْعي (ت١٧٧هـ) – وكان معروفاً بالتَّشَيُّع مع الاعتدال فيه –: "احْمِلْ عن كلِّ مَن لقيتَ إلا الرافضة، فإنهم يضعون الحديثَ ويتَّخذونه دِيناً"[3]، وقال الإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت٢٠٤هـ): "لم أَرَ في أهل الأهواء أشهد بالزُّور من الرافضة"[4].

وقد بالَغَ الشيعةُ في الوضع خاصةً فيما يؤيِّد بدعتَهم، وفَضْلَ عليّ بن أبي طالبٍ وآلِ البيت رضوان الله عليهم، وكذا في ذمِّ مُخالِفيهم مِن الصحابة ومَن بعدهم مِن خلفاء بني أُمَيَّة، حتى نُسِبَ الكذبُ في أحاديث الفضائل إليهم على ما شهد به رجلٌ منهم وهو ابن أبي الحَديد (ت٦٥٦هـ) الذي قال: "إنَّ أَصْلَ الأكاذيب في حديث الفضائل كان من جهة الشيعة، فإنهم وضعوا في مبدأ الأمر أحاديثَ مختلفةً في صاحبهم، حَمَلَهم على وَضْعها عداوةُ خصومهم"[5]، وقال أيضاً: "فأمَّا الأمور المستبشعة التي تذكرها الشيعةُ – وذَكر ضَرْبَ فاطمةَ بالسَّوط، وإيذاء عُمَرَ لها ولابنيها: الحسن والحُسين وغير ذلك من الْمَثالِب – ثم قال: فكلُّ

---

[1] الكفاية: للخطيب البغدادي، ص: ١٢٥، ١٢٦.

[2] منهاج السنة: لابن تيمية: (١/١٣).

[3] تدريب الراوي: للسيوطي: (١/٣٢٧).

[4] الكفاية: للخطيب البغدادي: ص: ١٦٦.

[5] شرح نهج البلاغة: لابن أبي الحديد: (١/١٣٥).

ذلك لا أصلَ له عند أصحابنا، ولا يُثبته أحدٌ منهم، ولا رواه أهلُ الحديث، ولا يعرفونه، وإنما هو شيءٌ تفرَّد به الشيعةُ بنقله"[1].

وقال الحافظ أبو يَعْلَى الْخَلِيْلي (ت٤٤٦هـ): "وَضعت الرافضةُ في فضائل عليٍّ وأهل بيته نحواً من ثلاثمئة ألف حديثٍ"[2].

وقد وصف الحافظ ابن حجر موضوعاتِ الشيعة في الفضائل بأنها مما لا يُحصَى[3].

وقد يكون في تحديد عددٍ بعينه نوعٌ من المجازفة، لكنَّ هذه الكثرة تؤكِّد أنَّ الوضع كان الشُّغْلَ الشاغلَ لكثيرين من الشيعة، وأنهم كانوا أكثرَ جُرْأةً في ذلك من غيرهم، ومما يؤكِّد ذلك أنَّ المختار الثَّقَفي (ت٦٧هـ) قد طلب من أحد الأنصار أن يضع له حديثاً عن النَّبي ﷺ يؤكِّد فيه خلافتَه من بعده، مقابلَ عشرة آلاف درهمٍ؛ فأبَى[4].

المطلب الخامس: دور بعض "الصُّوْفِيَة" في ترويج الأحاديث الموضوعة:

انتشرت حركة التصوُّف في العالَم الإسلامي في القرن الثالث الهجري كنَزَعاتٍ فرديةٍ تدعو إلى الزُّهْد وشِدَّة العبادة, ثم تطوَّرت تلك النَّزَعاتُ بعد ذلك حتى صارت طُرُقاً مُميَّزةً متنوّعةً معروفةً باسم الطُّرُق الصوفية.

ويتوخَّى المنتسبون إلى التصوُّف تربيةَ النفس والسُّمُو بها، بغيةَ الوصولِ إلى معرفة الله تعالى بالكشف والمشاهدة، لا عن طريق اتِّباع الوسائل الشرعية، ولذا كانوا – وما زالوا – موضعَ الخلاف بين كثيرٍ من علماء الإسلام[5]، ولا سيما منذ دخل في التصوُّف غيرُ المتعلِّمين والْجَهَلة، ومارسوا مُمارَساتٍ خاطئةً تُنافِي روحَ هذا الدِّين الحنيف، وتُخالِف عقيدتَه الصافية التي مَنْبَعُها القرآن والسُّنّة.

---

[1] المصدر السابق: (٤٢/١١، ٤٨).

[2] تذكرة الحفاظ: للذهبي: (١١٢٣/٣).

[3] لسان الميزان: لابن حجر: (٦/٦).

[4] الموضوعات: لابن الجوزي: (٣٩/١).

[5] انظر للتفصيل: "الموسوعة الميسير في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة" للجهني: (٢٤٩/١، ٢٨٠).

وإنْ كان للشيعة دورٌ كبيرٌ وخطيرٌ في وضع الأحاديث، فإنَّ بعضَ "الصوفية" من أهل السُّنّة قد قاموا أيضاً بدور لا يُستَهان به في ترويج كثير من الأحاديث الموضوعة، وكانوا يَستدِلّون بها بسبب جَهْلهم بعلم الحديث، وعدمِ تمييزهم فيه بين الطَّيّب والخبيث، والصحيحِ والسقيم.

ولقد أشار إلى ذلك كثيرٌ من العلماء، منهم الحافظ ابن حجر العَسْقَلاني، الذي قال: "ما زال عوام الصوفية يَرْوَون الواهيات"[1].

وقال الحافظ الذهبي في ترجمة أبي اللَّيْث نَصْر بن محمد السَّمَرْقَنْدي (ت٣٧٣ هـ) مؤلِّف "تنبيه الغافلين" ومن كبار الصوفية، ما نصُّه: "تروج عليه الأحاديث الموضوعة"[2].

وقال في ترجمة المحدِّث الزاهد الصوفي أبي سعد أحمد بن محمد الْهَرَوي الْمَالِيني الملقَّب بطاوس (ت٤١٢ هـ): "قد ألَّف أربعين حديثاً، كلُّ حديثٍ من طريق صوفيٍّ مُعتبَر، وجاء في ذلك مَناكِيرَ لا تُنكَر للقوم، فإنَّ غالبهم لا اعتناءَ لهم بالرواية"[3].

وقال الشيخ جمال الدين القاسمي (ت١٣٣٢ هـ): "قد أنكر العلماء على أهل التصوُّف كثيراً مما ذكروه في كتبهم من الأحاديث التي يعلمون أنها من الموضوعات، ومن تفاسير آياتٍ يعلمون أنها مخالفة، مع أنهم قومٌ أحبّوا الأعمال"[4].

ولم يكن أمرُ بعض الصوفية متوقِّفاً على استدلالهم بالأحاديث الموضوعة وترويجها وحدهما، بل تعدَّى ذلك إلى الوَضْع أيضاً، فوَضَع بعضُ جَهَلتهم العديدَ من الأحاديث ترغيباً في المعروف وترهيباً عن الْمُنكَر، وستأتي أمثلةٌ على ذلك في المبحث اللاحق.

****

[1] الإصابة في تمييز الصحابة: لابن حجر العسقلاني: (٥٢٨/٢).

[2] سير أعلام النبلاء: للذهبي: (٣٢٣/١٦).

[3] المصدر السابق: (٣٠٣/١٧).

[4] قواعد التحديث من مصطلح الحديث: للشيخ جمال الدين القاسمي، ص: ١٧٥.

أسباب الوَضْع في الحديث

لوضع الأحاديث أسبابٌ ودوافع كثيرة حملت الوَضَّاعين والكَذَّابين على التقوُّل ما لم يقله النبيُّ ﷺ زُوْراً له وافتراءاً عليه، ومن تلك الأسباب أُوجزِ أهمَّها فيما يلي:

أولاً: النَّيْلُ من الإسلام والمسلمين:

هو أوَّلُ الأسباب للوضع ظهوراً، دبَّرته الأمم المنكوبة على أيدي المسلمين من اليهود والنصارى والمجوس، للنَّيْل من الإسلام والمسلمين، ونفَّذه أحدُ أبناء يهود اليمن، وهو عبد الله بن سبأ (ت٧٥هـ)، الذي جاء إلى المدينة متستِّراً بمسوح الإسلام، وتحرَّك هنا وهناك للاستطلاع على أماكن الضَّعْف في الخلافة، فوجد ما أراد، فسوَّل له شيطانه لخَلْق العداء بين المسلمين، فأظهر حُبَّه للرسول ﷺ وآل البيت، ووَضَع حديثَ وصايةِ عليِّ بن أبي طالب رضي الله عنه: "إنه كان ألف نبيٍّ، ولكلّ نبيٍّ وَصِيٌّ، وكان عليٌّ وصيَّ محمَّد". وقال أيضاً: "محمد خاتم الأنبياء، وعليٌّ خاتم الأوصياء"[1].

ثم رواه الشيعةُ عن بُرَيْدَة مرفوعاً: "لكلِّ نبيٍّ وَصِيٌّ، وإنَّ علياً وَصِيِّي ووارِثي"[2]. وعن سلمان الفارسي مرفوعاً: "وَصِيِّي عليّ بن أبي طالب"[3]. وعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قلت لسلمان: سُئل رسول الله ﷺ مَنْ وَصِيُّه؟ فقال له سلمان: قال: مَنْ كان وَصِيَّ موسى؟ قال: يُوْشَع. قال: فإنَّ وَصِيِّي ووارثي... وخير من أخلف بعدي عليٌّ"[4]، وغيرها من الأحاديث في هذا المعنى، التي وضعها ذلك اليهوديُّ الماكر ابن سبأ. ثم تناقل عنه الشيعةُ تلك الأحاديثَ ورووها رفعاً إلى النبيّ ﷺ وهي موضوعة ومُفتَراةٌ عليه.

---

[1] تأريخ الأمم والملوك: لابن جرير الطبري: (٤/٣٤٠)

[2] اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة: للسيوطي: (١/٣٥٩).

[3] المصدر السابق: (١/٣٥٨).

[4] المصدر السابق: (١/٣٩٨).

واستطاع عبد الله بن سبأ من خلال أفكاره وتحرُّكاته تلك، قتلَ الخليفة عثمان بن عَفَّان ﷺ، وتفريقَ المسلمين بين شيعة عليّ وأنصار معاوية رضي الله عنهما، وخَلْقَ العداءِ الدائم بينهم، وضَرْبَ بعضِهم رقابَ بعضٍ، وحقَّق بذلك كلِّه ما كانت تصبو إليه أمته (اليهود) من الانتقام من الإسلام والمسلمين[1].

كما دخل في هذه العداوةِ أهلُ الزَّنْدَقَةِ، وغيرُهم من مجوسٍ وحاقدين على الإسلام دِيناً ودولةً، وتفنَّنوا بألوان الوضع في الحديث كُلَّ التفنُّن للنَّيل من الإسلام وأهله، فوضعوا ما يَتّصِل بذات الله تعالى، والملائكةِ، والسَّمٰواتِ، والأرضين، والنُّبُوَّةِ، والعقيدةِ، والعبادةِ، والشَّرْعِ، والعَقْلِ، والمأكولاتِ، والمشروباتِ، والملبوساتِ، والقَبْرِ، والْحَشْرِ، والْجنَّةِ، والنَّارِ، والدُّنيا، والآخرةِ، حتى وضعوا في العَدَس، والبَصَلِ.

ومن أمثلة وَضْعهم لهذا النوع:

١) منها في ذات الله تبارك وتعالى: "رأيتُ ربِّي يوم النَّفْر على جَمَلٍ أزْرَقٍ، عليه جُبَّةُ صُوفٍ أمام الناس"[2].

٢) ومنها في الْخَضْراوات والمأكولات: "عليكم بالعَدَسِ، فإنه مُبارَكٌ يرقِّق القلبَ، ويُكثِر الدَّمْعَةَ، قُدِّسَ على لسان سبعين نبيّاً"[3].

٣) ومنها في الطُّيور والحيوانات: "لا تَسُبُّوا الدِّيْكَ فإنه صَدِيقي وأنا صديقُه، وعَدُوُّه عَدُوِّي، والذي بَعثني بالحقِّ لو يَعْلَمُ بنو آدمَ ما في صوتِه؛ لاشتروا رِيْشَه ولَحْمَه بالذَّهَبِ والفِضَّةِ، وإنَّه ليَطْرُدُ مَدى صوتِه من الجِنِّ"[4].

ثانياً: الخلافات السياسية:

نتيجةً للخلاف القائم بين شيعة عليٍّ وأنصار معاوية – رضي الله عنهما – قد ظهر اتِّجاهُ تأييدِ إمام كلٍّ مِن هذين الفَرِيْقَين بأحاديث في فضله، وأحاديث في ذمّ خصومه، فقام به كلُّ فريقٍ؛ وإن كان نصيبُ الشيعة منه أكبرَ وأخطرَ. كما وضع

---

[1] علوم الحديث: أصيلها ومعاصرها: للدكتور أبي الليث الخيرآبادي، ص:١٩٤، ١٩٥.

[2] انظر: "تنزيه الشريعة" لابن عراق: (٢/٢٤٣).

[3] انظر: "المنار المنيف" لابن قيم، ص: ٧٦، و "تَنْزيه الشريعة" لابن عراق: (٢/٢٤٩).

[4] كتاب الموضوعات: لابن الجوزي: (٣/١٣٣، ١٣٤).

أيضاً بعضُ الجهلة من أهل السُّنّة أحاديثَ في فضل الشيخَين (أبي بكر الصِّديق وعمر بن الخطَّاب) وعثمان بن عفَّان ﷺ انتصاراً لهم، وكذلك البعضُ منهم وضعوا أحاديث في فضائل الخلفاء الأربعة مجتمعة رأباً للصَّدع بين أهل السنة والشيعة[1].

وكان ذلك أوَّلَ سببٍ للوضع بعد مَقْتَل عثمان بن عَفَّان ﷺ، والذي اتَّخذ طابعاً دينياً بَعْدُ، وأَوَّلُ معنىً طَرَقه الواضعون هو فضائل الأشخاص، قال الإمام ابن الْجَوْزي: "وقد تعصَّب قومٌ لا خلاقَ لهم، يدَّعون التمسُّكَ بالسُّنّة! فوضعوا لأبي بَكْرٍ ﷺ فضائلَ، ومنهم مَن قصد الرافضة بما وضعت لعَليٍّ ﷺ. وكِلا الفريقين على الخطأ، وذانك السيّدان غنيّان بالفضائل الصحيحة عن استعارةٍ وتخرُّصٍ"[2].

وقد شُحِنَتْ كتبُ الأصولِ والفُروعِ العتيقة عند الشيعة بكثيرٍ من الأحاديث والأخبار المنسوبة إلى عليِّ بن أبي طالب ﷺ، وغيرِه من سادة أهل البيت بأسانيدَ واهيةٍ. قال التابعي عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري (ت٨٣هـ): "صَحِبْتُ عليّاً ﷺ في الحضَرِ والسَّفرِ، وأكثَرُ ما يُحدِّثون عنه باطِلٌ"[3]، وكان الإمام عامِر بن شَراحِيل الشَّعْبيُّ (ت١٠٣هـ) يقول: "ما كُذِبَ على أحد من هذه الأمَّةِ ما كُذِبَ على عليِّ بن أبي طالب"[4].

ومن أمثلة الوَضْع لهذا النوع:

١) ومِن أشهرها ما وُضِعَ في فضائل أبي بكر الصِّدِّيق ﷺ مِن قِبَل بعض جَهَلة أهل السُّنَّة: "إنَّ الله يَتَجَلَّى للنَّاس عامّةً يومَ القيامةِ، ولأبي بكر خاصّةً"[5].

٢) ومن أشهر الأحاديث الموضوعة على عليٍّ ﷺ: "عَلِيٌّ خَيْرُ البَشَرِ، مَنْ أَبَى فقد كَفَرَ"[6].

---

[1] علوم الحديث: أصيلها ومعاصرها: للخيرآبادي، ص: ١٩٥.

[2] كتاب الموضوعات: لابن الجوزي: (١/٢٢٥).

[3] المصدر السابق: ص: ٤٠.

[4] الجعديات: رقم الحديث: (٢٥٥٦).

[5] أحوال الرجال: للجوزجاني، ص: ٤٠.

[6] انظر: "تَنْزيه الشريعة" لابن عراق: (١/١٤٦).

ولم ينتهِ وضعُ الحديث إلى فضائل الصحابة ﷺ فقط؛ بل استمرَّ لدعم الرؤساء والملوك إلى عهد الخلافة العباسية، واستوفت بيانَها كتبُ الموضوعات.

ثالثاً: الخلافات العَقَدِيَّة:

ظهر في الرُّبُع الأخير من القرن الأول، العديدُ من الفِرَق المنحرفة عن العقيدة الإسلامية الصافية مثل: القَدَرِيَّة[1]، والْجَبْرِيَّة[2]، والْمُرْجِئَة[3]، والْجَهْمِيَّة[4]، بأفكار غريبة في باب العقائد، ووضعوا أحاديث في نصرة مذاهبهم العَقَدِيَّة وآرائهم الفاسدة، وقابَلَهم مِن أهل السُّنّة مَن أخذتهم العِزَّةُ بالإثم، فوضعوا أحاديث في ذمّ تلك الفِرَق.

وقد وضعت القَدَرِيَّةُ حديثَ: «إذا كان يوم القيامة، وجَمَع اللهُ الأَوَّلِين والآخرين في صعيد واحد، فالسعيدُ مَن وَجَد لقَدَمِه مَوضِعاً، فيُنادي مُنَادٍ من تحت العَرْش: ألا مَن برّأ ربّه مِن ذنبه، وألزمه نفسه فليدخل الجنَّة»[5].

فرَدَّ عليها مخالفوها من أهل السُّنّة بحديث ذكروا فيه خصومةَ أبي بكر وعمر – رضي الله عنهما – في القدر، فقال أبو بكر: "يَقدِر اللهُ الخيرَ ولا يقدر الشَّرّ"، وقال عمر: "بل يقدرهما جميعاً الله"، وذكروا أنَّ النبي ﷺ أخبرهم بأنَّ جبريل وميكائيل وقعا في الخصومة نفسها، وأنه ﷺ قضى فيها بين أبي بكر وعمر بقضاء إسرائيل بين جبريل وميكائيل، فقال: «أوجب القدر خيره وشرّه، وضرّه ونفعه، وحُلُوّه ومُرّه من الله ﷻ، فهذا قضائي بينكما...»، ثم قال: «يا أبا بكر! إنَّ الله لو لم يَشَأْ أن يُعصَى ما خَلَق إبليسَ...»[6]، وغيره من الأحاديث على هذا النَّمْط.

---

[1] هم القائلون بنفي القَدَرِ، أي: أنَّ الشرَّ من خلق العَبْدِ لا من خلق الله، ومنه من يقول: لا يعلمه الله من المخلوق حتى يفعله.

[2] هم القائلون: إن أفعال الإنسان خيرها وشرها من الله وأن نسبتها إلى العبد إنما هي على سبيل المجاز.

[3] هم الذين ذهبوا إلى أنَّ الإيمان مُجرَّدُ اعتقاد القلب وإقرار اللِّسان، وأن الأعمال ليست من الإيمان، وعليه فهو لا يزيد ولا ينقص، ومنهم من غلا فقال: لا يضرُّ مع الإيمان معصية.

[4] أتباعُ (جَهْم بن صَفوان) في نفي صِفات الباري تعالى، واعتقادِ خلق القرآن.

[5] انظر: "كتاب الموضوعات" لابن الجوزي: (١/٢٧٢، ٢٧٤).

[6] انظر المصدر السابق: (١/٢٧٢، ٢٧٤).

ووضعت الْمُرْجِئَةُ حديثَ: "قَدِمَ وفدُ ثقيفٍ على رسول الله ﷺ، فقالوا: جئناك نسألك عن الإيمان أيَزِيْد أو يَنقُص؟ قال: «لا، الإيمانُ مُثبَتٌ في القلب كالجبال الرَّواسي، وزيادته كفرٌ، ونقصانه كفرٌ»، فردَّ عليهم مُخالِفوهم بوضع حديث: «الإيمانُ قولٌ وعملٌ، يَزِيد ويَنقُص»[1].

ووضع مخالفو هذه البِدَع من جهلة أهل السُّنّة حديثاً جعلوه عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إنَّ الله لَعَن أربعةً على لِسَان سَبعِين نبياً»، قلنا: مَن هم يا رسول الله؟ قال: «القدرية والجهمية والمرجئة والروافض»، قلنا: يا رسول الله! ما القدرية؟ قال: «الذين يقولون: الخيرُ من الله، والشَّرُّ من إبليس، ألا إنَّ الخير والشَّرّ من الله!، فمَن قال غير ذلك فعليه لعنةُ الله»، قلنا: فما الجهمية؟ قال: «الذين يقولون: إنَّ القرآن مخلوقٌ، ألا إنَّ القرآن غيرُ مخلوقٍ!، فمَن قال غير ذلك فعليه لعنةُ الله»..... إلى أنْ سألوه عن المرجئة والروافض، وعرَّفهم بها النبيُّ ﷺ[2].

هذه وأمثالها كثيرة في كتب الموضوعات، التي تعبِّر عن مدى الصراع القائم بين أهل السُّنّة والجماعة وأهل البِدَع والنِّحَل الأخرى[3].

رابعاً: الخلافات المذهبية:

إنَّ الخلاف بين الأئمة المجتهدين في بعض المسائل الفقهية الفرعية أمرٌ طبيعيٌّ، ناجمٌ عن الأدلة ذاتها، وهو أمرٌ أَذِنَ به الشرعُ دفعاً للعَنَت، ورفعاً للحَرَج، ووعد للمجتهدين بالأجر والثواب، ولا نجد أحداً من الأئمة المجتهدين عابَ مَنْ خالفه فيما ذهب إليه؛ بل – على عكس ذلك – كلٌّ منهم كان يُجِلُّ الآخرَ، ويحترمه ويحترم آراءَه، وربما يأخذ عنه. ولكن الْجَهَلَة وسُخفاء العقول وضعفاء الذِّمَّة من أتباعهم اتَّخذوا من هذه الخلافات طريقاً إلى الجدل العقيم، وتراشقوا التُّهَم فيما بينهم، وكلٌّ منهم رفعوا من قَدْر إمامهم حتى عَرَّشوه على الثُّرَيّا، وانتقصوا من لم يقلِّدوه حتى دَسُّوه في الثُّرَى.

---

[1] انظر الحديثين في المصدر السابق: (١/١٢٩، ١٣١).

[2] المصدر السابق: (١/٢٧٦).

[3] علوم الحديث: أصيلها ومعاصرها: للخيرآبادي، ص: ١٩٧.

ويبدو أنَّ هذه العصبية المذهبية ظهرت بعد وفاة الإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت٢٠٤هـ)، واشتدَّت حتى ذهبت بهم إلى أبعد مدى في الحقد والكراهية، ودفعت بهم إلى أن يضعوا أحاديث في فضل إمامهم، وأحاديث فيما ذهب إليه من آراء وأقوال تقديساً له ولآرائه.

فهذا مأمون بن أحمد السُّلَمِي الْهَرَوي دخل الشامَ سنة٢٥٠هـ، وقيل له: ألا ترى إلى الشافعي ومَن تبعه بخراسان؟ فقال: حَدَّثَنا أحمدُ [هو ابن عبد الله الْجُوَيْبَارِي، أحد الكذَّابين] وذكر سنده عن أنس بن مالك ﷺ مرفوعاً: «يكون في أمتي رجلٌ يُقال له: أبو حنيفة، هو سِرَاجُ أُمَّتِي، هو سِرَاجُ أُمَّتِي»، قال الحافظ الخطيب البغدادي (ت٤٦٣ هـ): "هكذا حدَّث به في بلاد خراسان، ثم حدَّث به في العراق، وزاد فيه: «يكون في أُمَّتي رجلٌ يُقال له: محمَّد بن إدريس، أضَرُّ على أُمَّتي من إبليس»"[١].

وروى الإمامُ ابن عَدِيّ (ت٣٦٥ هـ) من طريق أحمد بن عبد الله الجوباري المذكور عن أنس بن مالك ﷺ مرفوعاً: «سيأتي من بعدي رجلٌ يُقال له: النعمان بن ثابت، ويُكنى أبا حنيفة، ليَحْيَيَنَّ دينُ الله وسُنَّتي على يديه»[٢].

وبالمقابل مِن ذلك، وضع مروان بن سالم الْجَزَري حديثاً في فضل الإمام الشافعي، يقول: «عالِمُ قريش – يعني الشافعي – يملأ الأرضَ علماً»[٣].

ومما وضعوه في شأن بعض مسائل الفقه حديث: «الْمَضْمَضَةُ والاستنشاقُ للجُنُب ثلاثاً فريضةٌ»[٤]، وحديث: «مَن رَفَع يديه عند الركوع والرفع فلا صلاةَ له»[٥]، وحديث: «مَن أفرد الإقامةَ فليس منا»[٦].

---

[١] انظر: "كتاب الموضوعات" لابن الجوزي: (٤٨/٢)، و"تنزيه الشريعة" لابن عراق: (٣٠/٢)، و"ميزان الاعتدال" للذهبي: (٤٢٩/٣).

[٢] "الكامل في ضعفاء الرجال" لابن عدي: (١٨٢/١)، و"كتاب الموضوعات" لابن الجوزي: (٤٩/٢)

[٣] "الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة" للشوكاني، ص: ٤٢٠، و"ميزان الاعتدال" للذهبي: (٩٠/٤، ٩١)

[٤] تنزيه الشريعة: لابن عراق: (٦٧/٢).

[٥] المصدر السابق: (٧٩/٢).

[٦] المصدر السابق: (٧٩/٢).

وبالمقابل منها حديث: «رَفْعُ الأيدي في الصَّلاة من الاستكانة...»[1]، وحديث: «لا يجتمع على مؤمنٍ خِرَاجٌ وعُشْرٌ»[2]، وما إلى ذلك من الأحاديث التي وُضِعَتْ في المسائل المختلَف فيها بين الحنفية والشافعية خاصةً[3].

خامساً: النَّزَعات العَصَبِيَّة للجِنْس والقبيلة واللُّغَة والبَلَد:

إنَّ مرض العصبية للباطل قلَّ أن تَسلَم منه أُمَّةٌ من الأمم، وأقرَبُ زمنٍ لظهور هذه الظاهرة هو القرن الثاني، حيث استقرَّ العرب في الْمُدُن المفتوحة، واختلطوا بالأعاجم، بجانب إيثار الخلفاء بعض القبائل والشعوب، وتفضيلهم بعض الأجناس على الأخرى، فوُضِعَت أحاديثُ في فضل قبيلةٍ وجِنْس وبلدٍ مقابلَ أخرى.

فقد وضع هلال بن عبد الرحمن الحنفي حديثاً نسبه إلى جابر بن عبد الله الأنصاري ﷺ أنَّ رجلاً قُتل بالمدينة، لا يُدرى مَن قتله، فقال النبيّ ﷺ: «أبعده الله، إنه كان يُبغِض قريشاً»[4].

ووضع يحيى بن أبي سليمان المديني حديث: «دعوني من السُّوْدان، فإنَّ الأسوَدَ لبطنه وفرجه»[5].

ووضع عَنْبَسَة بن سعيد البصري حديث: «الزِّنْجِيُّ إذا شَبِعَ زَنَى، وإذا جاعَ سَرِقَ، وإنَّ فيهم لسماحة ونجدة»[6].

ووضع يحيى بن بُرَيِّد بن أبي بُرْدَة بن أبي موسى الأشعري حديث: «أَحِبّوا العربَ لثلاث: لأنِّي عربيٌّ، والقرآنُ عربيٌّ، وكلامُ أهل الجنّة عربيٌّ»[7].

---

[1] كتاب الموضوعات: لابن الجوزي: (٢/٩٩).

[2] المصدر السابق: (٢/١٥١)، و"اللآلي المصنوعة" للسيوطي: (٢/٧٠).

[3] انظر: "علوم الحديث: أصيلها ومعاصرها" للخيرآبادي، ص: ٢٠٣.

[4] تنزيه الشريعة: لابن عراق: (٢/٢٨).

[5] انظر: المصدر السابق: (٢/٣١).

[6] انظر: المصدر السابق: (٢/٣١).

[7] انظر: "تنزيه الشريعة" لابن عراق: (٢/٣٠)، و"سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة" للألباني: (١/١٨٩، ١٩٣).

ووضع إسماعيل بن زياد السُّكُوني قاضي الموصل حديث: «أبغَضُ الكلامِ إلى الله تعالى الفارسية، وكلام الشيطان الْخُوْزِيَّة، وكلام أهل النار البُخَارِيَّة، وكلام أهل الجنة العربية»[1].

ووضع عمر بن موسى بن وجيه الأنصاري الدمشقي حديث: «إنَّ الله إذا غَضِبَ أنزل الوحيَ بالعربية، وإذا رَضِيَ أنزل الوحيَ بالفارسية»[2].

أمَّا الأحاديث التي وُضِعَتْ في فضل الْمُدُن فهي كثيرةٌ، منها:

١) حديث: «إنِّي لأعرف أرضاً يُقَال لها البَصْرَة أقوَمُها قِبْلَةً، وأكثَرُها مساجدَ ومؤذِّنين، يدفع الله عنها من البلاء ما لم يدفع عن سائر البلاد»، وضعه محمد بن يونس الكُدَيْمِي البصري[3].

٢) وحديث: «يأتي على الناس زمانٌ يكون أفضل الرِّبَاطِ رِبَاطُ جُدَّه»، وضعه محمد بن عبد الرحمن بن البَيْلَماني مولى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما[4].

٣) وحديث: «إذا ذهب الإيمانُ من الأرض وُجِدَ ببطن الأُرْدُن»، وضعه أحمد ابن كنانة الشَّامي[5].

وأحاديث أخرى كثيرة في فضائل أو مثالب بعض البلاد الأخرى مثل: مكة، والمدينة، وبيت الْمَقْدِس، ودِمَشْق، وبغداد، ومصر، والإسكندرية، وطَبَرِيَّة، وصنعاء، وعَسْقَلاَن، وقَزْوَين، ونَصِيْبَين، وأنْطاكِيَة، والقُسْطَنْطِيْنِيَّة، وغيرها من البلاد.

---

[1] انظر: "كتاب الموضوعات" لابن الجوزي: (١١١/١)، و"ميزان الاعتدال" للذهبي: (٢٠/١).

[2] انظر: "الكامل في ضعفاء الرجال" لابن عدي: (١٦٧٠/٥)، و"كتاب الموضوعات" لابن الجوزي: (١١١/١).

[3] "العلل المتناهية" لابن الجوزي: (٣١٢/١).

[4] انظر: "تنزيه الشريعة" لابن عراق: (٤٦/٢)، و"ميزان الاعتدال" للذهبي: (٦١٧/٣).

[5] انظر: "العلل المتناهية" لابن الجوزي: (٣١١/١)، و"تنزيه الشريعة" لابن عراق: (٥٧/٢).

سادساً: القَصَص والوعظ للترغيب والترهيب:

لقد تولَّى مُهِمَّةَ الوعظِ رجالٌ ما كانوا يخافون الله، ولا يَهُمُّهم سِوى أن يَبكي الناسُ في مجالسهم، وأن يتواجدوا وأن يُعجَبوا بما يقولون، فكانوا يضعون القَصَص المكذوبة، ويَنسبُونها إلى النبي ﷺ.

قال الإمام ابن قُتَيْبَة الدِّيْنَوَري (ت٢٧٦هـ) أثناء حديثه عن الوجوه التي دخل منها الفسادُ على الحديث، يقول في الوجه الثاني: "القَصَص، فإنهم يُميلون وجهَ العوام إليهم، ويُشيدون ما عندهم بالمناكير والأكاذيب من الأحاديث، ومن شأن العوامِ القعودُ عند القَاصِّ ما كان حديثه عجيباً خارجاً عن نظر العقول، أو كان رقيقاً يُحزِّن القلبَ، فإذا ذكر الجنَّةَ قال: فيها الْحَوْرَاء من مِسْكٍ أو زعفرانٍ، وعجيزتها ميلٌ في ميلٍ، ويُبَوِّىء الله وليَّه قصراً من لؤلؤةٍ بيضاءَ، فيها سبعون ألف مقصورةٍ، في كلّ مقصورةٍ سبعون ألف قبَّةٍ، فلا يَزال هكذا في السبعين ألفاً لا يَتحوَّل عنها"[1].

وقال الإمام ابن الْجَوْزيِّ في تعليل صنيع هؤلاء: "يُريدون أحاديث تَنفُق وتُرَقِّق، والصِّحاحُ يَقِلُّ فيها هذا، ثم إنَّ الحفظ يَشُقّ عليهم، ويتَّفق عَدمُ الدِّين، ومَن يَحضُرهم جُهَّالٌ"[2].

وهذه بعضُ الأمثلة من هذا القسم:

١) «مَن قال: لا إله إلاَّ الله، خَلَق اللهُ من كلِّ كلمةٍ طَيْراً، مِنْقارُه من ذَهَبٍ، ورِيْشُه من مَرْجانٍ»[3].

---

[1] تأويل مختلف الحديث: لابن قتيبة، ص: ٢٥٥.

[2] كتاب الموضوعات: لابن الجوزي: (٢٩/١).

[3] انظر: "لسان الميزان" لابن حجر: (٧٩/١) و"ميزان الاعتدال" للذهبي: (١٦٩/١) و"كتاب الموضوعات" لابن الجوزي: (٢٢/١)، و"اللآلِيء المصنوعة" للسيوطي: (٢٩١/٢)، و"تنزيه الشريعة" لابن عراق: (١٤/١).

٢) «إنَّ في الجنَّة شجرةً يَخرُج من أعلاها الحُلَلُ، ومن أسفلها خيلٌ بُلْقٌ من ذَهَبٍ، مُسَرَّجةٌ بالدُّرّ والياقوت، لا تَرُوْث، ولا تَبُوْل، ذواتُ أجنحةٍ، فيَجلس عليها أولياءُ الله، فتطير بهم حيثُ شاؤوا... »[١].

سابعاً: الاحتساب في الوضع للترغيب والترهيب:

وهو صنيعُ بعضِ الزُّهَّاد والعُبَّاد والصَّالِحين، فقد كانوا يَحتسِبون وَضْعَهم للأحاديث في الترغيب والترهيب ظَنّاً منهم أنَّهم يتقرَّبون بها إلى الله تعالى، ويخدمون دينَ الإسلام، ويحبِّبون الناسَ بالعبادات والطاعات، وحينما أُنكِر على بعضهم هذا الصنيعُ، وذُكِرَ لهم قولُ النبيِّ ﷺ: «مَنْ كَذَبَ عَليَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّار»؛ قالوا: "نحن نكذب له، ولا نكذب عليه!"، وهذا من شِدَّةِ جَهْلِهم بالدِّين، وغلبةِ الغفلة، وضَعْفِ العقل لدِيهم[٢].

وقد أخرج الإمامُ مسلم بن الْحَجّاج القُشَيري (ت٢٦١هـ) في مقدَّمة "صحيحه" عن يحيى بن سعيد القَطَّان، قال: "لم نَرَ الصالحين في شيءٍ أكذَبَ منهم في الحديث"[٣] وكان يقول: "يجري الكذبُ على لِسانهم ولا يتعمَّدون الكذبَ"[٤]. وروى الإمام ابن عَدِي بإسناده عن أبي عَاصم النَّبِيْل قال: "ما رأيتُ الصَّالِحَ يكذب في شيءٍ أكثر من الحديث"[٥].

وقال الحافظ ابن رجب الحنبلي (ت٧٩٥هـ) في "شرح عِلَل الترمذي": "هؤلاء المشتغلون بالتعبُّد الذين يُتْرَكُ حديثهم على قسمين: منهم مَن شَغلته العبادةُ عن الحفظ، فكَثُرَ الوَهْمُ في حديثه، فرفع الموقوفَ ووَصَل الْمُرْسَلَ.

وهؤلاء مثل: أَبَان بن أبي عيَّاش ويزيد الرَّقَاشي، وقد كان شعبةُ [ابن الْحَجَّاج] يقول في كلٍّ منهما: "لأنْ أزنِيَ أحبُّ إليَّ مِن أن أحدِّث عنه".

---

[١] انظر: "كتاب الموضوعات" لابن الجوزي: (٤٢٦/٢)، و"تنزيه الشريعة" لابن عراق: (٣٧٨/٢).

[٢] منهج النقد في علوم الحديث: للدكتور عتر: ص: ٣٠٤.

[٣] صحيح مسلم: باب: بيان أن الإسناد من الدين...، ص: ١٢.

[٤] المصدر السابق، ص: ١٢.

[٥] انظر: "شرح علل الترمذي" لابن رجب الحنبلي: (٣٨٨/١).

ومنهم مَن كان يتعمَّد الوضعَ ويتعبَّد بذلك..."[1].

وهذه بعضُ الأمثلة على هؤلاء:

١) روى الحاكمُ أبو عبد الله النَّيْسابوري (ت٤٠٥ هـ) بسنده إلى أبي عَمَّار الْمَرْوَزِي أنه قيل لأبي عِصْمَة نُوْح بن أبي مَرْيَم: مِن أين لك عن عِكْرِمَةَ عن ابن عبَّاس في فضائِل القرآن سُوْرةٌ سورةٌ، وليس عند أصحاب عكرمة هذا؟ فقال: "إني رأيتُ الناسَ قد أعرضوا عن القرآن، واشتغلوا بفقه أبي حنيفة، ومغازي ابن إسحاق؛ فوضعتُ هذا الحديثَ حِسْبَةً"[2].

وكان يُقال لأبي عصمة: "هذا نوحُ الجامع"، وقال عنه الإمام ابن حِبَّان البُسْتي (ت٣٥٤هـ): "جَمَع كلَّ شيء إلا الصِّدق"[3].

٢) وقال الحافظ السُّيوطي: "رَوى ابنُ حِبَّان في (الضعفاء) عن ابن مهدي، قال: قلتُ لِمَيْسَرَة بن عبد رَبّه الفارسي البَصْري: مِن أين جئتَ بهذه الأحاديث: "مَن قرأ كذا فله كذا؟"، قال: "وضعتُها أُرَغِّب الناسَ فيها"، وكان من الزُّهَّاد والصَّالِحين، ومع ذلك كان يضع الحديثَ![4].

٣) وقال الحاكم النيسابوري: "لقد روينا عن الْمُؤَمَّل بن إسماعيل، فحدَّثني شيخٌ له، فقلتُ: مَن حدَّثك؟ فقال: حدَّثني رجلٌ بالمدائن، وهو حيٌّ، فسِرْتُ إليه فقلتُ: مَن حدَّثك؟ فقال: حدَّثني شيخٌ بوَاسِط، وهو حيٌّ فسِرْتُ إليه، فقلت: مَن حدَّثك؟ فقال: حدَّثني شيخٌ بالبَصْرَة، وهو حيٌّ فسِرْتُ إليه، فقلت: مَن حدَّثك؟ فقال: حدَّثني شيخٌ بعَبَّادَانْ[5] وهو حيٌّ فسِرْتُ إليه، فقلت: مَن حدَّثك؟ فأخذ بيدي، فأَدخلني بيتاً، فإذا فيه قومٌ من المتصوِّفة

---

[1] شرح علل الترمذي: لابن رجب الحنبلي: (١/٣٩٠). وأمَّا قولُه هذا: "لأن أَزْنِي... " فهو منه إفراطٌ، محمولٌ على المبالغة في الزجر عنه والتنفير.

[2] تدريب الراوي: للسيوطي: (١/٤٧٧).

[3] المصدر السابق: (١/٢٤٠).

[4] المصدر السابق: (١/٤٧٧).

[5] مدينة تقع في غرب إيران. انظر: "معجم البلدان" لياقوت الحموي: (٤/٧٤).

ومعهم شيخٌ، فقال: حدَّثني هذا الشيخُ، فقلتُ: مَن حدَّثك يا شيخ؟ فقال: لم يحدِّثني أحدٌ، ولكن رأينا الناسَ أعرضوا عن القرآن، فوضعنا لهم هذا الحديثَ ليصرفوا قلوبَهم إلى القرآن"[1].

لكن ما ذكرناه لا يعني - كما يقول المحقِّقون - عدم ثبوت شيءٍ في فضائل سُوَر القرآن الكريم؛ بل هناك سُوَرٌ صَحَّتْ أحاديثٌ في فضائلها، وهي: الفاتحة، والزَّهْراوان [2]والأنعام، والسبع الطُّوَل[3] [4].

وكانوا في وضعهم لتلك الأحاديث يَتأوَّلون حديث: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» بأنَّ الوعيد فيه لمن يكذب إساءةً للدين، وإضلالاً للناس، وعلى النبي ﷺ، وأمَّا نحن فنكذب لصالح النبيِّ ﷺ، ولصالح دينِه، ولهداية الناسِ[5].

كما وضع هؤلاء الكَذَبَةُ أحاديثَ تشرع صلواتٍ متعدّدةً في أوقاتٍ معلومةٍ، وأيامٍ مخصوصةٍ لأغراضٍ شَتَّى، وصلواتٍ في مناسباتٍ خاصّةٍ مثل: ليلة عاشوراء، والنِّصْف من شعبان، وعيد الفطر، وغيرها، وأحاديثَ تحمل الناسَ على الطَّاعة والزُّهْد، والتحلِّي بكريم الْخِصَال وفضائل الأعمال[6].

وهذا الصِّنْفُ من الكَذَبة أشَدُّهم ضرراً بالدين، وأكثَرُهم خُطورةً عليه؛ لأنهم أدخلوا في الدين ما ليس منه، مستغلِّين ثقةَ الناس بهم، وشهرتَهم بين الناس بالزهد والصلاح والتديُّن والتقوى، يقول عنهم الحافظ ابن الصَّلاح في مقدمته: "الواضعون للحديث أصنافٌ، وأعظمهم ضرراً قومٌ من المنسوبين إلى الزهد،

---

[1] تدريب الراوي: للسيوطي (١/٢٨٨).

[2] وهي: البقرة، وآل عمران.

[3] وهي: البقرة، وآل عمران، والنساء، والمائدة ، والأنعام، والأعراف، ويونس. ويُوجَد خلافٌ في السابعة هل هي: يونس، أم الأنفال، وبراءة.

[4] تدريب الراوي: للسيوطي: (١/٢٤٥).

[5] انظر: "تدريب الراوي" للسيوطي: (١/٢٨٣).

[6] انظر لذلك: "الوضع في الحديث" للدكتور عمر فلاته: (١/٢٦٥، ٢٦٩).

وضعوا الأحاديث احتساباً فيما زعموا، فتقبَّل الناس موضوعاتهم ثقةً منهم بهم، وركوناً إليهم"[1].

وهكذا قد دخلت عن طريق هؤلاء في فضائل الأعمال، والأوراد والأذكار، والزُّهْد والرَّقائق، وغيرِها من الأبواب، أحاديثٌ لا سلطانَ لها سِوى أنها جاءت عن أناس مشهورين بالزهد والصلاح، فقُبِلَتْ على أنها صحيحة، فانتشرت بذلك بِدَعٌ وخرافاتٌ لا قِبَل لها في الإسلام، لذلك لا نكاد نسمع اليومَ وعظاً لبعض المرشدين، أو محاضرةً لبعض الأساتذة أو خطبةً لأحد الخطباء، إلا ونجد فيها شيئاً من تلك الأحاديث الموضوعة، وهذا أمرٌ خطيرٌ جداً يخشى عليهم جميعاً أن يدخلوا بسببه تحت وعيد قول النبيّ ﷺ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»، فإنهم وإن لم يتعمَّدوا الكذب مباشرةً فقد ارتكبوه تبعاً لنقلهم الأحاديثَ التي يقفون عليها جميعاً، وقد أشار إلى هذا المعنى قوله ﷺ: «كَفَى بِالْمَرْءِ كَذِباً أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ»[2].

ثامناً: التقرُّب من السَّلاطين والْحُكَّام:

يُوجَد في كلِّ عصرٍ ومصرٍ فاقدو الذِّمَّة، في دِينهم رِقَّةٌ وضَعْفٌ، يُحِبُّون دُنياهم، ويُؤثِرونها على دِينهم، ويَطمَعون في أموال الملوك والْحُكَّام، ويرغبون في التقرُّب منهم، فيتملَّقونهم بالباطل[3]، ولم يَسْلَم من أمثال هؤلاء بعضُ الضعفاء من رواة الحديث، فوضعوا أحاديث في مدح الملوك والْحُكّام تَزلُّفاً منهم وسَعْياً لقضاء مآرِبهم الشخصية.

ومِن أشهر الوَضَّاعين مِن هذا الصِّنْف: غِيَاثُ بن إبراهيم النَّخْعي الكوفي، الذي دخل على الخليفة العباسي المهدي محمد بن عبد الله المنصور (ت١٦٩هـ)

---

[1] مقدمة ابن الصلاح مع محاسن الاصطلاح: ص: ٢١٢.

[2] أخرجه مسلم في مقدمة الصحيح، باب: النهي عن الحديث بكل ما سمع، برقم: (٥)، مرسلاً عن أبي هريرة رضي الله عنه.

[3] لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث: للشيخ عبد الفتاح أبي غدة، ص: ١٢٥ ١٢٦.

وهو يلعب بالْحَمَام، فَرَوى له الحديثَ المشهورَ: "لا سَبَقَ إلاَّ في خُفٍّ أو نَصْلٍ، أو حافرٍ" وزاد فيه: "أو جَناحٍ" إرضاءً للمهدي، فمَنَحه المهديُّ عشرةَ آلاف دِرْهَم، ثم قال بعد أن تَولَّى: "أشهدُ أنَّ قَفَاك قَفا كَذَّابٍ على رسول الله ﷺ، وأَمَرَ بذبح الْحَمَام"[1].

هذه من أهَمّ أسباب الوضع في الحديث، التي دخل منها الفسادُ فيه، وبه في الدين. وثَمّة أسبابٌ أخرى غيرَ ما ذكرته، ولا يَسَعُ المقامُ هنا للتفصيل عنها، وقد تفرَّغ العلماء لجمع تلك الأحاديث الموضوعة، وتوسَّعوا في ذِكرها وضربوا لها الأمثالَ، فجزاهم الله عن الإسلام وعنا خيرَ الجزاء وأوفاه وأوفره.

****

[1] انظر: "الكامل" لابن عدي: (٥/٢٢٨ ٣١٩).

أصنافُ الوَضَّاعين للحديث

ومِن خلال تتبُّع أحوال الوَضَّاعين للحديث؛ يظهر لنا أنهم كانوا على أصنافٍ كالآتي:

١) منهم مَن يضع على النبيّ ﷺ ما لم يَقُلْه أصلاً، إمَّا تَواقُحاً واستخفافاً كالزَّنادقة وأشباههم، ممن لا يرجون للدِّيْن وقاراً.

٢) وإمَّا حِسْبَةً بزعمهم وتديُّناً كجَهَلة المتعبِّدين الذين وضعوا الأحاديث في الفضائل والرغائب.

٣) وإمَّا إغراباً وسُمْعَةً كفَسَقَة المحدِّثين.

٤) وإمَّا تعصُّباً واحتجاجاً كدُعاة الْمُبتدِعة[١] ومتعصِّبي المذاهب.

٥) وإمَّا اتِّباعاً لهوى أهل الدنيا فيما أرادوه، وطلبِ العُذْر لهم فيما أتوه.

٦) ومِنهم مَن لا يضع مَتْنَ الحديث، ولكن ربما وضع للمتن الضعيف إسناداً صحيحاً مشهوراً.

٧) ومِنهم مَن يقلِّب الأسانيدَ، أو يزيد فيها، ويتعمَّد ذلك إمَّا للإغراب على غيره، أو لرفع الجهالةِ عن نفسه. وهذا الصِّنْفُ لم يُذْكَر منهم إلا قليلاً، وإن كان وضع السند كوضع المتن، إلا أنه أخفُّ منه[٢].

٨) ومِنهم مَن يكذب، فيدَّعي سماعَ ما لم يسمع، ولقاءَ من لم يَلْقَ، ويحدِّث بأحاديثهم الصحيحة عنهم.

٩) ومِنهم مَن يَعمِد إلى كلام الصحابة ﷺ وغيرهم، وحِكَمِ العرب والحكماء، فينسبها إلى النبي ﷺ، وهؤلاء كلُّهم كذَّابون[٣].

---

[١] والمراد بهم: الدعاة إلى البِدَع الإضافيَّة في أبواب الفروع. وأصولُ البِدَعِ تعود جملتُها إلى: بدعة الْخَوارِج، والقَدَرِيَّة، والرَّافِضَة، والنَّاصِبَة، والْمُرْجِئَة، والْجَهْمِيَّة، والواقِفَة.

[٢] ظفر الأماني: للكنوي، ص: ٤٤٢.

[٣] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: للنووي: (١/٨٥).

١٠) ومِنهم صِنْفٌ كانوا يتكسَّبون بذلك، ويرتزقون به في قَصَصهم[١].

١١) ومِنهم صِنْفٌ امتُحنوا بأولادهم، أو وَرَّاقين لهم، فوضعوا لهم أحاديثَ ودَسُّوها عليهم، فحدَّثوا بها من غير أن يشعروا. وهذا الصِّنْفُ لا إثْمَ عليهم في ذلك إذا لم يعلموا، ولكنَّهم ليسوا بحُجّةٍ وإن كانوا عُدُوْلاً؛ لأنهم قَبِلُوا التلقين[٢].

****

[١] ظفر الأماني: للكنوي، ص: ٤٤١.

[٢] المرجع السابق: ص: ٤٤٢.

مَوقِف العلماء والمحدِّثين من الوَضْع في الحديث

لقد قام المحدِّثون الجَهابِذةُ من أوَّلِ يومٍ نَبَتَتْ فيه الأهواءُ، وشاعت فيه التقوُّلاتُ، بواجبهم العلمي الديني في: كشف الأباطيل والموضوعات، وتعريةِ الْمُبطِلين والوضَّاعين، وهَتْكِ أستارهم، وتبيينِ عُوَارهم، فميَّزوا للناس الصحيحَ من الموضوع، والثابتَ من المدسوس، فكانوا حِصْناً منيعاً في حِفظ السُّنّة المطهَّرة، من أن يتمكَّن منها الْمُغيِّرون والْمُفسِدون والحاقدون والْمُشعوِذون، كما تَدَلُّ على ذلك ما أُثر عنهم من الأقوال الآتية:

١) قال الإمام سفيان الثَّوْري (ت١٦١هـ): "الملائكةُ حُرَّاسُ السَّماء، وأصحابُ الحديث حُرَّاسُ الأرض"[١].

٢) وقيل للإمام عبد الله بن المبارك (ت١٨١هـ) في شأن تخوُّفِ على السُّنَّة من صنيع هؤلاء الوضَّاعين والكذَّابين: "هذه الأحاديثُ الموضوعةُ ؟" فقال: "تعيش لها الجَهابِذَةُ"، ثم تَلاَ هذه الآيةَ: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩][٢]".

٣) وقال الإمام يحيى بن يَمَان أبو زكريا العِجْلي (ت١٨٩هـ): "إنَّ لهذا الحديثِ رجالاً خَلَقهم الله ﷻ منذ يوم خَلَق السَّموات والأرض، وإنَّ وَكِيْعاً[٣] منهم"[٤].

---

[١] سير أعلام النبلاء: للذهبي: (٢٧٤/٧).

[٢] الجرح والتعديل: لابن أبي حاتم الرازي: (٢٩١/١).

[٣] أي: وكيع بن الجَرَّاح بن مليح الرُّؤاسي (ت١٢٩هـ): حافظٌ، ثَبْتٌ، كان محدِّثَ العراق في عصره، اشتهر بكثرة حفظ الأحاديث.

[٤] الجرح والتعديل: لابن أبي حاتم الرازي: (٢٢٢/١).

٤) وقال الإمام محمد بن إسحاق بن خُزَيْمَة (ت٣١١هـ) في الإمام أبي حامد ابن الشَّرْقي (ت٣٢٥هـ): "ما دام أبو حامد الشرقي في الأحياء لا يتهيّأ لأحدٍ أن يكذب على رسول الله ﷺ"[١]، وقال: "حياة أبي حامد بن الشرقي تحجب بين الناس وبين الكذب على رسول الله ﷺ"[٢].

٥) وجَهَر الإمام عليُّ بن عمر الدَّارَقُطْني (ت٣٨٥هـ) قائلاً: "يا أهل بغداد! لا تَظُنّوا: أنَّ أحداً يَقدِر أن يَكذِب على رسول الله ﷺ وأنا حَيٌّ ! "[٣].

وكان هؤلاء أجلة أئمة السُّنّة وحُفاظها، وصيارفة الحديث ونُقَّاده، وقفوا كلَّ لحظاتِ حياتهم لنُصْرَة السُّنّة النبوية والذَّبِّ عن حريمها، وأعجزوا أهلَ الباطل أن يطعنوا في الدين، أو يَدُسّوا فيه ما ليس منه، فكانوا – رحمهم الله تعالى – بهذه المثابةِ، آيةً تصدِّق هذه الآيةَ: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾.

وقد أسَّس هؤلاء الأئمةُ لكشف الوضع والوضَّاعين ضوابطاً وأصولاً علميةً دقيقةً، قائمةً على منهجٍ نقديٍّ علميٍّ سديدٍ، يمكِّن كلَّ عالمٍ ومتعلِّمٍ من معرفة الحديث الصحيح من الموضوع، ويعرِّفه الكاذبَ من الصادق، والْمُصِيبَ من الْمُخطِيء، والضابطَ من الْمُهمِل، وخدموا السُّنّة الشريفة خدمةً لم يُخدَم بها عِلْمٌ من العلوم[٤].

لقد كان موقفُهم – رحمهم الله تعالى – من الأحاديث الموضوعة الموقفَ الإسلاميَّ السليمَ، فلم يَقبلوها كلَّها؛ لأنهم لو فعلوا ذلك؛ لحرفوا دينَ الله، ففيها المكذوبُ، ولم يتركوها كلَّها؛ لأنهم لو فعلوا ذلك لضيَّعوا دينَ الله، ولكنهم شَمَّروا عن ساعد الْجِدِّ، وصرفوا في سبيل ذلك كلَّ أوقاتهم، فلقد تتبَّعوا أحوال الرُّواة التي تُساعِد على عملية النقد وتمييز الطيِّب من الخبيث، ودوَّنوا في ذلك

---

[١] اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة: للسيوطي: (٣٩٢/٢).

[٢] المصدر السابق: (٣٩٢/٢).

[٣] فتح المغيث: للسخاوي: (٢٦٠/١).

[٤] لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث: للشيخ أبي غدة، ص: ١٣٥، ١٣٦.

المدوَّنات، وأحصوا فيها بالنسبة إلى كلِّ راوٍ متى وُلِد؟ وبأيِّ بلدٍ؟ وكيف هو في الدين والأمانة والعقل والمروءة والحفظ؟ ومتى شَرَع في الطلب؟ ومتى سَمِع؟ وكيف سمع؟ ومع مَن سمع؟ وهل رَحَل في طلب الحديث؟ وإلى أين رحل؟ وذكروا شيوخَه الذين حدَّث عنهم وبُلدانهم ووَفَياتهم، وفصَّلوا القولَ في أحوال الشخص الواحد تفصيلاً يَدُلُّ على التتبُّع الدقيق لجميع حوادث حياته، فكانوا قد يقبلون روايةَ شخصٍ في أوَّل حياته، ويَرُدُّونها في آخرها؛ لأنه اختلط، أو يقبلون روايةَ رجلٍ عندما يروي عن أبناء بلده؛ لأنه يعرفهم، ويَرُدُّوْن روايتَه عندما يروي عن الآخَرين لقلَّة معرفته[1]، وفي ذلك يقول الإمام ابن أبي حاتم الرَّازي (ت٣٢٧هـ): "وجب الفحصُ عن الناقلة، والبحثُ عن أحوالهم، وإثبات الذين عرفناهم بشرائط العدالة والتثبُّت في الرواية ممَّا يقتضيه حُكْمُ العدالة في نقل الحديث وروايته بأن يكونوا أمناءً في أنفسهم علماءً بدينهم، أهلَ وَرَعٍ وتقوى وحفظٍ للحديث وإتقانٍ وتثبُّتٍ، وأن يكونوا أهلَ تمييزٍ وتحصيلٍ، لا يشوبهم كثيرٌ من الغفلات، ولا تغلب عليهم الأوهامُ فيما قد حفظوه ووعوه... "[2].

فكان موقفهم – رحمهم الله تعالى – تحقيقاً لقول عمرو بن قَيْس الكوفي: "ينبغي لصاحب الحديث أن يكون مثل الصَّيرفي الذي ينقد الدَّرَاهِمَ، فإنَّ الدراهم فيها الزَّيْفُ، والبَهْرَجُ، وكذلك الحديث"[3].

وقد اجتمع مِن مجهودهم العلمي العظيم ذاك، علمٌ مستقلٌّ من العلوم الإسلامية، والذي أُطلق عليه فيما بعد عُنوان: "أسماء الرِّجال"، فتيسَّر مِن خلاله لمن أتى بعدهم أن يقفوا على أقدار مئات الألوف من الحفَّاظ والعلماء والرُّواة.

****

[1] الحديث النبوي: مصطلحه، بلاغته، كتبه: للدكتور محمد بن لطفي الصباغ، ص: ٢٧٢.

[2] الجرح والتعديل: لابن أبي حاتم: (٥/١).

[3] الكفاية: للخطيب البغدادي، ص: ٥٦٠.

نتائج الوَضْع في الحديث

كان لحديث رسول الله ﷺ أثرٌ بعيدٌ في الحياة الفكرية والاجتماعية والإسلامية، منذ أنْ حَمَله الصحابةُ ﷺ في صُدورهم، وصاغوا منه ومن القرآن الكريم أعمالَهم وسُلوكَهم، ثم كان لزاماً عليهم أن يسلِّموا حصيلتَهم تلك المباركة، مِمّا تحمَّلوه من الأحاديث النبوية الشريفة، إلى الأجيال التالية لهم، فلقد قاموا بروايتها وتبليغها أحسن قيامٍ.

وبعدهم فقد تولَّى الْحُفّاظ والمحدِّثون هذه المهمَّةَ الهامَّة، وأخذوها على عاتقهم، ولكن لم تكن لهم هذه المهمَّةُ يسيرةً هيِّنةً؛ لأنهم خاضوا أثناءها غِمَارَ حربٍ فكريةٍ ونفسيَّةٍ منذ أن ألقى أعداءُ الإسلام فيها بكل ما يشوِّش على الإسلام، ويدلِّس على أهله، فقدَّموا أفكارَ غريبةً خبيثةً متنكِّرةً في هيئة أحاديث يختلقونها، وأسانيد يلفِّقونها، ثم حاولوا ترويجها في الآفاق العلمية وغيرها، حيث خُدع بها بعضُ السطحيِّين من الرواة!.

فنَهَض علماء الحديث ونُقَّاده، ووقفوا بالمرصاد لتلك الأحاديث الموضوعة، وصمدوا أمام سَيلها الجارف مبيِّنين زيفَها، وأسفروا صمودهم على أدقِّ منهجٍ وأحكمه في نقد الروايات وتمحيصها، والتمييز بين غثِّها وسمينها، ، فأبلوا في ذلك أحسنَ البلاء[1].

وهكذا بجهود هؤلاء الأئمَّة المحدِّثين المكثَّفة والموفَّقة؛ لقد استقامَ أمرُ الشريعة بتوطيد دعائم السُّنّة التي هي ثانيُ مصادرها التشريعية، واطمأنَّ المسلمون إلى حديث نبيِّهم عليه ألفُ ألف سلامٍ، فأُقصِي عنه كلُّ دخيلٍ، ومُيِّز بين الصحيح والحسن والضعيف، وصانَ اللهُ شرعَه من عبث هؤلاء الْمُفسِدين الْمُتآمِرين على

[1] انظر: "الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث في القرن الثالث الهجري" للدكتور عبد الحميد محمود عبد المجيد، ص: ٣.

دين الإسلام وعقيدته، وقَطَف المسلمون ثِمارَ هذه النهضة الجليلة المباركة، ومِن جَرَّاء ذلك ظهرت نتائج طيبة في صُوَر آتية:

أولاً: حَيْطَةُ العلماء في الرواية:

وقد اتَّبع علماء الحديث جملةً من الطُّرُق والقواعد، واستطاعوا من خلالها مقاومةَ الوضع في الحديث، وتمييزَ الموضوعات وكشفها. وجهودُهم في ذلك تتمثَّل في أنَّهم حثُّوا تلاميذَهم على ضرورة التثبُّت في الرواية، والتحرِّي عند أخذها، بل الاقتصار في الأخذ على أهل الشأن العارفين به؛ لِما كان في الاقتصار على الأخذ منهم السلامةَ من الوقوع في الوَهْم والخطأ.

وقد ظهر ذلك كلُّه في وقت مبكِّر جداً من حياة المسلمين العلمية، نتيجةَ أحداث الفتنة التي أطلَّت بقرنها زمن الخليفة عثمان بن عَفَّان ﷺ، قال الإمام محمد بن سِيْرين (ت١١٠هـ): "كانوا لا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سَمُّوا لنا رجالَكم، فيُنظَر إلى أهل السُّنّة فيُؤخَذ حديثُهم، ويُنظَر إلى أهل البِدَع فلا يُؤخَذ حديثهم"[1].

وسبقت قصة عبد الله بن عباس – رضي الله عنهما – مع بُشَير بن كعب العَدَوِيّ أنه عندما لم يستمع ابنُ عباس إلى أحاديثه، فقال ابن عباس ردّاً على استنكاره: "إنا كُنّا مرّةً إذا سَمِعْنا رجلاً يقول: (قال رسول الله ﷺ، قال رسول الله ﷺ) ابتدرتْه أبصارُنا، وأصغينا إليه بآذاننا، فلمَّا رَكِبَ الناسُ الصَّعْبَةَ والذَّلُوْلَ؛ لم نأخذ من الناس إلا ما نَعرِف"[2].

وإكمالاً لهذا الأمرِ فقد حذَّروا عن أخذ الرواية من كل سبيلٍ يتطرَّق منها الخللُ إلى الحديث، فمنعوا الرواية عن أهل البِدَع، ومنعوا من التحمُّل عن الضعفاء، وحظروا من السَّماع من القُصَّاص؛ لأنَّ كلَّ صِنْفٍ من هذه الطوائف

---

[1] أخرجه الإمام مسلم في مقدمة صحيحه، باب: بيان أن الإسناد من الدين، برقم: (٢٧).

[2] أخرجه مسلم في مقدمة الصحيح، باب: النهي عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط في تحمُّلها، برقم: (٧).

يحتمل أن يتطرَّق من طريقهم إلى الحديث ما ليس منه، بالإضافة إلى أنهم ليسوا أوعيةً نظيفةً تَصلُح لحفظ حديث رسول الله ﷺ[1].

وبتلك الجهود الوقائية استطاع علماؤنا صيانةَ الحديث من دخول الموضوعات التي دخلت فيه.

ثانياً: الرِّحْلَةُ في طلب الحديث:

كانت "الرحلة في طلب الحديث" من ثمار الجهود الجبارة التي بذلها العلماء في مقاومة الوَضْع والوضّاعين، وكانوا يقومون بالرحلة لمزيد من السَّماع والرواية عن شيوخ بلدان أخرى بعد الفراغ والتحصيل من ذلك في بلدهم.

وكانت من غاياتهم في تلك الرحلاتِ التثبُّتُ من صِحَّة أحاديث رسول الله ﷺ، ولقد قضوا في سبيل ذلك سني حياتهم، فكان الواحدُ منهم يقطع للتثبُّت من حديثٍ واحدٍ مسافاتٍ شاسعةً.

يقول التابعي الجليل الإمام سعيد بن المسيِّب (ت٩٤هـ) رحمه الله تعالى: "إن كنتُ لأرحَل الأيامَ واللَّيالي في الحديث الواحد"[2].

وقد تشجَّم الإمام مَكْحُوْل بن عبد الله الشَّامي (ت١١٢ هـ) السفرَ بين مصر والشَّام والعِراق والحجاز لسماع الحديث، وأُثر عنه أنه قال: "طُفْتُ الأرض كلها في طلب العلم"[3].

وكذلك رَحَل الإمام شُعْبَة بن الْحَجَّاج (ت١٦٠ هـ) من أجل إسناد حديث فضل الوضوء والذِّكْر بعده: «مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوْءَ، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ، فَاسْتَغْفَرَ اللهَ إِلاَّ غَفَرَ اللهُ لَهُ»[4].

---

[1] علوم الحديث: أصيلها ومعاصرها: للخيرآبادي، ص: ٢٢٢، ٢٢٥.

[2] الرحلة في طلب الحديث: للحافظ الخطيب البغدادي، ص: ١٢٨، ١٢٩.

[3] سير أعلام النبلاء: للذهبي: (١٥٨/٥).

[4] الرحلة في طلب الحديث: للحافظ الخطيب البغدادي، ص: ٦٤، ٦٥.

وذُكِرَ في ترجمة الإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ) – رحمه الله تعالى – أنه قد بدأ رِحْلَتَه في طلب الحديث وهو لا يزال في الرابعة عشرة من سِنّه، وزار البلدانَ الإسلامية ما بين بُخارى ومصرَ، وحدَّث عن علمائها وشيوخها[1].

وحَكَى الإمامُ أبو محمد عبد الرحمن الرَّازي (ت٣٢٧هـ) عن والده الجليل إمام الجرح والتعديل أبي حاتم محمد بن إدريس الرَّازي (ت٢٧٧هـ) رحمهما الله تعالى، فقال: "سمعتُ أبي يقول: "أوّلُ سنةٍ خرجتُ في طلب الحديثِ أقمتُ سبعَ سنين، أحصيتُ ما مَشَيْتُ على قَدَمَيَّ زيادةً على ألف فَرْسَخٍ[2]، لم أَزَلْ أُحصي حتى لَمّا زادَ على ألف فرسخٍ تركتُه"[3].

وأخبارُهم في ذلك كثيرةٌ ومُدهِشةٌ، وقد ذكر البعضَ منها الحافظُ الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) في كتابه "الرحلة في طلب الحديث"، والشيخُ عبد الفَتّاح أبو غُدَّة (ت١٤١٧هـ) في كتابه "صفحات من صبر العلماء على شدائد العلم والتحصيل".

وكان من عطاءات رحلات هؤلاء العلماء في طلب الحديث: التجريحُ للضعفاء، والتنبيهُ إلى ضعفهم عدالةً وضعفاً، والذي قد بدأ في وقت مبكّر. فكانت هذه الرحلاتُ الحديثية إلى جميع الأقطار تجعل ذكرَ المشتغلين بالحديث كلهم منتشراً، وخبرَهم في جميع الأقطار معروفاً. فيتأكَّد الراحلون من صِدْق تجريح المجرِّحين، وتعديلِ المعدِّلين، ويعرفون ثقةَ وأمانةَ الذين جرَّحوا وعدَّلوا من الأئمة الأعلام وأنهم على حقٍّ، أو على غير ذلك من قُرْبٍ واطِّلاعٍ، وبمعاشرةٍ وتَتبُّعٍ.

وبهذه الرحلات كانت تُسبَر أحاديثُهم، وتُعرَف مروياتُهم، ويَحصُل التأكُّدُ منها، فكان أئمةُ الحديثِ ونُقَّادُه يُوافِقون على ذلك أو يُخالِفون على بَيّنة وهدى مِن أمرهم، ولا يُخيفهم من الصَّدع بالحقِّ مانعٌ، ولا يكترثون في الجهر بذلك بلومةِ لائمٍ، إلى أنْ تقدَّم بهم الحالُ إلى تحديد مرويات الراوي كلِّها بالحصر، وبيانِ

---

[1] تذكرة الحفاظ: للذهبي: (١٣٤/٣).

[2] الفَرْسَخ بمشي القدم: نحو ساعة ونصف، وهو ثلاثة أميال، نحو خمسةِ كيلومترات.

[3] سير أعلام النبلاء: للذهبي: (٣٦/١٣).

الْمُنكَر، والضعيفِ منها[1]، كما نجد ذلك ماثلاً عند الإمام ابن حِبَّان البُسْتي (ت٣٥٤هـ)، في كتابه "المجروحين من المحدِّثين والضعفاء والمتروكين"، وعند الإمام ابن عديّ الْجُرْجَاني (ت٣٦٥هـ) في كتابه "الكامل في ضعفاء الرجال"، وقد لَخّصا فيهما جهودَ السابقين، وأبرزاه من خلالهما بشكلٍ جليٍّ كاملٍ.

وقال ابن حِبّان في مقدمة كتابه "المجروحين": "وإني ذاكرٌ ضعفاء المحدِّثين، وأضداد العُدُوْل من الماضين ممن أطلق أئمتُنا عليهم القدحَ، وصَحَّ عندنا فيهم الجرحُ، وأذكر السببَ الذي من أجله جُرِحَ، والعلةَ التي بها قُدِحَ..."[2]، وقال في موضع آخر: "ونذكر ما نعرف من أنسابهم وأسمائهم، ونذكر عند كلِّ شيخٍ منهم من حديثه ما يُستدَلّ به على وَهْنٍ في روايته تلك"[3].

وقال ابن عديّ في مستهلّ كتابه "الكامل": إني "ذاكرٌ في كتابي هذا، كلَّ من ذُكر بضربٍ من الضَّعْف، ومَن اختُلِفَ فيهم فجَرَحه البعضُ وعدَّله البعضُ الآخَر، ومُرَجِّحُ قولِ أحدهما مَبْلَغُ عِلمي من غير مُحاباةٍ، فلعلَّ مَن قبَّح أمره، أو حسَّنه تحامل عليه، أو مالَ إليه. وذاكرٌ لكلّ رجلٍ منهم مما رواه ما يُضَعَّف من أجله، أو يَلحَقه بروايته له اسمُ الضعف لحاجة الناس إليها؛ لأقربه على الناظر فيه"[4].

ثالثاً: جَمْعُ الأحاديث الموضوعة وبيانُ حالها ونقدها سنداً ومتناً:

وقد اعتنى أئمة الحديث بجمع الأحاديث الموضوعة في الكتب، غير أنَّ التصنيف فيه كان مُتداخِلاً ضِمن كتب العِلَل التي هي معروفةٌ منذ القِدَم عن الجهابذة النقَّاد مثل: يحيى ابن مَعِيْن، وعلي بن الْمَدِيْنِي، وأحمد بن حَنْبَل، ويحيى بن سعيد القَطَّان[5].

---

[1] التواصل بين المذاهب الإسلامية: للدكتور فاروق حمادة، ص: ١٤٠.

[2] كتاب المجروحين من المحدِّثين والضعفاء والمتروكين: لابن حبان: (٤/١).

[3] المصدر السابق: (٤/١).

[4] الكامل في ضعفاء الرجال: لابن عدي: (٢/١).

[5] علوم الحديث: أصيلها ومعاصرها: للخيرآبادي، ص: ٢٢٥.

وكانت كتب العِلَل تشتمل على ذكر كثير من الأحاديث الموضوعة، ثم أُفْرِدَتْ تلك الأحاديث متأخِّراً في كتبٍ مستقلةٍ، وسيأتي تعريفٌ مُوجَزٌ لبعض منها في القسم الرابع.

رابعاً: فَضْحُ أمر الوضَّاعين والكَشْفُ عن أحوالهم:

لقد رأى علماء الحديث أنَّ التثبُّت في الرواية، والامتناعَ عن رواية أحاديث الكذَّابين كوسيلةٍ للقضاء عليها ليس كافياً، حيث إنه علاجٌ سلبيٌّ، لذلك فقد سلكوا طريقاً آخَر من طُرُق العِلاج، وهو: إظهارُ حال هؤلاء الرواة، وكشفُ أمرهم، وفضحُهم والتشهيرُ بهم لدى الأوساط، حتى يُعرَفوا، ويُتَنكَّب طريقهم، فقاموا بجمع أسماء الكَذَّابين والوضَّاعين في كتب مستقلّة، فألَّف في ذلك مِن الأئمة والنُّقّاد كلُّ مَن الآتي اسمه فيما يلي:

١) الإمام ابن الْمَدِيْنِي، أبو الحسين، علي بن عبد الله بن جعفر السَّعدي (ت٢٣٤هـ): ألَّف كتاباً كبيراً باسم "الضعفاء"، يقع في عشرة أجزاء، ترجم فيه للرواة الضعفاء والمجروحين مقابل ترجمته للرواة الثقات. ويُعتبَر هذا الكتاب من أوائل ما أُلِّف في ضعفاء الرجال، إذ لا يُعرَف تأليفٌ قبله في الضعفاء إلا ما ألَّف معاصره وقرينه الإمام يحيى بن مَعِين، وقد اعتمد على هذا الكتاب الحافظُ الخطيب البغدادي في بعض كتبه[١].

٢) والإمام ابن البَرْقِي، أبو عبد الله، محمد بن عبد الله المصري (ت٢٤٩هـ): ألَّف كتاباً في الضعفاء، وأسْمَاهم: "تمييز ثقات المحدِّثين وضعفائهم وأسمائهم وكُناهم". وهو من الكتب النادرة في هذا الموضوع، فقد احتوى على كثير من الأحكام على الرجال لم يوردها أحدٌ، مع ما لها في الحكم على بعض الرواة من أهمية كبيرة، كذلك أنه احتوى على جوانب تتعلَّق بتاريخ الرواة وطبقاتهم وأنسابهم ومراتبهم، من حيث التوثيق والتضعيف، وأشار في كثير من الأحيان إلى أشهر مَن روى عن المترجم، أو رُوي عنه.

---

[١] انظر: "الإمام علي بن المديني ومنهجه في نقد الرجال" للدكتور إكرام الله إمداد الحق، ص: ٢٧١، ٢٧٢.

٣) والإمام البخاري، أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل الْجُعْفي (ت٢٥٦هـ): الذي أَلَّف كتابَين: "الضعفاء الكبير" و"الضعفاء الصغير"، وذكر في الأول التراجمَ باختصارٍ شديدٍ بحيث لا يَزِيد كلُّ ترجمةٍ على سطرَين، مع ذِكر إحدى عبارات الجرح في الرَّاوي. أما الكتاب الثاني فتراجمه كلُّها مقتضبةٌ – على وجه العموم – ما بين السَّطر والثلاثة أَسْطُر.

٤) الإمام الْجُوْزَجَانِيِّ، أبو إسحاق، إبراهيم بن يعقوب السَّعْدي (ت٢٥٩هـ): أَلَّف كتاباً باسم "الضعفاء"، وهو يُعرَف أيضاً بـ"الشَّجَرة في أحوال الرِّجال"، تناوَلَ فيه المؤلِّفُ أسماءَ الرُّواةِ بعباراتٍ مُوجَزَةٍ في جرحهم، وهو معروفٌ بتشدُّدِه في جرح الكُوفِيِّين من أصحاب عليٍّ ﷺ لأجلِ الْمَذْهَب، لذلك لا عبرةَ بحَطِّه على الكُوفِيِّين[١].

٥) الإمام أبو زُرْعَة الرَّازي، عُبيد الله بن عبد الكريم (ت٢٦٤هـ): أَلَّف باسم "الضعفاء والْمَتروكين"[٢]، واقْتَصَر فيه على أسماء الرُّواة وبيانِ جرحِهم بعبارة مُوجَزة.

٦) والإمام البَرْذَعِي، أبو عثمان، سعيد بن عمرو الأزدي (ت٢٩٢هـ): الذي عُرف كتابه بـ"أسامي الضعفاء ومَن تكلَّم فيهم من المحدِّثين"، ضمَّه إلى سؤالاته للإمام أبي زُرْعَة الرازي[٣].

٧) والإمام ابن الجارُوْد، أبو محمد، عبد الله بن علي النَّيْسابوري (ت٢٩٩هـ): أَلَّف كتاباً باسم "كتاب الضعفاء"، ذكره غيرُ واحدٍ ممن ترجم له في كتبهم.

٨) الإمام النَّسَائِيِّ، أبو عبد الرحمن، أحمد بن شُعَيْب (ت٣٠٣هـ): أَلَّف باسم

---

[١] انظر ما قاله في ذلك الحافظُ ابن حجر في "هدي الساري": (١/١٥١).

[٢] طُبع بتحقيق الدكتور سعدي الهاشمي، في المجلس العلمي في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، عام ١٤٠٢هـ، – ١٩٨٢م، مع كتابه: "أبو زرعة وجهوده في السنة النبوية".

[٣] طُبع بتحقيق الدكتور سعدي الهاشمي، في مكتبة ابن القيم بالمدينة المنورة، عام ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.

"الضعفاء والْمَتروكين"، وذَكَر فيه تراجمَ قصيرةً للضعفاء، بحيث لا يَذكُر إلاَّ اسمَ الرَّاوي، ثم رأيَه فيه مباشرةً دُوْن نقلِ آراء وأقوال أئمَّة الجرحِ والتعديلِ الآخرين.

٩) والإمام السَّاجِي، أبو يحيى، زكريا بن يحيى البَصْري (ت٣٠٧هـ): له "كتاب الضعفاء"، ترجم فيه بأسماء الرجال، وذكر في أبوابهم بعضَ ما ينكر عليهم من الأحاديث ، أو كل ما رووا من ذلك بحسب إقلالهم وإكثارهم.

١٠) والإمام أبو بِشْر الدَّوْلابِي، محمد بن أحمد الأنصار الرَّازي (ت٣١٠هـ): وقد ذكر كتابَه في الضعفاء عددٌ ممن ترجم له[١].

١١) الإمام العُقَيْلِيِّ، أبو جعفر، محمد بن عمرو بن موسى الحجازي (ت٣٢٢هـ): وله كتاب في الضعفاء، تَرجَم لهم فيه على حروف المعجم، سواءٌ كان الضَّعْفُ في عدالتهم، أو في ضبطهم، وهو متعنِّتٌ في جرح بعضهم.

١٢) والإمام ابن حِبَّان، أبو حاتم، محمد بن حِبَّان البُسْتِي (ت٣٥٤هـ): الذي سَمّى كتابه بـ"معرفة المجروحين من المحدِّثين والضعفاء والمتروكين"، وهو يُعَدُّ من الكتب الجليلة في هذا الباب، ولكن مؤلِّفه متشدِّدٌ في الجرح؛ حَتَّى أنه ربما جَرَّح بعضَ الثِّقات.

١٣) والإمام ابن عَدِيّ، أبو أحمد، عبد الله بن عَدِيِّ الْجُرجَانِيّ (ت٣٦٥هـ): ألَّف "الكامل في ضعفاء الرجال"، الذي يُعتبَر مَرْجعاً ثَرّاً لمعرفة الضعفاء، لكن ليس كُلُّ مَن أَوْرَدَهم فيه المؤلِّفُ مقطوعٌ بضَعْفهم، بل فيهم ثقاتٌ، فقد أوردهم لكَونه التزم في هذا الكتابِ إخراجَ كُلِّ مَن تَكَلَّمَ فيه النُّقَّادُ بجرح.

١٤) والإمام أبو الفتح الأزدي، محمد بن الحسين الْمَوْصلي (ت٣٧٤هـ): ألَّف كتاباً في الضعفاء، لكنه مفقود، وقد نقل جزءاً كبيراً من مادته الحافظُ ابن الجوزي في كتابه "الضعفاء"، ثم الحافظُ الذهبي في "ميزان الاعتدال"، ثم

---

[١] انظر: "سير أعلام النبلاء" للذهبي: (٣٤٢/٧)، و"الرسالة المستطرفة: للكتاني، ص: ١٤٤.

الحافظُ في "لسان الميزان"، هذه المظان الرئيسية التي نقلت عن كتاب الأزدي.

١٥) والإمام الدَّارَقُطْنِيّ، أبو الحسن، عليّ بن عُمَر البغدادي (ت٣٨٥هـ): أَلَّف "كتابَ الضُّعفاء والْمَتْرُوكين"، إلاَّ أنه أَوْرَدَ فِيه عدداً من الثقات تمييزاً عمَّن لهم بهم علاقةٌ من الْمُنتقَدين الَّذين هم موضوعُ الكتاب الرئيس، وقد رتَّب التراجمَ على حروف المعجم.

١٦) والإمام أبو نُعَيْم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله (ت٤٣٠هـ): له "كتاب الضعفاء"، ذكر فيه رواياتِ الضعفاء عمَّن كانت، ومن اخْتَصَّ بها مِن تلامذتهم ورواها عنه، كلُّ ذلك بكلامٍ مُوجَزٍ دقيقٍ.

١٧) والإمام ابن الْجَوْزِيّ، أبو الفَرَج، عبد الرحمن بن أبي الحسن البغدادي (ت٥٩٧هـ): الذي أَلَّف "الضعفاء والْمَتْرُوْكُوْنَ"، وذَكَر في مقدمته أنه الْتَزَم في هذا الكتاب على أنْ لا يَذكُر غيرَ الضعفاء والوَضَّاعين، إلاَّ أنه قد خالَفَ ذلك وذَكَر أُنَاساً وَثَّقهم ودافَعَ عنهم، كما أنه قد ذَكَر فيه رواةً ثقاتٍ لا يَصِحُّ ذكرُهم في هذا الكتاب.

١٨) والحافظ الذَّهَبِيّ، أبو عبد الله، شمس الدين محمد بن أحمد الدمشقي (ت٧٤٨هـ): الذي أَلَّف "ميزان الاعتدال في نقد الرجال"، واعتمد في تأليفه على مُعظَم الكتب التي أُلِّفَتْ قبله في الضعفاء والمجروحين، أو التي جمعتْ بين الضعفاء والثِّقات. وموضوعُ هذا الكتاب إنْ كان خاصّاً بالضعفاء، لكن المؤلِّف ذَكَر فيه عدداً من الثِّقات للذَّبِّ عنهم؛ فلأنَّ في رأيه أنَّ الكلام فيهم غيرُ مُؤثِّرٍ ضَعْفاً.

وله أيضاً "الْمُغْنِي في الضعفاء"، جَمَع فيه عدداً كثيراً من الضُّعفاء والوَضَّاعين والكَذَّابين، ورتَّبهم على حروف المعجم.

١٩) والحافظ ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل، شهاب الدِّين، أحمد بن علي (ت٨٥٢هـ): الذي أَلَّف "لسان الميزان"، وأَكْمَلَ فيه ما في "ميزان

الاعتدال" من نقصٍ، وأضافَ عليه تراجمَ برأسها، وزادَ في أثناء التَّراجم زياداتٍ هامَّةً.

وغيرهم كثير من أئمة الحديث وعلمائه، الذين قاموا بتأليف الكتب القيمة المفيدة في فضح أمر الوضَّاعين والكشفِ عن أحوالهم.

خامساً: جَمْعُ الأحاديث وتدوينها:

لقد شاعَ تدوين الحديث وجمعُه في مطلع القرن الثاني الهجري، بعد أنْ كان قد صُنِّفَ عددٌ من المدوَّنات قبل هذا التأريخ، وقد أشار الإمام ابن شهاب الزُّهْري (ت١٢٤هـ) إلى أنَّ انتشار الأحاديث الموضوعة أحد أسباب هذه المبادرة، وقال: "لولا أحاديثُ تأتينا من قِبَل المشرق، نُنْكِرها لا نعرفها؛ ما كتبتُ حديثاً، ولا أذنتُ في كتابته"[1].

وكان تدوين الحديث من أهمِّ العوامل التي حالت دون وصول الوَضّاعين إلى أغراضهم بوضع الحديث، ووضعتْ حدّاً من استمرارهم في وضع الحديث، فكان في تلك المبادرة حفظٌ للسُّنّة، ومنعٌ للتَّلاعُب فيها، وأصبحت فيما بعد تلك المدوَّناتُ من المصادر المهمّة التي لا يزال يعتمدها العلماء لمعرفة الصحيح من الضعيف والموضوع.

وهذا بعضُ أشهر ما ظهر من الأنواع لتلك المدوَّنات والمصنَّفات:

(أ) من الصِّحَاح:

"الصِّحَاح" واحدُها "الصحيح"، وهي الكتبُ التي التزم فيها أصحابُها الصِّحَّةَ، وهي كثيرةٌ، ولكن لم يستقم هذا بحسب واقع الحال إلاّ للشَّيخين البخاري ومسلم، وأمَّا سِوَاهُما فقد وقع في تصانيفهم الحَسَنُ والضعيفُ. ومن أشهر هذه الكتب:

١) "الجامع الصحيح الْمُسنَد من حديث رسول الله ﷺ وسُنَنه وأيامه" (المعروف بـ"صحيح البخاري"): للإمام البُخاري أبي عبد الله محمد بن إسماعيل (ت٢٥٦هـ).

[1] أخرجه الفسوي في "المعرفة والتاريخ": (٦٣٧/١)، والخطيب في "تقييد العلم"، ص: ١٠٧، ١٠٨.

٢) "الْمُسنَد الصحيح المختصَر من السُّنَن بنقل العَدْل عن العَدْل عن رسول الله ﷺ" (المعروف بـ"صحيح مسلم"): للإمام مسلم أبي الحسين مسلم بن الْحجَّاج القُشَيري النَّيْسَابُوري (ت٢٦١هـ).

وهما أصَحُّ الكتبِ بعد كتاب الله تعالى بإجماع الأمة.

٣) "مختصر المختصر من الْمُسنَد الصحيح عن النبيِّ ﷺ" (المعروف بـ"صحيح ابن خُزَيْمَة"): للإمام ابن خُزَيْمَة أبي بكر محمد بن إسحاق النَّيْسابوري (ت٣١١هـ).

٤) "الْمُسنَد الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطعٍ في سندها ولا ثبوتِ جرحٍ في ناقليها" (المعروف بـ"صَحِيح ابْنِ حِبَّان"): للإمام ابن حِبَّان أبي حاتم محمد بن حِبّان البُسْتِي (ت٣٥٤هـ).

٥) الْمُسْتَدرَك على الصَّحِيحَين: للحاكم النَّيْسابوري، أبي عبد الله، محمد بن عبد الله (ت٤٠٥هـ).

(ب) من السُّنَن:

"السُّنَن" واحدُها "السُّنَّة"، وهي الكتبُ التي تجمع أحاديثَ الأحكام المرفوعة مرتَّبةً على أبواب الفقه، من: الطهارة، والصَّلاة، والزَّكاة، والحجِّ وإلى آخرها...، وتَخْلُو كتب السنن – غالباً – من أبواب العقائد والتاريخ والفِتَن والمناقب، كما لا يُذْكَر في هذه الكتب شيءٌ من الأحاديث الموقوفة والمرسَلة؛ لأنها لا تُسَمَّى "سُنَّةً" عند المحدِّثين، وإن ذُكِرَ شيءٌ منها فهو للاستشهاد به لا غير.

ومن أشهر تلك الكتب:

١) السُّنَنُ: للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السِّجِستاني (ت٢٧٥هـ).

٢) الجامع المختصر من السنن عن رسول الله ﷺ ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل (المعروف بسُنَن[١] التِّرْمِذِيِّ): للإمام التِّرْمِذي أبي عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرَة (ت١٧٩هـ).

---

[١] والصواب في اسمه هو "الجامع" لكونه اشتمل على ثمانية أنواع من فنون الحديث، وهي: السير، والآداب، والتفسير، والعقائد، والفتن، والأحكام، والأشراط، والمناقب، التي بسببها يُسَمَّى الكتاب المشتمل عليها بـ"الجامع".

٣) السُّنَنُ: للإمام النَّسَائي أبي عبد الرحمن أحمد بن شُعَيب (ت٣٠٣هـ).
٤) السُّنَنُ: للإمام ابن ماجَهْ أبي عبد الله محمد بن يزيد القَزْويني (ت١٧٣، أو ٢٧٥هـ).
٥) السُّنَنُ[١]: للإمام الدَّارمي أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن (ت٢٥٥هـ).
١) السُّنَنُ: للإمام الدَّارَقُطني أبي الحسن علي بن عمر البغدادي (ت٣٨٥هـ).
٢) السُّنَنُ الْكُبْرَى: للإمام البَيْهَقِي أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي (ت٤٥٨هـ).

(ج) من الْمُوَطَّآت:

"الْمُوَطَّآت" واحدها "الْمُوَطَّأ"، وهي الكتبُ المرتَّبة على الأبواب الفقهية، التي تَشتمِل على الأحاديث المرفوعة والموقوفة والمقطوعة.

وتُوجَد عدةُ كتبٍ اشتهرت بـ"الموطأ"، ومِن أهمِّها وأجلِّها وأشهرها ما صَنَّفه الإمامُ مالك بن أنس الأصبحي المدني (ت١٧٩هـ)، وهو يُعرَف بـ"موطأ مالكٍ" منسوباً إليه.

(د) من الْمُصَنَّفات:

"الْمُصَنَّفات" واحدُها "الْمُصَنَّف"، وهي الكتبُ المرتَّبةُ على الأبواب الفقهية، التي تَشتمِل على الأحاديث النبوية، وأقوالِ الصحابة، وفتاوى التابعين، وفتاوى أتباع التابعين أحياناً. وهذه أشهَرُ كتب هذا النوعِ:

١) الْمُصَنَّف: للإمام أبي بَكْر عبد الرَّزَّاق بن هَمَّام الْحِمْيَري الصَّنْعَاني (ت٢١١هـ).
٢) الْمُصَنَّف: للإمام ابن أبي شَيْبَة أبي بَكْر عبد الله بن محمد الكوفي (ت٢٣٥هـ).

(هـ) من الْمَسَانِيْد:

"الْمَسانِيد" واحدها "الْمُسنَد"، وهو الكتاب الذي لم تُرَتَّبْ أحاديثه على الأبواب الفقهية؛ بل موضوعُه جَعْلُ حديثِ كُلِّ صحابيٍّ على حِدَةٍ صحيحاً كان أو حَسَناً أو ضَعيفاً، مرتَّباً على حروف الهِجَاء، أو على القبائل، أو السَّابقة في الإسلام، أو الشَّرافَة النِّسبية، أو غيرِ ذلك. وهذه أشهَرُ كتب هذا النوع:

[١] يُطلَق عليه أيضاً اسمُ "الْمُسْنَد"، ولعلّ المصنِّف سَمّاه به لكون أحاديثه مُسندَةً ومتّصلةً.

١) الْمُسْنَدُ: للإمام أحمد بن حَنْبَل أبي عبد الله الشَّيباني (ت٢٤١هـ): وهو أكبَرُ مسانيد الحديث على الإطلاق.

٢) مُسنَد البَزَّار (المعروف بـ"البحر الزَّخَّار): للإمام البَزَّار أبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البصري (ت٢٩٢هـ).

٣) الْمُسنَد: للإمام أبي يَعلى أحمد بن علي الْمَوْصِلي (ت٣٠٧هـ).

سادساً: التأليفُ في علوم الحديث:

وإضافةً إلى ما ذكرتُه آنفاً، فقد أوجد هؤلاء العلماءُ الجهابذةُ العديدَ من العلوم والفنون لصيانة الحديث النبوي، مثل:

١) علم الرجال: الذي يُعنى بضبط أسماء رُواة الحديث (المؤتلفة والمختلفة، والمتّفقة والمفترقة، والمشتبهة)، وأنسابِهم وكُنَاهم وألقابِهم، كما يُعنى هذا العلم أيضاً بمعرفة تواريخهم من الْمَوالِيد والوفيات، وببيانِ أحوالهم في الرِّواية جرحاً وتعديلاً. ولأهمية هذا العلم قال الإمامُ عليُّ بن الْمَدِيْني: "الفِقْهُ في معاني الحديثِ نِصْفُ العِلم، ومعرفةُ الرِّجالِ نصفُ العلم"[1].

٢) علم الجرح والتعديل: الذي يَبْحَث في الرُّواة من حيث قبول رواياتهم أو ردِّها، بما وَرَد في شأنهم من تعديلٍ أو تجريحٍ، بألفاظٍ مخصوصةٍ وتعابير فنيةٍ مُتعارَف عليها عند العلماء، والتي تكون دقيقةَ الصِّياغة ومحدَّدةَ الدلالة، مما له أهمية في نقد إسناد الحديث.

٣) علم عِلَل الحديث: الذي يَبْحَث في الأسباب الخفيّة الغامضة التي تَقدَح في الحديث صِحّةً وحسناً، وسنداً ومتناً مع أنَّ ظاهره السَّلامةُ منها.

٤) علم مصطلح الحديث: الذي يَبْحَث في أصول وقواعد يُتَوَصَّل بها إلى معرفة الصحيح والْحَسَن والضَّعيف وأنواع كلٍّ منه، وما يَتَّصِل بذلك من معرفة معنى الرِّواية وشروطِها وأقسامِها.

---

[1] المحدث الفاصل بين الراوي والواعي: للرامهرمزي، ص: ٣٢٠.

هذه بعض أبرَز وأهَمّ النتائج التي أثمرتها مقاومةُ المحدِّثين للوَضْع في الحديث، والتي كانت لها أكبَرُ أثرٍ في صيانة الحديث النبوي وحِفظه من الدَّسّ والتحريف، إلى يومنا هذا.

****

القسم الثاني

ضوابط لمعرفة الحديث الموضوع

المبحث الأول: ضوابطٌ خاصَّةٌ لمعرفة الوضع في الحديث في السَّند والْمَتْن.

المبحث الثاني: ضوابطٌ عامَّةٌ لمعرفة الأحاديث الموضوعة.

المبحث الثالث: ضوابطٌ كليةٌ لمعرفة الأحاديث الموضوعة بمجرَّد النظر فيها.

ضوابطٌ خاصَّةٌ لمعرفة الوَضْع في الحديث في السَّنَدِ والْمَتْنِ

لقد وضع علماء الحديث ضوابطَ دقيقةً مُحكَمةً، وعلاماتٍ دالَّةً مُميَّزةً، يُعرف بها الوضعُ في الحديث، وهي على نوعين: أحدهما يتعلَّق بسند الحديث، والآخَرُ بمَتْنه، وهاكم فيما يلي بعضاً من أهمِّها:

النوع الأول: ضوابط معرفة علامات الوضع في السَّنَد:

١) أن يكون راوي "الحديث الموضوع" كذّاباً عند أئمة الجرح والتعديل. ولم يَسْلَم أحدٌ من الكَذَّابين والوَضَّاعين من أئمة الحديث ونُقّاده، فقد استقصوهم حتى لا يكاد يخفى على الأمة أحدٌ منهم، وقد ألَّفوا بأسمائهم وأحوالهم كتباً كثيرةً، وقد سبق ذِكرُ بعض أهمِّها في القسم السابق.

٢) أن يَعترِف الراوي بوضع الحديث، مثل "أبي عِصْمَة نوح بن أبي مَرْيَم"، الذي اعترف بأنه وَضَع الحديثَ حِسْبَةً، وكذلك "مَيْسَرَةُ بن عبد ربّه"، الذي وضع الأحاديثَ في فضائل سُوَر القرآن، ترغيباً في قراءتها، كما سبقت أمثلةٌ على ذلك في القسم السابق، في تعريف "أسباب الوضع في الحديث".

٣) أن يروي الراوي عن شيخٍ لم يَثْبُتْ لُقْياه له، أو وُلد بعد وفاته، أو كان في مكانٍ آخر ما وَصَل أحدُهما إليه، كادِّعاء مأمون بن أحمد الْهَرَوِيّ – الوَضَّاع – أنه سمع من هِشام بن عَمَّار، فسأله الحافظُ ابن حِبَّان البُسْتي: "متى دخلتَ الشَّامَ؟"، فقال: "سَنَة خمسين ومئتين"، فقال له ابن حبان: "فإنَّ هِشاماً الذي تروي عنه ماتَ سنة خمس وأربعين ومئتين!"، فقال: "هذا هشامُ بن عَمَّار آخر"[١].

[١] انظر: "ميزان الاعتدال" للذهبي: (٤٧٩/٣)، و"المجروحين" لابن حبان: (١٥٢/١، ١٥٣).

وهذا الضبطُ التاريخيُّ كثيراً ما فَضَح حالَ هؤلاء الوَضَّاعين، لذلك قال الإمام سفيان الثَّوْرِي رحمه الله تعالى: "لَمَّا استعمل الرواةُ الكذبَ؛ استعملنا لهم التواريخَ"[1]. ولمعرفة هذا النوع من الرواة فقد قسَّمهم الأئمةُ النقادُ إلى طبقات في كتب خاصة ألَّفوها، وجمعوا فيها عنهم كلَّ شيءٍ من أحوالهم، وقد سبق ذِكر بعض من أهمّ تلك الكتب في القسم السابق.

٤) أن يُعرَف الوَضْعُ مِن حال الرَّاوي نفسِه، مثل: حديث "مُعَلِّموا صِبيانكم شِرارُكم..."، قال سيفُ بن عمر التَّمِيْمِي: "كنا عند سعد بن طَرِيْف فجاءه ابنه من الكُتّاب يبكي، فقال: مالَكَ؟، قال: ضَرَبَني المعلِّمُ، قال: لأُخزِيَنَّهم اليومَ"، ثم قال: "حَدَّثَني عكرمةُ عن ابن عباسٍ مرفوعاً: مُعَلِّموا صِبيانكم شِرارُكم، أقَلُّهم رحمةً على اليتيم وأغلَظُهم على المسكين"[2].

ومِن هذا القَبيل ذلك الحديث الموضوع «الْهَرِيْسَةُ تَشُدُّ الظَّهْرَ»، الذي وَضَعه محمدُ بن الحجَّاج اللَّخْمِي، وكان بائعَ الهريسة[3].

٥) أن لا يُوجَد الحديثُ في كتب الشيخ الموثوقة ولا عند تلاميذه الثقات، وإنما يرويه أحدُ الكذَّابين مخترعاً سندَه، وناسباً إياه إلى ذلك الشيخ. قال الإمام عبد الله بن المبارك: "إني لأكتب الحديث عن مَعْمَر [بن راشد] قد سمعتُه من غيره. قال عبد الرَّزَّاق الصَّنْعاني (ت٢١١ هـ): وما يحملك على ذلك؟ قال: أما سمعت قول الراجز: قد عرفنا خيركم من شرِّكم. يعني: أعرف ما يُنسَب حقيقة إلى معمر مما يفتري عليه المفترون، أو يخطئ فيه المخطئون"[4].

---

[1] الكفاية: للخطيب البغدادي: (١/١٤٧).

[2] كتاب الموضوعات: لابن الجوزي: (١/٣٦١، ٣٦٢).

[3] ميزان الاعتدال: للذهبي: (٣/٥٠٩).

[4] الكامل في ضعفاء الرجال: لابن عدي: (١/٢٣٤، ٢٣٦).

النوع الثاني: ضوابط معرفة علامات الوضع في الْمَتْن:

١) أن يكون الحديثُ ركيكاً بحيث يُنكِره العقلُ أن يكون من كلام النبيِّ ﷺ وهو سيد الْحُكماء والفُصحاء والبُلغاء، مثل: «لو كان الأَرُزُّ رجلاً لكان حليماً، ما أكله جائعٌ إلا أشبعه»، فهذا الكلامُ يَبلُغ من السَّماجة حدّاً يُصان عنه كلامُ العقلاء فضلاً عن كلام سيد الأنبياء محمد المصطفى ﷺ[١].

قال الإمام ابن قَيّم الْجَوْزِيَّة (ت٧٥١ هـ): "ومنها: ركاكةُ ألفاظ الحديث وسماجتُها، بحيث يَمُجُّها السَّمْعُ ويدفعها الطَّبْعُ، ويَسْمُج معناها للفَطِن"[٢].

٢) أن يكون الحديثُ مشتملاً على سخافات وسماجات، مثل: «أربعٌ لا يشبعن من أربع: أرضٌ من مَطَرٍ، وأُنْثَى من ذَكَرٍ، وعَيْنٌ من نَظَرٍ، وأُذُنٌ من خَبَرٍ»[٣].

٣) أن يكون الحديثُ مُناقِضاً لنَصِّ القرآن الكريم الصريح، مثل: «لو أحسَنَ أحدُكم ظَنَّه بحَجَرٍ لنَفَعه»، فهو من وَضْع عُبّاد الأوثان، ومُخالِفٌ لكلِّ آيات التوحيد في القرآن. ومثل: «لا يَدخُل الْجَنَّةَ وَلَدُ الزِّنا، ولا شيءَ مِن نَسْله إلى سبعة آباء الجنة»، وأيضاً: «يُحشَر أولادُ الزِّنا في صورة القِرَدَة والْخَنَازِيْر»[٤]. وهذا يُناقِض القرآنَ ويُعارِضه لقول الله تعالى: ﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِى رَبًّا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَىْءٍ ۚ وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا ۚ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ۚ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُم مَّرْجِعُكُمْ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ [الأنعام: ١٦٤].

٤) ما يُناقِض السُّنّةَ الصريحةَ مناقضةً بيّنةً، ومن ذلك تقديرُ عُمُر الدنيا، وأنها سبعةُ آلاف سنةٍ ونحن في الألف السابعة[٥]، فقد وردت أحاديث صحيحة

---

[١] انظر: "تدريب الراوي" للسيوطي: (١/ ٣٤٩).

[٢] المنار المنيف: لابن قيم الجوزية، ص: ٩٩.

[٣] كتاب الموضوعات: لابن الجوزي: (١/٤٦٢، ٤٦٣).

[٤] سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: للألباني: (٢/٢٦٨).

[٥] الأسرار المرفوعة: للملا علي القاري: (١/١٩٩).

مناقضةً لها، ومنها في حديث جبريل المشهور أنه قال لرسول الله ﷺ: "فأَخْبِرْني عن السَّاعة؟ فقال رسول الله ﷺ: «مَا الْمَسْؤُوْلُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ»[1].

٥) أن يكون الحديثُ مُناقِضاً للإجماع، فكلُّ حديثٍ يَنُصُّ على وصاية عليّ بن أبي طالب ﷺ، أو على خلافته فهو موضوعٌ ؛ لأنه يُخالِف ما أجمعت عليه الأمةُ من أنَّ النبيّ ﷺ لم يَنُصّ على تولية أحدٍ بعده.

ومنها: أنَّ النبيّ ﷺ أخذ بيد عليِّ بن أبي طالب ﷺ بمحضرٍ من الصحابة كلِّهم، وهم راجعون من حِجَّةِ الوَداع، فأقامه بينهم حتى عَرَفه الجميع، ثم قال: «هذا وَصِيِّي وأخِي، والخليفةُ من بعدي، فاسْمَعُوا له وأطيعوا»[2].

٦) أن يكون الحديثُ مشتملاً على معنىً يَرُدُّه العقلُ السليم، مثلُ: «إنّ سفينة نوحٍ طافَتْ بالبيت سَبْعاً، وصَلَّتْ خَلْف الْمَقَامِ ركعتَين»[3].

٧) أن يكون الحديثُ مُخالِفاً لحقائق التاريخ المعروفة في عصر النبيِّ ﷺ، مثل حديث: "إنَّ النبيَّ وَضَع الْجِزْيَةَ عن أهل خَيْبَر بشهادة سَعْد بن مُعاذ وكتابةِ معاوية"، والثابتُ أنَّ الجزية لم تكن معروفةً في عام خيبر، إذْ شُرِعَتْ بعد عام تَبُوْك، وسَعْدٌ تُوُفِّي قبل عام خيبر، ومعاوية أسلم يومَ الفَتْح[4].

٨) أن يكون الحديثُ مُخالِفاً للحِسِّ والمشاهدة وحقائق التاريخ، مثل حديثٍ منسوبٍ إلى أنس بن مالك ﷺ أنه قال: "دخلتُ الْحَمَّامَ فرأيتُ رسول الله ﷺ جالساً في الوزن وعليه مِئْزَرٌ"[5]، والثابتُ عن أنسٍ ﷺ أنه لم يَدخُل

---

[1] أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب: الإيمان، باب: سؤال جبريل النبيَّ ﷺ عن الإيمان...، برقم: (٥٠)، عن أبي هريرة ﷺ.

[2] كتاب الموضوعات: لابن الجوزي: (١/١٤٧، ١٤٩).

[3] كتاب الموضوعات: لابن الجوزي: (١/١٤٣).

[4] انظر: "الأسرار المرفوعة" للقاري: ص: ٤٤٤.

[5] كتاب الموضوعات: لابن الجوزي: (١/٣٥٩، ٣٦٠).

الْحَمَّامَ قطّ، إذ أنَّ الْحَمَّامات لم تكن معروفةً في الحجاز في عصر النبيِّ ﷺ.

٩) أن يكون الحديثُ مُشتمِلاً على إفراطٍ في الوعيد الشديد على الأمر الصغير، مثل: «مَن أَكَل الثُّوْمَ ليلةَ الْجُمُعَةِ فليَهْوَ في النَّار سبعين خَرِيْفاً»، ومثل: «مَا مِنْ رَجُلٍ يَدْخُلُ بَصْرُهُ فِي مَنْزِل قَوْمٍ إلاَّ قَالَ الْمَلَكُ الْمُوَكَّلُ به: أُفٍّ لَكَ، آذَيْتَ وَعَصَيْتَ، ثُمَّ يُوْقَدُ النَّارُ عَلَيْهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَة»[١].

١٠) أن يكون مشتملاً على الوعد العظيم على الفِعل القليل، مثل: «مَنْ صَلَّى الضُّحَى كَذا وكَذا رَكْعَةً أُعْطِيَ ثَوَابَ سَبْعِيْنَ نَبِيّاً»[٢].

١١) أن يكون الحديثُ يتعلَّق بأمرٍ عظيم من شأنه أن تَتوافَر الدواعي على نقله؛ لأنه مع أهميته وقع بمشهد عظيم، ثم لا يَشتهِر ولا يرويه إلا راوٍ واحدٌ! مثل: "أنَّ الشَّمس رُدَّتْ لعليٍّ رضي الله عنه بَعْدَ العصرِ، والنَّاسُ يُشاهِدونها"[٣]، ولا يَشتهِر ذلك بين النَّاس أعظمَ اشتهارٍ!.

١٢) أن يكون الحديثُ لا يُشبِه كلامَ الأنبياء، فضلاً عن كلام رسول الله ﷺ، مثل: «عليكم بالوُجُوهِ الْمِلاَح، والْحَدَقِ السُّوْدِ، فإنَّ الله يَستحي أن يُعذِّبَ مَلِيحاً بالنار»[٤].

هذه بعضُ النماذج المهمة لمعرفة الوَضْع في الحديث سنداً ومتناً.

****

[١] الفوائد المجموعة: للشوكاني، ص: ٢٠٦.

[٢] المنار المنيف: لابن القيم، ص: ٥٠.

[٣] المرجع السابق: ص: ٥٧، ٥٨.

[٤] المرجع السابق: ص: ٦٢.

ضوابطٌ عامَّةٌ لمعرفة الأحاديث الموضوعة

ذكر الإمامُ ابن قَيِّم الْجَوْزِيَّة في كتابه "المنار الْمُنيف في الصحيح والضعيف" أنه "سُئِل: هل يُمكن معرفةُ الحديثِ الموضوع بضابطٍ، من غير أن يُنظَر في سنده؟ فأجاب – رحمه الله تعالى – على ذلك السؤال قائلاً: "هذا سؤالٌ عظيمُ القَدْر، وإنما يَعلَمُ ذلك مَن تضلَّع في معرفة السُّنَن الصحيحة، واختَلَطَتْ بلحمِه ودَمِه، وصار له فيها مَلكةٌ، وصار له اختصاصٌ شديدٌ بمعرفةِ السُّنَن والآثار، ومعرفةِ سيرةِ رسول الله ﷺ وهَدْيِه، فيما يأمرُ به ويَنهى عنه، ويُخبِر عنه ويدعو إليه، ويُحِبُّه ويَكرَهه، ويَشرَعه للأُمَّة، بحيث كأنه مُخالِطٌ للرسول ﷺ كواحدٍ بين أصحابه.

فمِثلُ هذا: يَعرِف من أحوال الرسول ﷺ وهَدْيِه وكلامِه، وما يَجُوز أن يُخبِرَ به، وما لا يجوز: ما لا يَعرفه غيرُه. وهذا شأنُ كلِّ مُتَّبِعٍ مع متبوعِه، فإنَّ للأَخَصِّ به، الحريص على تتبُّعِ أقوالِه وأفعالِه من العلم بها، والتمييزِ بين ما يَصِحُّ أن يُنسَبَ إليه وما لا يَصِحُّ: ما ليس لمن لا يكون كذلك. وهذا شأنُ المقلِّدين مع أئمَّتِهم، يَعرِفون أقوالَهم ونصوصَهم ومذاهبَهم، والله أعلم"[1].

ثم نَبَّه – رحمه الله تعالى – على ضوابط عامّة، يُعرَف بها كونُ الحديث موضوعاً، فذَكَر منها:

١) اشتمالُه على الْمُجازفَات التي لا يقولُ مثلَها رسولُ الله ﷺ، وهي كثيرةٌ جدّاً، كقولِه في الحديث المكذوب: «مَن قال: لا إله إلاَّ الله؛ خَلَق اللهُ من تلك الكلمةِ طائراً له سبعون ألفَ لسانٍ، لكلِّ لسانٍ سبعون ألفَ لغةٍ، يستغفرون اللهَ له...».

٢) ومنها: تكذيبُ الحِسِّ له، كحديث: «الباذِنْجانُ لما أُكِلَ له».

[1] المنار المنيف: لابن القيم، ص: ٤٤.

٣) ومنها: مناقضةُ الحديث لِمَا جاءت به السُّنَّةُ الصحيحةُ مناقضةً بيِّنةً، فكلُّ حديثٍ يَشتمِل على فسادٍ، أو ظلمٍ، أو عَبَثٍ، أو مدحِ باطلٍ، أو ذمِّ حقٍّ، أو نحوِ ذلك، فرسولُ الله ﷺ منه بَرِيءٌ.

ومن هذا البابِ أحاديثُ مَدْحِ مَن اسمُه: "محمَّد" أو "أحمد"، وأنَّ كُلَّ من يُسمَّى بهذه الأسماء لا يَدخُل النارَ!. وهذا مناقِضٌ لما هو معلومٌ من دينه ﷺ: أنَّ النار لا يُجَار منها بالأسماء والألقابِ، وإنما النجاةُ منها بالإيمان والأعمال الصالحة.

٤) ومنها: أن يكون الحديثُ باطلاً في نفسه، فيَدُلُّ بطلانُه على أنه ليس من كلام الرسول ﷺ، كحديثِ: «الْمَجَرَّةُ التي في السَّمَاء في عَرَقِ الأَفْعَى التي تحت العرشِ!».

٥) ومنها: أن يكون في الحديث تاريخُ كذا وكذا، مثلُ قوله: إذا كانت سنةُ كذا وكذا وقع كَيْتَ وكَيْتَ، وإذا كان شهرُ كذا وكذا وقع كَيْتَ وكَيْتَ. كقول الكذَّابِ الأشِر: «إذا انكسَفَ القمَرُ في مُحرَّم كان الغَلاَءُ والقِتالُ وشُغْلُ السلطان، وإذا انكسف في صَفَر كان كذا وكذا». واستَمرَّ الكذَّابُ في الشهور كلِّها.

٦) ومنها: أن يكون الحديث بوَصْف الأطبَّاء والطُّرُقِيَّةِ أشبَهُ وأليقَ، كحديثِ: «الْهَرِيسةُ تَشُدُّ الظَّهْرَ»، وحديثِ الذي شكا إلى النبي ﷺ قِلَّةَ الوَلَد، فأمَرَه بأكل البيضِ والبَصَلِ.

٧) ومنها: أحاديثُ العقل، كلُّها كَذِبٌ، كقوله: لَمَّا خَلَق الله العقلَ قال له: «أَقْبِلْ فأَقْبَل، ثم قال له: أَدْبِرْ فأَدْبَر، فقال: ما خَلقتُ خَلْقاً أكرمَ عليَّ منك، بك آخُذُ وبك أُعطِي»[1].

٨) ومنها: الأحاديثُ التي يُذكَر فيها الخَضِرُ وحياتُه، كلُّها كذِبٌ، ولا يَصِحُّ في حياة الخضر حديثٌ واحدٌ[2].

---

[1] انظر شرح الحديث في " المنار المنيف" لابن القيم، ص: ٦٦.

[2] وقد شرحه الإمام ابن القيم شرحاً وافياً، انظره في "المنار المنيف"، ص: ٦٧.

٩) ومنها: أن يكون الحديثُ مما تقوم الشواهدُ الصحيحةُ على بُطْلانه، كحديث: «عُوْج بن عُنُق الطويل»، الذي قَصَد واضعُه الطعنَ في أخبار الأنبياء، فإنَّ في هذا الحديث أنَّ طُوْله كان ثلاثةَ آلاف ذراعٍ وثلاثمئةٍ وثلاثةً وثلاثين ذراعاً...!

١٠) ومنها: أحاديثُ صلواتِ الأيام والليالي، كصلاةِ يوم الأحد وليلةِ الأحد، ويومِ الإثنين وليلةِ الإثنين إلى آخر الأسبوعِ. كلُّ أحاديثها كَذِبٌ.

١١) ومنها: أحاديثُ ليلةِ النِّصْف من شعبان، كحديث: «يا عليّ! مَن صلَّى ليلةَ النصف من شعبان مئةَ ركعةٍ بألفِ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]؛ قَضَى اللهُ له كلَّ حاجةٍ طلبها تلك الليلة...! ».

١٢) ومنها: أحاديثُ ذَمِّ الْحَبَشَةِ والسُّودان، كلُّها كَذِبٌ، كحديث: «الزِّنجي إذا شَبِعَ زَنَى، وإذا جاعَ سَرَق!».

١٣) ومنها: أحاديثُ ذَمِّ التُّرْك، وأحاديث ذَمِّ الْخُصْيان، وأحاديثُ ذَمّ المماليك، كحديث: «لو عَلِمَ الله في الْخُصْيان خيراً لأخرَج من أصلابهم ذريةً يَعبُدُون الله».

١٤) ومنها: أحاديثُ الْحَمَام، لا يَصِحُّ منها شيءٌ، كحديث: «كان يُعجبه النظرُ إلى الْحَمَام»، وحديث: «لا سَبَقَ إلاَّ في خُفٍّ أو نَصْل أو حافر أو جَنَاح»، فقد زاد فيه الكذَّابُ "أو جَنَاح"، وقد تقدَّم.

١٥) ومنها: أحاديثُ اتِّخاذ الدَّجَاج، كحديث: «الدَّجَاجُ غنَمُ فُقَراء أُمَّتي».

١٦) ومنها: أحاديثُ ذَمِّ الأولاد، كلُّها كذبٌ من أوَّلها إلى آخرها، كحديث: «لو يُربِّي أحدُكم بعد السِّتِّين ومئة جِرْوَ كلبٍ خيرٌ له مِن أن يُربِّيَ ولداً»!

١٧) ومنها: حديثُ الاكتحال يوم عاشوراء، والتزيُّن، والادِّهان، والتطيُّب. فهو من وَضْعِ الكذَّابين، وقابَلَهم آخرون فاتَّخذوا يومَ عاشوراء يومَ تألُّمٍ وحُزْنٍ، والطائفتان مبتدعتان خارجتان عن السُّنَّة.

١٨) ومنها: ذكرُ فضائلِ السُّوَر وثوابِ: «مَن قَرَأ سورةَ كذا فله أجرُ كذا، مِن أوَّل القرآن إلى آخره».

انتهى ما ذكره الإمام ابن القَيِّم، وقد توسَّعَ - رحمه الله تعالى - في شرح بعض هذه الضوابط، وأورَدَ بعدَها جملةً من الضوابط الكُلّية لمعرفة الموضوعات، والتي سأذكرها في المبحث الآتي.

****

ضوابطٌ كُلِّيَّةٌ لمعرفة الأحاديث الموضوعة بمجرَّد النظر فيها

وقد تتبَّع الإمام ابن قَيِّم الْجَوْزِيَّة في كتابه "المنار المنيف"[1] العديدَ من الضوابط المفيدة، التي تُرشِد إلى معرفة الأحاديث الموضوعة بمجرَّد النظر فيها، مِن غير أن ينظر في أسانيدها، وقد يكون في ذِكر بعض تلك الضوابط شيءٌ من التكرار فيما سبق في المبحث الأول والثاني، ولكني لا أرى بأساً في ذلك لِمَا فيه من الفوائد الجليلة ، فمِن تلك الضوابط:

١) أحاديثُ المنع من رَفْع اليدَين في الصَّلاة عن الركوع والرفع منه؛ كلُّها باطلةٌ.

٢) أحاديثُ صلوات الأيام والليالي؛ كلها كذبٌ، مثل: صلاة يوم الأحد، وليلة الأربعاء، ويوم الإثنين، وليلة الإثنين إلى آخر الأسبوع.

٣) أحاديثُ صلاة الرغائب ليلة أوّل جُمُعةٍ مِن رَجَب؛ كلها كذبٌ مُختلَقٌ.

٤) أحاديثُ صلاة ليلة النِّصْف من شعبان، لا يَصِحّ منها شيءٌ.

٥) أحاديثُ اكتحال يوم عاشوراء، والتزيُّن، والصَّلاةِ فيه للتَّوْسِعَة على العِيال، وغيرُ ذلك من فضائل، لا يَصِحّ منها شيءٌ، ولا حديث واحد، ولا يَثْبُت عن النبي ﷺ منه شيءٌ، غير أحاديث صيامه وما عداها فباطلٌ.

٦) كلُّ حديثٍ في ذكر صَوْم رجب، وصلاةِ بعض اللَّيالي فيه؛ فهو كذبٌ مفترى.

٧) كلُّ حديث الدِّيْك كذبٌ إلا حديثاً واحداً، وهو حديث: «إِذَا سَمِعْتُمْ صِيَاحَ الدِّيْكَةِ؛ فَسَلُوْا اللهَ مِنْ فَضْلِهِ، فَإِنَّهَا رَأَتْ مَلَكاً»[2].

٨) أحاديثُ اتِّخاذ الدَّجَاج، ليس فيها حديثٌ صحيحٌ.

---

[1] انظر صفحاته من ٥٦ إلى ١٣٧.

[2] أخرجه أبو داود في السنن، كتاب: الأدب، باب: ما جاء في الديك والبهائم، برقم: (٥١٠٢)، عن أبي هريرة ﷺ، وهو حديث صحيح.

٩) كلُّ حديثٍ فيه "يا حُمَيْراء" أو ذُكر "الْحُمَيْراء"؛ فهو كذبٌ مُختلَقٌ[١].

١٠) كلُّ حديثٍ فيه ذكرُ حِسَان الوجوه، أو الثناءُ عليهم، أو الأمرُ بالنظر إليهم، أو التماسُ الحوائج منهم، أو أنَّ النار لا تَمُسّهم؛ فكذبٌ مُختلَقٌ.

١١) أحاديثُ ذَمّ الْحَبَشَة والسُّوْدان؛ كلها كذبٌ.

١٢) أحاديثُ ذَمِّ التُّرْك، وأحاديث ذَمّ الْخُصْيان، وأحاديث ذَمّ المماليك؛ كلها كذبٌ.

١٣) كلُّ أحاديث التواريخ المستقبلية؛ كلها كذبٌ ومفترى.

١٤) كلُّ حديثٍ في طَنيْن الأُذُنِ كذبٌ[٢].

١٥) أحاديثُ العَقْل؛ كلُّها كذبٌ.

١٦) الأحاديثُ التي يُذكَر فيها الْخِضَرُ وحياته؛ كلها كذبٌ، ولا يَصِحّ في حياته حديثٌ واحدٌ.

١٧) لا يَصِحّ في فضل معاوية بن أبي سفيان ﷺ عن النبي ﷺ.

١٨) كلُّ حديثٍ في ذَمّ معاوية بن أبي سفيان ﷺ؛ فهو كذبٌ.

١٩) كلُّ حديثٍ في ذَمّ عمرو بن العاص ﷺ؛ فهو كذبٌ.

٢٠) كلُّ حديثٍ في ذَمّ بني أُمَيَّة؛ فهو كذبٌ.

---

[١] قد لا تصح هذه الكلية بسبب ورود ثلاثة أحاديث صحيحة جاء فيه ذكرُ "الحميراء"، الأول: «خذوا شطر دينكم من الحميرا». (انظر: "الإجابة لإيراد ما سكتت عائشة على الصحابة" للزركشي، ص: ٦١). والثاني: قالت عائشة رضي الله عنها: "دخل الحبشة المسجد يلعبون قال لي ﷺ: «ياحميراء! أتحبين أن تنتظري إليهم؟»". (انظر: "الإجابة" للزركشي، ص: ٦١، ٦٢). والثالث: حديث أم سلمة – رضي الله عنها – قالت: "ذكر النبي ﷺ خروجَ بعض أمهات المؤمنين فضحكت عائشة، فقال: «انظري يا حميراء! ألا تكوني أنت»، ثم التفت إلي عليّ وقال: «إن وليت مِن أمرها شيئاً فارفق بها". (أخرجه الحاكم في المستدرك، ٢٢٩/٣، برقم: ٤٦١٠، وقال: صحيح على شرط الشيخين و لم يخرِّجاه).

[٢] لا تصح هذه الكلية بثبوت حديث أبي رافع مولى رسول الله ﷺ، انظر تعليق الشيخ عبد الفتاح أبي غدَّة على هذا الحديث في "المنار المنيف"، ص: ٦٥.

٢١) كلُّ حديثٍ في مدح المنصور[١]، والسَّفَّاح[٢]، والرشيد[٣]؛ فهو كذبٌ.
٢٢) كلُّ حديثٍ في تحريم ولد العَبّاس[٤] على النار، فهو كذبٌ.
٢٣) كلُّ حديثٍ في مدح بغداد أو ذمِّها، والبصرة، والكوفة، ومَرْو، وعَسْقَلان، والإسكندرية، ونصيبين، وأنطاكية؛ فهو كذبٌ.
٢٤) كلُّ حديثٍ في مدح أهل خُراسان الخارجِين مع عبد الله بن علي ولد العباس؛ فهو كذبٌ.
٢٥) كلُّ حديثٍ فيه: أنَّ مدينة كذا وكذا من مُدُن الْجَنَّة، أو من مُدُن النَّار؛ فهو كذبٌ.
٢٦) كلُّ حديثٍ فيه: أنَّ الإيمان لا يَزِيد ولا يَنقُص؛ فهو كذبٌ مُختلَقٌ.
٢٧) كلُّ حديثٍ في التنشيف بعد الوضوء؛ فإنه لا يَصِحّ.
٢٨) أحاديثُ الذِّكر على أعضاء الوضوء؛ كلها باطلٌ ليس فيها شيءٌ يَصِحّ.
٢٩) حديثُ «لو لا كذب السَّائل ما أفلح من ردّه»، ليس في هذا الباب شيءٌ يَثبُت عن النبي ﷺ.
٣٠) أحاديثُ التحذير من التبرُّم بحوائج الناس؛ ليس فيها شيءٌ صحيحٌ.
٣١) أحاديثُ اتِّخاذ السَّراري، لا يَصِحّ فيها عن النبي ﷺ شيءٌ.
٣٢) أحاديثُ مدح العُزُوْبَة؛ كلها باطلٌ.
٣٣) أحاديثُ النَّهي عن قطع السِّدْر، لا يَصِحُّ فيها شيءٌ.

---

[١] هو أبو جعفر عبد الله المنصور، عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب بن هاشم (٩٥-١٥٨هـ): ثاني خلفاء بني العباس وأقواهم، اشتهر بتشييد مدينة بغداد التي تحولت لعاصمة الدولة العباسية. (انظر ترجمته في "سير أعلام النبلاء" للذهبي: ٨٣/٧).

[٢] هو عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله ابن العباس بن عبد الْمُطَّلِب (١٠٤ - ١٣٦هـ): أول الخلفاء العباسيين. (انظر ترجمته في "سير أعلام النبلاء" للذهبي: ٧٨/٦).

[٣] هو أبو جعفر هارون بن محمد المهدي بن أبي جعفر المنصور (١٤٩ - ١٩٣هـ): أحد أشهر الخلفاء العباسيين على المرتبة الخمسة. (انظر ترجمته في "سير أعلام النبلاء" للذهبي: ٢٨٧/٩).

[٤] هو نفسُ "عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله ابن العباس بن عبد المطلب".

٣٤) أحاديثُ مَدْح العَدَس، والأَرُزّ، والباقِلاَّء، والباذِنْجان، والرُّمَّان، والزَّبِيْب، والْهِنْدِبَاء، والكَرَث، والبِّطِّيخ، والْجَزَر، والْجُبْن، والْهَرِيْسَة؛ كلها كذبٌ.

٣٥) أحاديثُ النَّهي عن الأكل في السُّوْق؛ كلها باطلةٌ.

٣٦) أحاديثُ فضائل الأزهار؛ كلها كذبٌ.

٣٧) أحاديثُ الْحِنَّاء، وفضله، والثناء عليه؛ لا يَصِحّ منه شيءٌ.

٣٨) أحاديثُ النهي عن سبّ البراغيث؛ لا يصح فيها شيءٌ.

٣٩) حديثُ «مَن أهديت إليه هديةً وعنده جماعةٌ فهم شركاؤه»؛ لا يصح فيه شيءٌ.

٤٠) أحاديثُ الأقطاب والأغواث والنقباء والنجباء والأوتاد؛ كلها باطلةٌ على رسول الله ﷺ.

٤١) كلُّ حديثٍ في الصَّخْرَة كذبٌ ومُفْتَرى[١].

٤٢) أحاديثُ الْحَمَام؛ لا يَصِحّ منها شيءٌ

٤٣) أحاديثُ ذَمّ الأولاد؛ كلها كذبٌ من أولها إلى آخرها.

٤٤) حديثُ «لا يدخل الجنةَ ولدُ الزِّنا»؛ لا يَصِحّ فيه شيءٌ.

وهذه ضوابط كلية دقيقة نافعة، فإنها نتيجةٌ علميةٌ لاستقراء تامّ للإمام ابن قَيِّم الْجَوْزِية – رحمه الله تعالى – للأحاديث الصحيحة والموضوعة، وهي تُبَصِّرُ المسلمَ وطالبَ العلم بمعرفةِ الحديث الموضوع، وتُنشِيء لديه اليقظةَ والحِسَّ السليمَ فيما يُرَدُّ – أو يُتوقَّفُ فيه على الأقلِّ – من الأحاديث التي قَذَف بها الخرَّاصون بين الناس. كما أنها تَرسُم في ذِهْن العالِم والمتعلِّم مقياسَ الحديث الصحيح، ومقياسَ الحديث المكذوب. ومَن ظَفِرَ بمثل هذا في ثقافتِه أو في عِلمه؛ فقد ظَفِرَ بعلمٍ عظيمٍ، وغُنْمٍ جسيمٍ[٢].

****

[١] وهذا التعميمُ فيه نظرٌ، فقد روى الإمام ابن ماجه عن رافع بن عمر المزني أنه قال: "سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «العَجْوَةُ والصَّخْرَةُ من الْجَنّة»، (انظر: سنن ابن ماجه، كتاب: الطب، باب: في الكماة والعجوة، رقم الحديث: ٣٤٥٦، وهو حديث ضعيف وليس بموضوع).

[٢] انظر: "لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث" للشيخ أبي غدة، ص: ٢٤٦ ، ٢٥١.

القسم الثالث

خطورةُ انتشار الأحاديث الموضوعة وطريقةُ التخلُّص منه

سببُ انتشار الأحاديث الموضوعة في هذا العصر وضررُها في الأمور الدينية

لقد مُنِيَ المسلمون في هذا العصر بضَعْف الثقافة الدينية الصحيحة، واستيلاء الْخُرافية الكاذبة، إلى جانب انتشار المذاهب الفكرية الهدَّامة؛ وذلك حين ذهب العلماءُ، وخفَّت مجالسُ الموجودين منهم، وتَقلَّصَتْ حلقاتُ الدين من المساجد في الأحياء؛ فنتيجةً لذلك ازداد الجهلُ بدين الله انتشاراً، وسَهُلَ على الناس قَبولُ كلِّ ما يسمعون، أو يُلقَى إليهم من الأحاديث المكذوبة والموضوعة على رسول الله ﷺ في المجالس أو الصُّحُف أو الْمَجَلاَّت أو الإذاعات أو الْخُطَب الْجُمُعِيَّة... وإلى غيرها من الطُّرُق والوسائل.

وهذا بلاءٌ عظيمٌ، وشَرٌّ مستطيرٌ، يَهْدِم جانباً كبيراً من الدِّين ولو استمرَّ انتشار تلك الأحاديث؛ لأنَّها تَضُرُّ بجوانب كثيرة من الأمور الاعتقادية والعِبَادية والسُّلوكيةِ والفِكريةِ والاجتماعيةِ في حياة المسلمين، وتُكدِّر صفاءَ الإسلام ونقاءَه، وتُشوِّه حقيقتَه عند كثير من المسلمين الموالين للإسلام والبعيدين عنه؛ فيتَّخذون من تلك الأكاذيب المنسوبة زُوْراً إلى نبيّنا ورسولنا محمَّد ﷺ تُكْأَةً لهم للنَّيْل من الدِّين الحقِّ، وسبيلاً للهُزْء به، ذلك الدينُ الذي أنار اللهُ به العقولَ، وفتح به القلوبَ، وأخرج به الناسَ من الظلمات إلى النور[1].

طريقة التخلُّص من هذا الخطر:

لقد شعر العلماء المتقدِّمون والمتأخِّرون من المحدِّثين الجهابذة والنقَّاد الصيارفة بمدى خطورة انتشار الأحاديث الموضوعة والواهية بين الناس في العصور التي عاشوها، فدفعهم هذا الشعورُ إلى تأليف الكتب في بيان الموضوعات[2]، وبذلوا فيها الجهدَ

---

[1] من مقدمة المحقِّق لـ: "المصنوع في معرفة الحديث الموضوع" لعلي القاري، ص: ٦، و"المنار المنيف" لابن قيم الجوزية، ص: ٦.

[2] وسيأتي تعريف وجيز لأهمّ تلك الكتب في القسم الرابع.

البالغ المستطاع للكشف عنها، فجزاهم الله عن السُّنَّة المطهَّرة، والذَّبِّ عنها خيرَ الجزاء وأوفاه.

ولكن للأسف.. أنه قد أصبح في هذه الأيامِ رواجٌ وشيوعٌ لتلك الأحاديث بين عامَّة الناس وخاصتهم، ويعود ذلك إلى أسباب كثيرة، ومن أهمِّها: وسائلُ الإعلام، التي قامت بدورٍ كبيرٍ في إشاعة تلك الأحاديث. والخطباءُ والوُعَّاظُ ذوو الثقافةِ الدينية الضئيلة، والاطِّلاعِ السَّطحي على الحديث وعلومه، الذين ترجع إليهم المسؤوليةُ في نشر تلك الأحاديث بين الناس.

وفي مثل هذه الساعة، يجب على أهل العلم وعلى طلاب الشريعة بالقيام بما يلي:

١) أن يهتمّوا في بيان خطر الأحاديث الموضوعة، والتحذيرِ مما اشتهر على ألسنة الناس منها، عن طريق نشر الكتب التي تكشف اللِّثامَ عن تلك الأحاديث، وتُميِّز الموضوعَ من الصحيح، فإنَّ ذلك يزيد في توعية الناسِ وتبصيرِهم بما يقولون ويشهدون، ويُنقِّي ثقافتَهم الدينيَّةَ من الشوائب الدخيلة التي أُلصِقت بها، فيَعدِلون عن الأحاديث الموضوعة إلى الأحاديث الصحيحة.

٢) وأن يُكثِروا النظرَ في كُتب الموضوعات، ليَعرِفوا منها ما لم يكن يَعرِفونه عن الوَضْع، وليتذكَّروا ما كانوا قد عَرَفُوه، وليصحِّحوا ما أخطؤوا فيه فظَنُّوه حديثاً ثابتاً أو صحيحاً، وهو حديثٌ ضعيفٌ أو موضوعٌ.

٣) وأن يُحذِّروا العوامَ عن الأحاديث الموضوعة، ويَستعِيضوا لهم عنها بالأحاديث الصحيحة عن رسولنا ﷺ، فإنَّ لنا مندوحةً عن الضِّعَاف والموضوعات بما ثَبَتَ لدينا من الصِّحاح والْحِسَان ما يتضمَّن المعنى الْمُراد تعليمه أو التذكير به، وهي كثيرةٌ في الأحكام الشرعية، وفي الفضائل الْخُلُقية.

٤) وأن يهتمّوا بحفظ ونشر الكتب الصِّحَاح، وبعَقْد دوراتٍ لخدمة الحديث النبوي كدوراتٍ في تخريج الأحاديث، ودوراتٍ في دراسة أسانيدها، ومعرفةِ حُكم العلماء على الأحاديث وبيانِ طريقتهم لدرجاتها.

٥) وأن تهتمّ الجامعات الإسلامية المنتشرة في العالَم الإسلامي والعربي، بتدريس الأحاديث الموضوعة كمادةٍ مقرَّرةٍ إلى جانب تدريس الحديث النبوي الشريف، وقد قدَّم هذا الاقتراحَ في الخمسينيات الشيخُ محمد زاهد الكَوْثَري (ت١٣٧١هـ) على شيخ الأزهر، ومما قال فيه رحمه الله تعالى: "أن يُعَيَّن في الدراسات العليا بالجامع الأزهر: أستاذٌ لعلم الأحاديث الموضوعة والواهية، فيتَّخِذ كتابَ (تَنْزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة) [١] لأبي الحسن بن عِرَاق الكِنَاني (ت٩٦٣ هـ): أساساً لدراسة هذا الموضوع لِمَا له من الميزة من جهة أنَّ في أوَّله مقدّمةً نفيسةً في الوَضْع والوضَّاعين...، لكثرة الحاجة إلى معرفة الرجال المعروفين بالوضع عند التحدُّث عن الأحاديث الموضوعة...، فإذا استقصى أستاذُ هذا النوعِ البحثَ في باقي الكُتب المؤلَّفة في الأحاديث الموضوعة والواهية مع التنبُّه إلى أحوال مؤلِّفيها من التسرُّع أو التروِّي في الحكم؛ تمكَّن من إخراج كتابٍ للناس أجمع وأوثق وأنفع" [٢].

وإنْ قام العلماء والطلاب والمؤسَّسات التعليمية بتطبيق ما ذُكِرَ؛ فسوف يتلاشى وجودُ تلك الأحاديث الموضوعة لحدٍّ كبيرٍ بإذن الله تعالى.

****

[١] سيأتي تعريف وجيز عنه في القسم الرابع.

[٢] مقالات الكوثري: ص: ٤٨٨.

القسم الرابع

تعريفٌ مُوجَزٌ لأهَمّ كتب "الموضوعات" والمصطلحاتِ المستعمَلة فيها

المبحث الأول: الكتب المستقلّة في الأحاديث الموضوعة والمشتهرة على الألسنة.

المبحث الثاني: كتب مشتملة على الأحاديث الموضوعة.

المبحث الثالث: المصطلحات المستعمَلة في عبارات المحدِّثين النقاد في كتب الموضوعات وتراجم الوَضَّاعين.

الكتب المستقلّة في الأحاديث الموضوعة والمشتهرة على الألسنة

كما أسلفتُ في القسم السابق أنَّ علماء الحديث قد أفردوا العديد من الكتب بالتأليف في تراجم الضعفاء والمجروحين، وترجموا فيها للوضَّاعين والكذَّابين، وذكروا أحوالهم، وكشفوا اللِّثام عنهم، ونبَّهوا على الأحاديث الموضوعة التي نُقلت عنهم.

ولم تكن جهودهم في ذلك منحصرةً فقط على ذلك القدر؛ بل تقدَّموا خطوةً أخرى، وقاموا بتأليف الكثير من الكتب المفيدة، وجمعوا فيها الأحاديثَ الموضوعة، ليعرفها الناسُ ويحذروها. ثم إلى جانب ذلك فقد ألَّفوا – أيضاً – كتباً قيمةً في الأحاديث المشتهرة، التي كَشَفَتْ زيفَ كثيرٍ من الأحاديث التي راجتْ على ألسنة الناس وهي موضوعةٌ.

وهذا مُوجَزٌ للتعريف عن أهمّ تلك الكتب من ذانك النوعَين، أذكرها في المطلبَين الآتيين حسب الترتيب الزمني الذي أُلِّفَتْ تلك الكتبُ[1]:

المطلب الأول: الكتب في الأحاديث الموضوعة:

١ – تذكرة الحفاظ (وهو يُعرَف أيضاً بـ"تذكرة الموضوعات"): للحافظ ابن القَيْسَراني، أبي الفضل، محمد بن طاهر بن علي الْمَقْدِسِيّ (ت٥٠٧هـ).

رتَّب فيه المؤلِّفُ أطرافَ أحاديث "كتاب المجروحين من المحدِّثين والضعفاء والمتروكين" للإمام ابن حِبَّان (ت٣٥٤ هـ)، ثم رتَّب الأحاديثَ بحسب أوائلها على حروف المعجم. وهو كتابٌ مختصرٌ بالنسبة إلى ما أُلِّف في هذا الموضوع بعده. ويبلغ عدد أحاديث هذا الكتاب (١١٣٩) حديثاً من الموضوعات.

[1] واستفدتُ في غالب تلك التعريفات من مقدمات المحقِّقين لتلك الكتب.

٢ – **ذخيرة الحفَّاظ المخرَّج على الحروف والألفاظ:** لابن القيسراني أيضاً.

رتَّب فيه أحاديثَ "الكامل في ضعفاء الرجال" للإمام ابن عَدِي الْجُرْجاني (ت٣٦٥هـ)، فهو يذكر أولَ الحديث أو بعضَه، ويحذف أسانيدَ ابن عدي إلى الراوي المترجَم له، ثم يذكر السندَ من الراوي المتكلَّم فيه الذي أورد ابنُ عدي أحاديثَه، ثم يتكلَّم المؤلِّف على كل سند وحديث.

٣ – **الموضوعات من الأحاديث المرفوعات:** للإمام الْجُوْزَقاني، أبي عبد الله، الْحُسين بن إبراهيم (ت٥٤٣هـ).

يُسَمَّى هذا الكتاب بـ"الأباطيل والْمَناكِير والصِّحَاح والْمَشَاهِير" أيضاً، وله أهمية كبيرة في دراسة الأحاديث الموضوعة والضعيفة لكونه أولَ كتاب مُسنَد في هذا الباب، لكن أكثر فيه المؤلِّفُ من الحُكم بالوضع بمجرَّد مخالفة السُّنَّة[1]. وطريقته في الكتاب أنه جمع فيه الأحاديثَ الموضوعة والضعيفة من الأباطيل والمناكير، ثم بيَّن عِلَلَها في ضوء أقوال المحدِّثين النقاد، ثم سرد في مقابلها الأحاديثَ الصحيحة والمشهورة تأكيداً لبُطلان تلك الأحاديث الموضوعة.

يحتوي هذا الكتاب على (٧٧١) حديثاً مسنداً، منها (٢٤٥) حديثاً مخرَّجاً في الصحيحين أو أحدهما، و(١٠٠) حديث من الصِّحَاح والْحِسَان أو مما سكت عليه، و(٢٧٠) حديثاً من الموضوعات والضِّعاف والمناكير، و(١٥٦) حديثاً من الآثار المشتملة على الصحيح والضعيف والْمُنكَر والموضوع.

٤ – **الموضوعات:** للإمام ابن الْجَوْزي، أبي الفَرَج، عبد الرحمن بن أبي الحسن البغدادي (ت٥٩٧هـ).

يُعَدُّ هذا الكتابُ مِن أوسع الكُتب التي أُلِّفَت في هذا الباب، وأيسرِها منالاً لسُهولة تبويبه وطريقة الاستخراج منه، وقد حَظِي بالكثير من اهتمام العلماء دراسةً ونقداً وتعليقاً وتلخيصاً، وقد انتقده الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، على ما أورده المؤلِّف من الأحاديث الصِّحَاح والْحِسَان ضِمن الموضوعات، ولكن قرَّر أنَّ غالب ما فيه موضوعٌ، والضَّرَرُ فيه أن يُظَنَّ بحديثٍ

---

[1] عبدظفر الأماني: للكنوي، ص: ٤٨٤.

صحيحٍ أنه غيرُ صحيحٍ. ويحتوي هذا الكتاب على (١٨٤٧) نصاً من الأحاديث الموضوعة.

٥ - **الْمُغْنِي عن الحِفظ والكِتاب، بقولهم: لم يَصِحَّ شيءٌ في هذا الباب:** للحافظ ضياء الدين، أبي حَفْص، عمر بن بَدْر الْمَوْصَلي (ت٦٢٢هـ).

جمع فيه المؤلِّفُ الأحاديثَ التي قيل فيها: "لم يَصِحَّ شيءٌ في هذا الباب"، ورتَّبها على الأبواب. وعلى هذا الكتاب مؤاخذات وانتقادات لأهل العلم.

٦ - **الأحاديث الموضوعة في الأحكام المشروعة:** له أيضاً.

وهو كتاب صغير جمع فيه المؤلِّفُ للفقهاء عدداً من الأحاديث الواردة في الأحكام، ورتَّبها على الأبواب الفقهية، وعَمَد فيه إلى حذف الأسانيد ليَسهَل حفظُها ودراستها، فهو لم يقصد استيعابَ تلك الأحاديث، وإنما أراد التنبيهَ والتذكير.

٧ - **موضوعات الصَّغاني:** للإمام الصَّغاني، أبي الفضائل، رضي الدين، الحسن بن محمد العُمَري اللاَّهُوْري (ت٦٥٠هـ).

شرعه المؤلِّفُ في ذكر الأحاديث الموضوعة، وختمه بأسماء الضعفاء والمتروكين عند أئمة الحديث، ويبلغ عددها (١٥) اسماً. ولم يقصد المؤلِّفُ استيعابَ الأحاديث الموضوعة، وإنما قصد إلى التنبيه على أهمّ الأحاديث التي كانت منتشرةً في زمنه. وكما أنه لم يُرتِّب الأحاديثَ التي ذكرها على ترتيب معيَّن. وكذلك لم يذكر الأسانيدَ، وإنما اكتفى بذكر المتن فقط. ويحتوي هذا الكتاب على (١٤٥) حديثاً من الموضوعات.

وله غير هذا الكتاب: "الدُّرّ الْمُلْتَقَط في تبيين الغلط"، يحتوي على (٩٣) نصّاً.

٨ - **مختصر الأباطيل والموضوعات:** للحافظ الذهبي، أبي عبد الله، شمس الدين، محمد بن أحمد بن عثمان الدمشقي (ت٧٤٨هـ).

اختار المؤلِّفُ في هذا الكتابِ الأحاديثَ الموضوعة من "الأباطيل والمناكير" للجُوْزَقاني و"الموضوعات" لابن الجوزي، وقام بحذف الأسانيد واختصار المتون من كل ذانك الكتابين.

٩ - **الْمَنَار الْمُنِيف في الصحيح والضعيف:** للإمام ابن قَيِّم الْجَوْزِيَّة، أبي عبد الله، شمس الدين، محمد بن أبي بكر الدمشقي (ت٧٥١هـ).

هذا كتابٌ لطيفُ الحجم، غزيرُ العلم، من خير ما أُلِّف في "الموضوعات"، ومِن أجمعها عِلماً، وأصغرِها حجماً. ألَّفه صاحبه إجابةً لسائل سأله: "هل يمكن معرفة الحديث الموضوع بضابط من غير أن يُنظَر في سنده؟"، فكان هذا الكتابُ ثمرةَ إجابته. ويحتوي هذا الكتاب على (٣٤٧) نصاً من نصوص الموضوعات.

١٠ - **خاتمة سِفْر السَّعادة:** للفَيْرُوْزآبادي، أبي طاهر، مَجَد الدِّين، محمد بن يعقوب، صاحب "قاموس المحيط" (ت٨١٧هـ).

ألَّف الفيروزآبادي كتاباً سَمّاه بـ"سِفر السعادة"، وجمع فيه أحاديثَ النبي ﷺ عن العبادات والمعاملات والمعيشة. ثم أردفه بخاتمة في حدود عشر صفحاتٍ ذَكَر فيها عدداً كبيراً مما لا يصحّ من الأحاديث نسبةً إلى رسول الله ﷺ.

١١ - **اللآلِي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة:** للحافظ السُّيُوطي، جَلال الدِّين، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ).

وهو مِن أحسن الكُتب التي أُلِّفت في هذا الباب، جمع فيه المؤلِّفُ مجموعةً كبيرةً من الأحاديث الموضوعة، وتعقَّب فيه على كتاب "الموضوعات" لابن الجوزي في أحاديث كثيرة، ورتَّبه حسب الكتب والأبواب، حيث يذكر الكتابَ أو البابَ، ويُورِد تحته ما ورد فيه من أحاديث موضوعة. ثم ذيَّل عليه في كتاب آخر، وأورد فيه جملةً من الموضوعات التي لم يقف ابن الجوزي عليها فلم يذكرها في كتابه.

١٢ - **تَنْزِيْهُ الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشَّنِيْعَة الموضوعة:** لابن عِرَاق، أبي الحسن، علي بن محمد بن الكِنَاني (ت٩٦٣هـ).

وهو مِن أحسن الكُتب وأجمعها في هذا الباب من حيث التنظيم والتبويب والترتيب، قدَّم له المؤلِّفُ مقدّمةً ضافيةً قيمةً تشتمل على فوائد نفيسة، ذكر فيها عدداً كبيراً من أسماء الوضَّاعين. ولَخّص في الكتاب الأحاديثَ الموضوعة من

"الموضوعات" لابن الجوزي، و"اللآلي المصنوعة" للسيوطي وذيلِه له. ومن خصائص هذا الكتاب أن المؤلِّف ذكر فيه الكثيرَ من الآثار الموقوفة بذكر مخرجها وبيانِ العلة في وضعها.

١٣ - **تذكرة الموضوعات:** للشيخ الفَتَّني، محمد بن طاهر الهندي (ت٩٨٦هـ).

جمع فيه المؤلِّفُ عدةَ كتبٍ تُرشِد إلى الأحاديث الموضوعة، ورتَّب الأحاديثَ حسب المواضيع الفقهية. ولما كان عملُه هذا يُشبِه "التذكرةَ" سَمّاه: "تذكرة الموضوعات"، وذيَّل عملَه هذا بـ"قانون الموضوعات والضعفاء"، وجمع فيه مَن وجده مِن الرواة الضعفاء والكَذَّابين.

١٤ - **المصنوع في معرفة الحديث الموضوع (المشهور بـ"الموضوعات الصغرى"):** للشيخ الْمُلاَّ عليّ القاري، أبي الحسن، عليّ بن سلطان، نور الدين الهَرَوِي الْمَكِّي (ت١٠١٤هـ).

يُعَدّ هذا الكتابُ من أنفس الكتب في هذا الباب، لَخَّصه المؤلِّف من كتابه "الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة"، واشتمل على (٤٧٨) حديثاً من الموضوعات.

١٥ - **الفوائد الموضوعة في الأحاديث الموضوعة:** للشيخ مَرْعي بن يوسف، زين الدين الكَرَمي الْمَقْدِسي (ت١٠٣٣هـ).

وهو من الكتب المختصرة في هذا الباب، أودع فيه المؤلِّفُ الأحاديثَ الموضوعة مستفيداً من الكتب السابقة، وجمع فيه فوائدَ قيمةً في بيان الأحاديث الموضوعة، ثم ذكر مقدمةً في الحكم على الحديث بالوضع. ومن خصائص هذا الكتاب أن المؤلِّف عندما يسوق بعضَ الأخبار التاريخية المكذوبة يُطيل في إيراد النقول التي تتضمَّن مناقشةً جيدةً للخبر. ويشتمل الكتاب على (٢٠٥) أحاديث موضوعة، ولكنها غير مرتَّبة على حروف المعجم ولا على الأبواب الفقهية.

١٦ - **الكشف الإلهي عن شديدِ الضَّعْفِ والموضوع والواهي:** للشيخ السَّنْدُرُوْسي، محمَّد بن محمد الحسيني الطَّرابُلسي (ت١١٧٧هـ).

جمع فيه المؤلِّفُ الأحاديثَ شديدةَ الضَّعْف والموضوعةَ والواهية، ورتَّبها على حروف المعجم، وجعل في كل حرفٍ ثلاثةَ فصولٍ، الأول: في الأحاديث

شديدة الضعف، والثاني: في الأحاديث الواهية، والثالث: في الأحاديث الموضوعة. وتسبقها مقدمةٌ للمؤلِّف ذكر فيها تعريفاتٍ لتلك الأنواع. وقد حوى الكتاب (١١٦٠) حديثاً من تلك الأحاديث.

١٧ - الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة: للإمام الشَّوْكاني، أبي عبد الله، محمد بن علي اليَماني (ت١٢٥٥هـ).

قصد المؤلِّف من تأليف هذا الكتاب إلى جمع الأحاديث التي نَصَّ بعضُ أهل العلم أنها موضوعةٌ؛ وبوَّبها على الأبواب الفقهية. وكثيراً ما يُورِد الحديثَ وأنَّ ابن الجوزي ذكره في "الموضوعات"، ثم يذكر أن صاحب "اللآلي المصنوعة" - وهو السيوطي - تعقَّبه في ذلك، أو ذكر له طريقاً أخرى، فصاعداً، ولا يبيِّن حالَ تلك الطُّرُق، ولا يسوق أسانيدَها، وعُذره في ذلك قصدُه إلى الاختصار.

وقد أورد المؤلِّف في بعض الأبواب أحاديثَ صِحاحاً وحِسَاناً، ولأجله فقد اعترض عليه بعض العلماء.

١٨ - اللُّؤلؤ المرصوع فيما قيل: لا أصلَ له أو بأصله الموضوع: للشيخ القاوُقْجي، أبي الحسن، شمس الدين، محمد بن خليل المِشِّيْشي الطَّرابُلُسِي (ت١٣٠٥هـ).

اعتمد المؤلِّف في تأليف هذا الكتاب على الكتب السابقة، ورتَّب أحاديثَه على حروف المعجم، وبيَّن في مقدمته خطرَ الكذب على رسول الله ﷺ، وضررَه الشديد على الأمة.

١٩ - الآثار المرفوعة في الأحاديث الموضوعة: للشيخ محمَّد عبد الحي بن عبد الحليم اللَّكْنَوي (ت١٣٠٤هـ).

اقتصر فيه المؤلِّف على ذكر الأحاديث المنتشرة بين العلماء والعوام في الصَّلوات وغيرها في أيام السَّنة ولياليها، واعتمد في كلامه على الأحاديث على كتاب "اللآلي المصنوعة" للحافظ السيوطي.

٢٠- تحذير المسلمين من الأحاديث الموضوعة على سيِّد المرسلين: للشيخ أبي عبد الله محمد البشير ظافر المالكي الأزهري (ت١٣٢٩هـ).

جمع فيه المؤلِّفُ الأحاديثَ الموضوعة على حروف المعجم ليحذَرها الخطباءَ والكُتَّاب والْجَهَلة من الزُّهَّاد والوُعَّاظ، كما تكلَّم في مستهلّ الكتاب عن

الأحاديث الموضوعة وأسباب وضعها، وبيانِ خطر القُصَّاص، وذكر العلامات التي يُعرَف بها الحديثُ الموضوع.

٢١ - **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة:** للشيخ الألباني، أبي عبد الرحمن، محمد ناصر الدين بن الحاج نوح (ت١٤٢٠هـ).

جمع فيها المؤلِّفُ عدداً ضخماً من الأحاديث الضعيفة والموضوعة. وطريقته في ذلك أنه يبدأ بذكر متن الحديث المحكوم عليه، ثم يعقِّبه بحكمه عليه، ثم يذكر مَن خرَّجه، وقد يسوق إسنادَه إن أراد التعليقَ عليه، ويذكر حكمَ الأئمة عليه، ثمّ يذكر الرَّاوي المتَّهم، أو الرواة المتَّهمين، ويستعرض أقوالَ الأئمة فيهم، ثم يذكر طُرُقَ الحديث الأخرى، ويبيِّن حالَه. ويحتوي هذا الكتاب على (٥٥٠٠) نصاً من الضِّعاف والموضوعات.

٢٢ - **التحديث بما قيل: لا يَصِحّ فيه حديثٌ:** للشيخ بكر بن عبد الله أبي زيد (ت١٤٢٩ هـ).

جمع فيه المؤلِّف تلك الأحاديثَ التي لا يَصِحّ منها شيءٌ من وجهٍ أو وجوه، مستفيداً في ذلك من الكتب السابقة في هذا الباب، ورتَّب أحاديثَ الكتاب على أبواب الفقه.

٢٣ - **النافلة في الأحاديث الضعيفة والباطلة:** للشيخ أبي إسحاق الْحُوَيني الأثري.

جمع فيه المؤلِّف بعضَ الأحاديث الضعيفة والموضوعة، واشترط في أن لا يذكر فيه شيئاً من الأحاديث التي سبقه بها الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في كتابه "سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة". وطريقته في عرض تلك الأحاديث أنه يذكر المتنَ ثم يحَكُم على درجة ضعفه، ثم يخرِّجه من مصادره، ثم يبيِّن عِلّتَه وسببَ بطلانه. لكنه لم يلتزم فيه ترتيباً معيَّناً حسب الحروف أو المواضيع.

٢٤ - **موسوعة الأحاديث والآثار الضعيفة والموضوعة:** للشيخ عليِّ حسن الحلبي وآخرين.

وهو أوسَعُ الكتب وأجمَعُها في هذا الباب، ألَّفه لفيف من العلماء المتخصصين في الحديث، وقاموا بتقسيم النصوص إلى قسمين، الأول: يختص بالأحاديث القولية التي تبدأ بما يُنسَب لرسول الله ﷺ قولاً، والأحاديث الفعلية التي

تبدأ بفعله ﷺ المنسوب إليه. أمّا القسم الثاني فهو يتعلَّق بالآثار والأخبار والحِكَم، وهي المنسوبة لمن هو دون رسول الله ﷺ من صحابة وتابعين فمن دونهم، وقد جعلها المؤلِّفون في آخر الكتاب بترتيب هجائي مستقلّ.

ورتَّبوا النصوص على حروف المعجم، وجعلوا في آخر الكتاب فهرساً فقهياً وعلمياً لأطراف النصوص المرفوعة والموقوفة مرتّبةً حسب المواضيع والأبواب على حروف المعجم، مع الإحالة إلى رقمها في الكتاب. ويحتوي الكتاب على (٣١٥٧٧٠) حديثاً من الأحاديث الضعيفة والموضوعة.

المطلب الثاني: الكتب في الأحاديث المشتهرة على الأَلْسِنَة:

تَخُصّ هذه الكتبُ بالأحاديث التي تَدُوْر على أَلْسِنَة عوام الناس ومَن لا عِلم عندهم من الخاصة، فيذكرونها على سبيل الأمثال والحِكَم، بعضها صحيحٌ، وبعضها ضعيفٌ، وبعضها موضوعٌ. ولم يُهمِل علماءُ الحديث هذا النوعَ من الأحاديث، بل ألَّفوا فيه كتباً مفيدةً كشفت للناس عن حقيقة تلك الأحاديث. وهذه بعض أهَمّ تلك الكتب:

١ - **أحاديث القُصَّاص:** لشيخ الإسلام ابن تَيْمِيَة، أبي العباس، تقي الدين، أحمد ابن شهاب الدين بن عبد الحليم الحراني الدمشقي (ت٧٢٨هـ).

وضع المؤلِّفُ هذه الرسالةَ في الأحاديث المشتهرة الشائعة بين الناس بسبب القُصَّاص، ومعظمها باطلٌ مكذوبٌ ومُختلَقٌ، وتعمَّد المؤلِّفُ على نقد المتن في التضعيف إذا عُورض الحديث الواهي بحديث صحيح.

٢ - **"التذكرة في الأحاديث المشتهرة" أو "اللآلِي المنثورة في الأحاديث المشهورة":** للإمام الزَّرْكشي، أبي عبد الله، بَدْر الدين، محمد بن بَهَادُرْ المصري (٧٩٤هـ).

جمع فيه المؤلِّفُ تلك الأحاديثَ التي اشتهرت في زمنه على أَلْسِنة الناس، فأراد من خلال هذا الكتاب تحذيرَهم منها، وبيانَ خطورة الكذب على رسول الله ﷺ، ثم نقل الأحاديثَ الدَّالة على ذلك، وذكر العديدَ من أقوال الصحابة ﷺ في النكير على من صَنَع ذلك، وكذلك سَرَد الآثارَ عن التابعين في بيان خطورة هذا الأمر. ثم رتَّب الأحاديثَ المشتهرة على الأبواب.

٣ – **المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الأَلْسِنَة:** للحافظ السَّخاوي، أبي الخير، محمد بن عبد الرحمن (ت٩٠٢هـ).

وهو كتابٌ محرَّرٌ مفيدٌ، يُعتبَر من أهمّ وأجلّ الكتب المؤلَّفة في الأحاديث المشتهرة، عُني فيه المؤلِّفُ بفَنِّ الصناعة الحديثية، وذكر جملةً كبيرةً من الأحاديث الموضوعة والضعيفة، فأتى فيه بفوائدَ جليلةٍ تخلو منها الكتبُ الأخرى في الموضوعات والضِّعاف، ورتَّب الأحاديثَ على حروف المعجم، ثم جعل لها ترتيباً حسب المواضيع في آخر الكتاب، وأطال في القول والبيان والتخريج. وقد بلغ عدد الأحاديث الواردة فيه (١٣٥٦) حديثاً.

٤ – **الغَمَّاز على اللَّمَّاز في الأحاديث المشتهرة:** للشيخ نور الدين أبي الحسن السَّمْهُودي، علي بن القاضي عفيف الدين عبد الله (ت٩١١هـ).

رتَّب فيه المؤلِّفُ الأحاديثَ المشتهرة على حروف المعجم، وطريقته في ذلك أنه يذكر الحديثَ، وأحياناً يكتفي بذكر جزءٍ منه، ويختمه بالحكم عليه، وأحياناً يذكر الحديثَ الصحيح بعد ذكره للحديث الموضوع أو الضعيف ليُظهِر سماجةَ وركاكة الموضوع مقابل فصاحة بيان وبلاغة الصحيح، ويبني – على الأغلب – حكمَه على لفظ الحديث المذكور في الكتاب، كما أنه يذكر في بعض الأحيان اسمَ الراوي الضعيف أو الكَذَّاب في سند الحديث. وبلغ عدد مجموع أحاديث هذا الكتاب (٣٥٨) حديثاً.

٥ – **الدُّرَر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة:** للحافظ السُّيوطي، جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١ هـ).

لَخَّصه المؤلِّفُ من كتاب "التذكرة في الأحاديث المشتهرة" للزَّرْكَشي، وقام بتنقيحه والزيادة عليه، والتلخيصِ له، والتنبيهِ على ما فيه من اعتراضٍ من كلامه، وميَّز ما أضافه هو بقوله: "قلتُ" في أوله، و"انتهى" في آخره. ورتَّبه على حروف المعجم. وقد احتوى الكتاب على (٤٩٢) حديثاً.

٦ – **تمييز الطيِّب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث:** للشيخ ابن الدَّيْبَع، عبد الرحمن بن علي الشَّيْباني الزَّبِيْدِي (ت٩٤٤هـ).

اختصر فيه المؤلِّفُ كتابَ "المقاصد الحسنة" للحافظ السخاوي، وتابعه في جميع ما ذكره من التصحيح والتضعيف. ورتَّب الكتابَ على حروف المعجم تبعاً لأصل الكتاب، وأضاف إلى الكتاب بعضَ الزيادات، ميَّزها عن كلام السخاوي بقوله في أوله: "قلت"، وفي آخرها: "والله أعلم".

٧ – **الشَّذَرَةُ في الأحاديث المشتهرة:** للحافظ ابن طُوْلون الدمشقي، أبي عبد الله، محمد بن علي الصالحي (ت٩٥٣هـ).

اختصر فيه المؤلِّف ثلاثةَ كتب، وهي: "التذكرة في الأحاديث المشتهرة" للزركشي، و"المقاصد الحسنة" للسخاوي، و"الدُّرَر المنتثرة" للسيوطي، كما أضاف إليه أيضاً بعضَ الأحاديث من كتب أخرى. ورتَّب الأحاديثَ على حروف المعجم، وبيَّن بعد إيراد الحديث ضَعْفَه بالشواهد. وختَم الكتابَ بذكر بعض الأمور المشتهرة التي لا أصل لها. واحتوى الكتاب على (١١٦٦) حديثاً.

٨ – **الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة (المشهور بـ"الموضوعات الكبرى"):** للشيخ الْمُلاَّ عليّ القاري، أبي الحسن، عليّ بن سلطان، نور الدين الهَرَوِي الْمَكِّي (ت١٠١٤هـ).

اختصر فيه المؤلِّفُ بعضَ الكُتب التي جمعت الأحاديثَ المشتهرة على الألسنة، وأراد قَصْرَ كتابه على الموضوع مما اشتهر على الألسنة، واقتصر أيضاً على ما قيل فيه: "إنه لا أصل له" أو: "موضوعٌ "، ولم يذكر الأحاديثَ التي اختلفوا في وضعها خوفاً من أن تكون صحيحةً، ورتَّب الأحاديثَ على حروف الهجاء. ويحتوي هذا الكتاب على (٦٢٥) حديثاً.

٩ – **تسهيل السبل إلى كشف الالتباس عما دار من الأحاديث بين الناس:** للشيخ عز الدين محمد بن أحمد الخليلي المدني (ت١٠٥٧ هـ).

وما زال هذا الكتاب مخطوطاً.

١٠ - **كشفُ الخفاء ومُزيل الإلباس عمَّا اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس:** للشيخ العَجْلُوني، إسماعيل بن محمد الدمشقي الشهير بالْجَرَّاحي (ت١١٢٦هـ).

وضعه المؤلِّف على غِرار كتاب "المقاصد الحسنة" للسَّخاوي المتقدّم الذكر، وزاد عليه زيادةً كبيرةً من الأحاديث الموضوعة وغيرها، كما زاد فوائدَ في الصناعة الحديثية على غاية الأهمية، وبهذا أصبح هذا الكتابُ مرجعاً قيِّماً في هذا الفنِّ، وأكثرها جمعاً للأحاديث المشتهرة على الألسنة. رتَّب المؤلِّفُ الأحاديثَ على حروف المعجم. واحتوى الكتاب على (٣٢٨٠) نصّاً من الموضوعات وغيرها من أنواع الحديث.

١١ - **أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب:** للشيخ أبي عبد الله محمد بن السيد درويش الحوت البَيْرُوْتِي (ت١٢٧٦هـ).

جرَّده المؤلِّفُ من كتاب "تمييز الطيب من الخبيث" لابن الدَّيْبَع الشيباني، وحكم على بعض الأحاديث التي سكت عنها مؤلِّفُ الكتاب الأول، واعتمد في شرح بعض الأحاديث على كتاب "فيض القدير" للشيخ عبد الرؤوف الْمُنَاوي (ت١٠٣١ هـ)، وختم الكتابَ بذكر أسباب الوضع وعلاماته. وبلغ عدد أحاديث الكتاب (١٧٨٤) حديثاً.

١٢ - **المشتهر من الحديث الموضوع والضعيف والبديل الصحيح:** للشيخ عبد المتعال محمد الجبري.

وهو من الكتب المفيدة في هذا النوع، ذكر فيه المؤلِّفُ الحديثَ الصحيح في الباب وبنفس المعنى، ذاكراً شواهد من القرآن الكريم، ومعتمداً في البديل الصحيح على الصحيحين (البخاري ومسلم) في الغالب. ورتَّب الأحاديثَ على الأبواب.

هذه أهَمّ ما عثرتُ عليه مِمّا ألَّفه العلماء من الكتب قديماً وحديثاً، في الكشف عن الأحاديث الموضوعة والواهية والمشتهرة.

****

كتب مشتملة على الأحاديث الموضوعة

ثمة كتبٌ دينيةٌ اشتملت على كثيرٍ من الأحاديث الموضوعة والواهية، يجب الاحترازُ والتحذيرُ عنها. وكذلك ثمة كتبٌ جمعت الأحاديثَ الموضوعة في باب واحد، ينبغي الاطِّلاعُ عليها. وتُسرَد أسماءُ كلٍّ من تلك الكتب في المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: مؤلَّفاتٌ مشهورةٌ مشحونةٌ بالموضوعات:

هناك العديد من الكتب المشهورة، كثيرةُ التَّداوُل بين أيدي العلماء والعوام، وليس فيها شيءٌ من الأصل من الأحاديث والآثار الصحيحة إلا النَّزْر اليسير، والغالبُ عليها الموضوعات والإسرائيليات والحكايات. وهذه بعضُ أشهر تلك الكتب:

١) تفسير عبد الله بن عبَّاس رضي الله عنهما (ت٦٨ هـ): المرويُّ من طريق: السُّدِّيِّ إسماعيل بن عبد الرحمن (ت١٢٨هـ)، والكَلْبيِّ أبي النَّضْر محمد بن السَّائب بن بشر (ت١٤٦هـ)، ومُقاتِلِ بن سليمان بن بشير الأزدي (ت١٥٠هـ).

٢) كتاب تفسير الأحلام: للإمام محمد بن سِيْرِيْن أبي بكر البَصْري (ت١١٠ هـ).

٣) فتوح الشَّام: للواقِدي، أبي عبد الله، محمَّد بن عُمَر بن الواقد السَّهْمي الأسلمي (ت٢٠٧هـ).

٤) تنبيه الغافلين بأحاديث سيد الأنبياء والْمُرسَلين: لأبي اللَّيْث السَّمَرْقَنْدي، نصر بن محمد بن إبراهيم (ت٣٧٣هـ).

٥) قصص الأنبياء (المسمَّى بـ"عرائس المجالس"): للثَّعْلَبي، أبي إسحاق أحمد بن محمد النَّيْسابوري (ت٤٢٧هـ).

٦) الروض الفائق في المواعظ والرقائق: للحُرَيْفِيْش، شعيب بن سعد (ت٨١٠هـ).
٧) الْحِصْن الْحَصِين من كلام ربِّ العالمين: لابن الْجَزَري، محمد بن محمد بن محمد شمس الدين (ت٨٣٣هـ).
٨) نزهة المجالس: للصَّفُّوري، عبد الرحمن بن السَّلام (ت٨٩٤هـ).
٩) منتخب النفائس: للصَّفُّوري أيضاً.
١٠) بدائع الزهور في وقائع الدهور: لمحمد بن أحمد بن إيَاس الحنفي (ت٩٣٠هـ).
١١) دُرَّة الناصحين في الوعظ والإرشاد: للخُوَيري، عثمان بن حسن بن أحمد (من علماء القرن التاسع الهجري).

المطلب الثاني: كتبٌ في "الموضوعات" في بابٍ واحدٍ:

ألَّف بعضُ العلماء كتباً تتناول موضوعاتِ بابٍ واحدٍ، مثل:

١) أداء ما وجب في بيان وضع الوضَّاعين في رجب: لابن دِحْيَة عمر بن الحسن (ت٦٣٣هـ).
٢) أحاديث المعراج الموضوعة: للفِيْشي أحمد بن محمد بن إبراهيم (ت٨٤٨هـ).
٣) تبيين العَجَب فيما وَرَد في فضل رَجَب: للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ).
٤) قلائد المرجان في الحديث الوارد كذباً في الباذنجان: لإبراهيم بن محمَّد بن محمود الناجي (ت٩٠٠هـ).

هذه الكتبُ وما يُشبِهها، تجمع في طيّاتها الغَثَّ والسَّمِين من الأحاديث الموضوعة والضعيفة، ويجب التحذيرُ عنها لخواص المسلمين وعوامهم، مع التوجيه إلى الكتب البديلة عنها التي أُلِّفت في نفس الأبواب، وهي تشتمل على الأحاديث الصِّحَاح والْحِسَان.

****

المصطلحات المستعمَلة في عبارات المحدِّثين النُّقَّاد في كتب الموضوعات وتراجم الوَضَّاعين

المطلب الأول: المصطلحات المستعمَلة في عبارات المحدِّثين النُّقَّاد في الأحاديث الموضوعة:

رَسَم بعضُ المحدِّثين اصطلاحاتٍ في الأحاديث الموضوعة لأنفسهم، وجروا عليها في عباراتهم وكُتبهم، وبَنَوْا عليها إطلاقاتِهم في أحكامهم. ويَحسُن أن أذكر هنا جملةً من تلك المصطلحات، ومنها:

١ – قولهم في الحديث: "لا أَصْلَ له":

وله إطلاقاتٌ متعدِّدةٌ، أُوجزها فيما يلي:

أ – تارةً يقولون: "هذا الحديثُ لا أصلَ له" أو: "لا أصلَ له بهذا اللفظ"، أو: "ليس له أصلٌ"، أو: "لا يُعْرَفُ له أصلٌ"، أو: "لم يُوْجَدْ له أصلٌ"، أو: "لم يُوجَدْ" أو نحو هذه الألفاظ.

يريدون بذلك: أنَّ الحديث المذكور ليس له إسنادٌ يُنْقَلُ به. كما قال الحافظ السُّيوطي إنَّ قولهم: "هذا الحديث ليس له أصلٌ"، أو "لا أصلَ له"، قال ابن تيمية: "معناه ليس له إسنادٌ"[١].

وإذا كان الحديثُ لا إسنادَ له، فلا قيمةَ له، ولا يُلتفَت إليه؛ إذ الاعتمادُ في نقل كلام رسول الله ﷺ إلينا، إنَّما هو على الإسناد الصحيح الثابت، أو ما يقع موقعَه، وما ليس كذلك فلا قيمةَ له.

ومن أمثلة هذا الإطلاق ما يقولونه في المدائح النبويَّة، مثل حديث تسليم الغزالة على النبي ﷺ، الذي اشتهر على الألسنة، قال الحافظ ابن كثير (ت٧٧٤هـ): "وليس له أصلٌ، ومَن نسبه إلى النبي ﷺ فقد كَذَب"[٢].

---

[١] تدريب الراوي: للسيوطي: (٢٥١/).

[٢] المصنوع في معرفة الحديث الموضوع: للملا علي القاري، انظر حديث (٩١)، ص: ٨٠.

ب – وتارةً يقولون في الحديث الْمُسْنَد: "هذا الحديث لا أصلَ له"، ويُعنَون به: أنه موضوعٌ مكذوبٌ على رسول الله ﷺ، أو على الصحابي أو التابعي، الذي أُسْنِدَ قولُه إليه؛ وذلك بأن يكون للحديث سندٌ مذكورٌ، ولكن في سنده كَذَّابٌ ووَضَّاعٌ، أو دلالةٌ صريحةٌ أو قرينةٌ ناطقةٌ بكذب المنقول به، فقولُهم فيه حينئذٍ: "لا أصلَ له"، ويُعْنَون به: كَذِبَ الحديث، لا نَفْيَ وجودِ إسنادٍ له.

ومن أمثلة هذا الإطلاق ما قيل في ترجَمة هِشام بن عَمَّار الدمشقي: قال الإمام أبو داود (ت٢٧٥هـ): "حدَّث هشامٌ بأربعمئةِ حديثٍ مُسْنَدَةٍ، ليس لها أصلٌ"[1].

ويُوجَد مثلُ هذه الأمثلةِ كثيراً في كتب الرجال، ونجد مثلها كثيراً أيضاً في كتاب "اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة" للحافظ السيوطي، حيث يذكر الحديثَ بسنده، ويَختِم بقوله: "هذا الحديثُ باطلٌ، لا أصلَ له"، أو: "موضوعٌ، لا أصلَ له من كلام رسول الله ﷺ".

ج – وحيناً يقولون: "هذا الحديثُ لا أصلَ له في الكتاب ولا في السُّنَّةِ الصحيحةِ ولا الضعيفةِ"، ويُعنَون بذلك: أنَّ معناه ومضمونه غريبٌ عن نصوص الشريعة كلّ الغرابة، ليس فيها ما يشهد لمعناه في الجملة.

د – وحيناً يقولون: "هذا الحديثُ لا أصلَ له في الكتاب، ولا في السُّنَّة الصحيحة"، ويُعنَون به: أنَّ معناه وما يتضمَّنه لفظُه لم يَرِدْ في القرآن الكريم ولا في الحديث الصحيح الثابت عن رسول الله ﷺ. فالنَّفيُ منهم في هذا متوجِّهٌ إلى نفي ثبوتِ مضمون الحديث في نصوص الشريعة الثابتة، لا الضعيفة.

والحديثُ الذي لا أصْلَ له يَكثُر في أبواب الفضائل، والترغيبِ والترهيب، والقَصَصِ، والتفسيرِ، والفِتَنِ والْمَلاَحِمِ، والسِّيَرِ والْمَغازي، قال الإمام أحمد بن حَنْبَل (ت٢٤١هـ): "ثلاثةُ كُتُبٍ ليس لها أصولٌ: المغازي، والملاحِمُ، والتَّفْسِيرُ"[2].

---

[1] تهذيب التهذيب: لابن حجر: (٤/٢٧٧).

[2] انظر: "الكامل في ضعفاء الرجال" لابن عندي: (١/٢١٢).

وقال الحافظ الخطيبُ البغدادي (ت٤٦٣هـ) مُعقِّباً على كلامه: "وهذا الكلامُ مَحْمولٌ على وَجْهٍ، وهو أنَّ المرادَ به كتبٌ مخصوصةٌ في هذه المعاني الثَّلاثة غير مُعْتَمَدٍ عليها، ولا موثوقٍ بصِحَّتها؛ لسُوء أحوال مُصَنِّفِيها، وعدمِ عدالة ناقِليها، وزياداتِ القُصَّاص فِيها"[١]. وقال: "أمَّا كتبُ الْمَلاحِم فجميعُها في هذه الصِّفة، وليس يَصِحُّ في ذكر الملاحمِ المرتَقَبةِ والفِتَنِ المنتظَرةِ غيرُ أحاديثَ يسيرةٍ اتَّصلَت أسانيدُها إلى الرسول ﷺ من وُجوهٍ مَرْضِيَّةٍ، وطُرُقٍ واضحةٍ جَلِيَّةٍ"[٢].

ومَن تأمَّل الكتُبَ العتيقة المدوَّنَة في هذه الأبواب؛ وجد الوَهْيَ سِمَةَ مؤلِّفيها.

٢ – قولهم في الحديث: "لا أَعْرِفُه "، أو: "لم أَعْرِفْه"، أو: "لم أَقِفْ عليه"، أو: "لا أَعْرِفُ له أصلاً"، أو: "لم أَجِدْ له أصلاً"، أو: "لم أَقِفْ له على أصلٍ"، أو: "لا أعرفه بهذا اللفظ"، أو: "لم أرَه بهذا اللفظ"، أو: "لم أجده هكذا"، أو: "لم يَرِدْ فيه شيءٌ"، أو: "لا يُعْلَمُ مَن أخرجه ولا إسنادُه".

ونحو هذه العباراتِ إذا صَدَر من أحد الحُفَّاظ المعروفين، ولم يتعقَّبه أحدٌ؛ كَفَى للحكم على ذلك الحديث بالوضع، كما قال السيوطي: "قال الحافظ ابن حجر: إذا قال الحافظُ الْمُطَّلِعُ الناقِدُ في حديثٍ: (لا أعرفه)؛ اعتُمِد ذلك في نَفْيه"[٣].

ثُمَّ قال السيوطي عَقِبه: "لأنه بعد تدوين الأخبار، والرجوعِ إلى الكتب المصنَّفة؛ يَبْعُد عدمُ الاطِّلاع من الحافظ الجِهْبِذ ما يُورِده غيرُه، فالظاهرُ عدمُه"[٤].

---

[١] الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: للخطيب البغدادي: (١٦٢/٢).

[٢] المصدر السابق: (١٦٢/٢، ١٦٣).

[٣] تدريب الراوي: للسيوطي: (٢٥٠/١).

[٤] المصدر السابق: (٢٥٠/١).

٣ - قولهم في الحديث: "لا يَصِحُّ"، أو: "لا يَثْبُتُ"، أو: "لم يَصِحَّ"، أو: "لم يَثْبُتْ"، أو: "ليس بصحيحٍ"، أو: "ليس بثابتٍ"، أو "غيرُ ثابتٍ"، أو: "لا يَثْبُت فيه شيءٌ".

ونحو هذه العبارات إذا قالوها في كتب الضعفاء أو الموضوعات؛ فالمراد بها: أنَّ الحديث المذكور موضوعٌ باطلٌ، لا يَتّصِف بشيءٍ من الصِّحَّة، لا بمعنى أنه حَسَنٌ وإن لم يكن صحيحاً، وقد عبَّروه مع وضوح الحكم على الحديث في نظرهم، حِفاظاً على وَرَع التعبير الذي يراعونه في أحكامهم وألفاظهم، ولا يخرجون عنه إلى اللفظ الواضح الصريح إلا في النادر لمناسبةٍ.

وإذا قالوا مثل هذه العبارات في الحديث في كتب أحاديث الأحكام، فإنما يُعنَون بها نَفْيَ الصِّحَّة الاصطلاحية عنه؛ ولا يلزم منه نفيُ الحُسْن أو الضعف، فيمكن أن يكون الحديث حسناً أو ضعيفاً[١].

المطلب الثاني: العبارات المستعمَلة في تراجُم الكذَّابين والوضَّاعين في الرَّمْي بالكَذِبِ بالوَضْع:

استعمل النُقَّادُ الصَّيارِفَةُ من علماء الحديث في كتبهم في تراجم الكذَّابين والوضَّاعين عباراتٍ رَمَوْهم بها بالكذب، ووَصَمُوهم بها بالوضع. وهذه بعضٌ مِن تلك العبارات مع الشواهد:

١ - "أتى بحديثٍ باطلٍ":

جاء في ترجَمة (عُمر بن داود بن سَلَمُون)، وقد أتى بحديثٍ باطلٍ لعلَّه هو المتفضِّل بوَضْعه، فإنه قد سمعه أبو علي الأَهْوَازِيُّ يقول: "ختمتُ القرآنَ اثنتين وأربعين ألف ختمةً"، فهذا الشيخ لا يستحي مما يقول[٢].

---

[١] مستفادٌ من مقدَّمتي الشيخ عبد الفتاح أبي غُدَّة لتحقيقه "المصنوع في معرفة الحديث الموضوع"، و"المنار المنيف في الصحيح والضعيف"، ومن مقدَّمة الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المُعَلِّمي لتحقيقه "الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة".

[٢] ميزان الاعتدال: للذهبي: (٢٣١/٥)، و"لسان الميزان" لابن حجر: (٩٥/٦).

٢ - "حَدَّث بموضوعات":

جاء في ترجمة (عمرو بن سعد الْخَوْلاني) عن أنس بن مالك ﷺ: "حدَّث بموضوعات"، وقال عنه الإمام ابن حِبَّان: "روى عن أنس ﷺ حديثاً موضوعاً لا يَحِلُّ ذِكْرُه، لا على جهة الاعتبار للخواص"[١]، ثم ساق الحديثَ بتمامه.

٣ - "حديثه يَدُلُّ على الكذب":

كما في ترجَمة (الحسن بن مُسلِم الْمَرْوَزِيّ)، الذي أتى بخبرٍ موضوعٍ في الخمر، قال عنه الإمام أبو حاتم الرازي: "حديثُه يَدُلُّ على الكذب"[٢].

٤ - "خبيثُ الحديث":

كما جاء في ترجَمة: (كِنَانة بن جَبَلة)، الذي كذَّبه الإمام يحيى بن مَعِين، وقال عنه الإمام عثمان بن سعيد الدَّارِمِي (ت٢٨٠هـ): "هو قريب مما قال يحيى: خبيث الحديث"[٣].

٥ - "دَامِرٌ":

كما قيل في "حَلْبَس الكلبي" الذي وضع حديثاً في عَرْق النبيِّ ﷺ، وقال: عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رجلٌ: يا رسولَ الله! إني زَوَّجْتُ ابنتي وإني أُحِبُّ أن تُعِينَني، قال: ما عندي شيءٌ، ولكن الْقِني غداً، وجئني معك بقارُورةٍ واسعةِ الرأس، وعُوْدِ شجرةٍ، قال: جاء وجعل النبيُّ يُسِيلُ العرقَ من ذِراعَيْه حتى مَلأ القارورةَ، ثم قال: «خُذْها وَأْمُرْ أَهْلَك، إذا أردتَ أن تَطَّيَّبَ أن تَغمِس هذا العودَ في القارورة، فَتَطَّيَّبَ به»، قال: "فكانت إذا تطيَّبت شَمَّ أهلُ المدينة ريحاً طيبةً فسُمّوا: بيتَ المطيِّبين".

قال فيه الإمام الدَّارقطني: "متروكٌ"، وقال الإمام أبو الفتح الأزدي (ت٣٧٤هـ): "واهٍ دامِرٌ"، وقال الإمام ابنُ حِبَّان: "لا يحِلُّ الاحتجاج به"[٤].

---

[١] ميزان الاعتدال: للذهبي: (٣١٦/٥)، و"لسان الميزان" لابن حجر: (٢٠٩/٦)، و"تنْزيه الشريعة" لابن عراق: (٩٣/١).

[٢] ميزان الاعتدال: للذهبي: (٢٧٥/٢)، و"لسان الميزان" لابن حجر: (١٢٤/٣).

[٣] الكامل: لابن عدي: (٧٥/٦)، و"ضعفاء العُقيلي": (١١/٤)، و"لسان الميزان" لابن حجر: (٤٢٥/٦).

[٤] كتاب الموضوعات: لابن الجوزي، (٢١٦/١).

٦ - "سَاقِطٌ":

كما في ترجَمة (عمرو بن محمد بن الأَعْسَم)، الذي قال عنه الإمام الدَّارقطني: "منكر الحديث"، وقال الحاكم أبو عبد الله النيسابوري: "ساقط"، روى أحاديثَ موضوعةً عن قومٍ لا يُوجَد في حديثهم منها شيءٌ[١].

٧ - "غالِبُ ظنِّي: أنَّ الحديث مِن عَمَلِ فلانٍ":

كما جاء في ترجَمة (علي بن أحمد الْمُؤَدِّب الْحُلْواني)، الذي روى أحاديثَ موضوعةً، مِن أفظعها ما رواه الحافظ الخطيب البغدادي: "عن ابن عباس - رضي الله عنهما - مرفوعاً، قال: لما عُرِج بي رأيتُ على باب الجنة مكتوباً «لا إله إلا الله، محمَّدٌ رسول الله، عليٌّ حبيبُ الله، الْحَسَنُ والْحُسَيْنُ صفوةُ الله، فاطمةُ أَمَةُ الله، على باغِضهم لَعَنه اللهُ»، قلتُ: أي واللهِ، وعلى واضِعه لعنه اللهُ، قال الخطيب: "غالِبُ ظنِّي: أن هذه الأحاديث مِن عمل الحلواني"[٢].

٨ - "فلانٌ جِرَاب[٣] الكذب":

كما في ترجَمة (محمد بن عبد الله بن القاسم أبي الحسن الجاري النحوي الرَّازي)، الذي كان يُقال له: "جِرَاب الكذب"، وكان يقع بالرَّيِّ في زاويةٍ تُعْرَف بزاوية الكذب، ويحدِّث الموضوعات[٤].

٩ - "أتى بخبرٍ باطِلٍ فهو آفتُه":

كما في ترجَمة (عليّ بن نصر البَصْري)، الذي قال فيه الحافظ الذهبي: "لا يدري مَن ذا، أتى بخبر باطل فهو آفتُه"[٥].

---

[١] لسان الميزان: لابن حجر: (٦/٢٢٦).

[٢] ميزان الاعتدال: للذهبي: (٥/١٣٨).

[٣] جِرَاب: وِعاء يُحفَظ فيه الزَّادُ ونحوه.

[٤] ميزان الاعتدال: للذهبي: (٦/٢١٣)، و"تنْزيه الشريعة" لابن عراق: (١/١٠٨).

[٥] ميزان الاعتدال: للذهبي: (٥/١٩٨).

١٠ - "فُلانٌ يَنْسِبونه إلى الكذب":

كما في ترجَمة (عليّ بن يعقوب بن سُوَيْد)، قال عنه الحافظ ابن عبد البَرّ القُرْطُبي (ت٤٦٣هـ): "ينسبونه إلى وَضْع الحديثِ"، وكان شيخاً مِصْرِيّاً، يضع الحديثَ[١].

١١ - "قد فُرِغَ منه منذ دَهْرٍ":

كما في ترجَمة (حفص بن سُليمان أبي عمر الأَسَدي القارىء)، ويُقال له: "الغَاضِري". قال عنه الإمام يحيى بن مَعِين: "ليس بثقة"، وقال الإمام البخاري: "تركوه"، وقال الإمام إبراهيم بن يعقوب الْجُوْزَجاني السَّعْدي (ت٢٥٩ هـ): "قد فُرِغَ منه منذ دَهْر". ومن موضوعاته: عن عليٍّ ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ قرأ القرآنَ فحفظه واستظهره، وأحلَّ حلالَه وحرَّم حرامَه؛ أدخله اللهُ به الْجنَّةَ، وشَفَعه في عشرة من أهل بيته، كلُّهم قد وَجبت لهم النَّارُ»[٢].

١٢ - "كأنَّه واضِع هذه الْخُرَافة":

كما في ترجَمة (عمَّار بن إسحاق) الذي قال عنه الحافظ الذهبي: "كأنه واضِع هذه الخُرافة التي فيها: قد لَسَعتْ حَيَّةُ الْهَوَى كَبِدِي"[٣].

١٣ - "كان زَيْفاً":

كما في ترجَمة (الحارث بن عبد الله الأَعْوَر الْهَمْداني الْحُوْتي)، مِن كبار عُلماء التابعين على ضعفٍ فيه، يُكنَى "أبا زُهَيْر"، روى عن عليّ بن أبي طالب وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنهما، وروى عنه عمرو بن مُرَّة وأبو إسحاق وجماعة، وقال الإمام يحيى بن مَعِين: "ضعيف"، وقال الإمام علي بن الْمَدِيْني: "كذَّاب"، وقال جرير بن عبد الحميد: "كان زَيْفاً"[٤].

---

[١] المصدر السابق: (١٩٧/٥).

[٢] الكامل: لابن عدي، لابن عدي: (٣٨٠/٢) و"ميزان الاعتدال" للذهبي: (٤٠٤/٧).

[٣] ميزان الاعتدال: للذهبي: (١٩٨/٥).

[٤] المصدر السابق: (١٧١/٢).

١٤ - "لا أرى حديثَه يُشبِه حديثَ أهل الصِّدْق":

كما في ترجَمة (محمد بن إسحاق بن حَرْب اللُّؤْلُؤي البَلْخي)، الذي روى عن مالك بن أنس وخارجة بن مُصعَب، وروى عنه ابن أبي الدنيا والحسين بن أبي الأَحْوَص وجماعةٌ، وكان أحدَ الحفَّاظ، إلا أنَّ الإمام صالِح بن محمد جَزَرَة (ت٢٩٣هـ) قال: "كذَّابٌ"، وقال الحافظ الخطيب البغدادي: "لم يكن يُوثَق به"، وقال الإمام ابن عدي: "لا أرى حديثَه يُشبِه حديثَ أهل الصِّدق"[١].

١٥ - "ليس بمَحِلٍّ لأن يُؤْخَذَ عنه العِلم لأنه كذَّاب":

كما في ترجَمة (محمد بن الضَّوْء بن الصَّلْصَال بن الدَّلَهْمَس بن حَمَل بن جَنْدَلَة) ومن موضوعاته، قال: "كُنّا عند رسول الله ﷺ، فدخل عليٌّ فقال: «يا عليّ! كَذَب مَن زَعَم أنه يُحِبُّني ويُبْغِضك. مَن أحبَّك فقد أحَبَّني، ومَن أحَبَّني أحبَّه اللهُ، ومَن أحبَّه اللهُ أدخله الجنَّة. ومَن أبْغَضك أبغضني، ومَن أبْغَضني أبغضه اللهُ، ومَن أبغضه اللهُ، وأدخله النَّارَ». قال الإمام ابن حِبَّان: "لا يجوز الاحتجاجُ به"، وقال الحافظ الخطيب البغدادي: "ليس محمَّد بمحلٍّ لأن يُؤخَذ عنه العِلمُ لأنَّه كذَّابٌ"[٢].

١٦ - "وجدتُ حديثَه كَذِباً وزُوْراً":

كما في ترجَمة (عمر بن راشد الْمَدَني الجاري أبي حفص)، الذي روى عن ابن عَجْلان، ومالك بن أنس وغيرهما من الأئمة، قال عنه الإمام أبو حاتم الرازي: "وجدتُ حديثَه كذباً وزُوْراً"، وقال الإمام أبو جعفر العُقَيْلي (ت٣٢٢هـ): "مُنكَر الحديث"[٣].

وغيرُ ذلك الكثيرُ من المصطلحات والعبارات التي استخدمها علماء الحديث في كتبهم، لكشف الكذب والوضع في الأحاديث، وبيانِ أحوال الكَذَّابين والوَضَّاعين، ولا يَتّسِع الكتابُ لاستيعابها.

****

[١] المصدر السابق: (٦/٦٣).

[٢] المصدر السابق: (٦/١٩٣).

[٣] المصدر السابق: (٥/٢٣٥).

خاتمة الكتاب

وبعد هذا التطواف في دراسة "الحديث الموضوع" من أهَمّ وأبرز جوانبه، توصّلتُ إلى نتائج علمية جديرة بالذكر، وهي:

١) أنَّ لـ"الوَضْع" في اللغة معانٍ عديدة، ومما جاء فيها يَدُلّ على: أنَّ استخدام هذا اللفظ يكون لشيءٍ لا يَستحِقّ الرِّفْعَةَ، وأنه لا رتبةَ له ولا قيمةَ، وأنَّ مَنْزِلته الحقيقية أن يبقى مطروحاً غير معبوءٍ فيه ولا مكترثٍ به، ولا يُؤخَذ به ولا يُلتَفَت إليه، بخلاف ما ثَبَت عن النبيِّ ﷺ فإنه يُسمَّى: "مرفوعاً" تعظيماً لقدره، ومراعاةً لجهة نسبته الكريمة إليه.

٢) أنَّ الوَضْع في الحديث حرامٌ بإجماع من أئمة الحديث كلِّهم؛ لأنه يدخل في الكذب على رسول الله ﷺ. وأنَّ عقوبة الواضعِ دخوله النارَ، كما قال عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».

٣) أنَّ رواية "الحديث الموضوع" حرامٌ مع العلم بوضعه، سواء أكان في الأحكام أو القصص أو الترغيب والترهيب ونحوها، والدليلُ على ذلك قولُ النبيِّ ﷺ: «مَنْ رَوَى عَنِّيْ حَدِيْثاً وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ، فَهُوَ أَحَدُ الْكَذَّابِيْنَ».

٤) أنَّ "الوَضْع" في الحديث قد ظهر واستشرى في القرن الثاني، إذْ خلا عصرُ الصحابة وكبار التابعين رضي الله عنهم مِمَّن وُصف بالكذب والوضع، ويعود ذلك إلى أسباب عديدة، ومن أهمِّها: اتِّسامُ أولئك بصلابةٍ في الدِّين، وكثرةُ تَوافُر حُفَّاظِ الحديث ونُقَّاده بينهم، وغيرُ ذلك من الأمور التي جعلت بواعثَ الاختلاق للحديث آنذاك ضعيفةً.

٥) أنَّ للشِّيْعَة الرافضة دوراً خطيراً في وضع الأحاديث، لذلك كثرت أقوالُ أئمة الحديث في التحذير عن مروياتهم. وكذلك لبعض الْجَهَلة من الصُّوْفِية من أهل السُّنّة دورٌ لا يُستهان به في وضع بعض الأحاديث في الترغيب

والترهيب فترويجِها، وما كان ذلك منهم إلاَّ احتساباً للأجر عند الله في زَعْمهم الفاسد أنهم يكذبون للنبيِّ ﷺ ولا عليه، ويكذبون لِمَصْلَحةٍ لا لِمَفْسدَةٍ.

٦) أنَّ لـ"الوَضْع" في الحديث أسباباً عديدةً، ومن أهمّها: النيلُ من الإسلام والمسلمين، والخلافاتُ العَقَدِيَّة والمذهبية والسِّياسِيّة، والعصبيةُ للجِنْس والقبيلة واللغة والبلد، والقصصُ والوعظ للترغيب والترهيب، والاحتسابُ في الوضع للترغيب والترهيب، والتقرُّبُ من السَّلاطين والْحُكَّام.

٧) أنَّ مقاومة أئمة الحديث ونُقَّاده للوَضْع والوَضَّاعين قد أثمرت نتائجَ طيبةً تمثّلت في اعتنائهم بـ: التثبُّت في الرواية والتحرِّي عند أخذها، والرحلةِ في طلب الحديث، وجمعِ الأحاديث الموضوعة وبيانِ حالها ونقدها سنداً ومتناً، وفضحِ أمر الوضَّاعين والكشفِ عن أحوالهم، وجمعِ الأحاديث وتدوينها، والتأليفِ في علوم الحديث.

٨) أنَّ علماء الحديث قد وضعوا العديدَ من الضوابط الدقيقة لمعرفة الأحاديث الموضوعة، والتي تُرشِد إلى الكشف عن حقيقتها بمجرَّد النظر فيها من غير أن ينظر في أسانيدها، وهي ضوابط مفيدة غاية الإفادة لطَلَبة العلم والمسلمين ذوي الثقافة العصرية؛ لأنها تبصِّرهم بمعرفة الحديث الموضوع، وتُنشىء لديهم اليقظةَ والْحِسَّ السليم فيما يُرَدّ من تلك الأحاديث.

٩) أنَّ علماء الحديث قد قاموا عبر القرون وتَعاقُب الأزمان، بتأليف الكثير من الكتب المفيدة في الكشف عن الموضوعات ليحظروا منها الناسَ، فيكونوا علي بينةٍ من أمرها.

١٠) أنَّ خدمة السُّنّة النبوية المطهَّرة بالذَّبِّ عنها واجبٌ دينيٌّ هامٌّ، وفي ذلك الخير كلُّه؛ لذا يجب على أهل العلم وطلاب الشريعة: أن يهتمّوا ببيان خطر الأحاديث الموضوعة للناس، والتحذيرِ لهم عما اشتهر منها على ألسنتهم، عن طريق نشر الكتب التي تكشف اللِّثامَ عن تلك الأحاديث،

وكذلك أن يَستعِيضوا لهم عنها بالأحاديث الصحيحة، وهي وافيةٌ كلَّ الوفاء بما يحتاج إليه كلُّ مسلمٍ في أمر دينه ودنياه.

وأخيراً أسأل الله تعالى أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم، ويتقبَّله مني، وأن يوفِّقني للمزيد من خدمة السُّنّة النبوية، والدفاعِ عن حريمها، ويَرزُقني الإخلاصَ في ذلك. والحمدُ لله أوّلاً وآخراً، حمداً يُوافِي نِعَمَه، ويُكافِئ مزيدَه، وصَلاتُه وسَلامُه الأكملان على سيّدنا محمَّد وآله وأصحابِه أجمعين.

OOO

فهرس المصادر والمراجع

١) **أبجد العلوم:** للشيخ صديق حسن خان القنوجي. دار ابن حزم – بيروت. ط١. ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.

٢) **الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث في القرن الثالث الهجري:** للدكتور عبد المجيد محمود عبد المجيد. دار الوفاء – القاهرة. ط ١. ١٣١٩هـ.

٣) **الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة:** للشيخ عبد الحي بن عبد الحليم اللكنوي. تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول. دار الكتب العلمية – بيروت. د.ت.

٤) **الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة – رضي الله عنها – على الصحابة:** للإمام الزركشي بدر الدين محمد بن بهادر. تحقيق: الأستاذ سعيد الأفغاني. المكتب الإسلامي – بيروت. ط٢. ١٣٩٠هـ.

٥) **أحوال الرجال:** للإمام الجوزجاني أبي إسحاق، إبراهيم بن يعقوب السَّعْدي. تحقيق: الشيخ صبحي البدري السامرائي. مؤسسة الرسالة – بيروت. ط١. ١٤٠٥هـ.

٦) **الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة (المعروف بالموضوعات الكبرى):** للشيخ الملا علي القاري علي بن (سلطان محمد) أبي الحسن نور الدين الهروي. تحقيق: الدكتور محمد لطفي الصباغ. المكتب الإسلامي – بيروت. ط ١. ١٣٩١هـ.

٧) **الإصابة في تمييز الصحابة:** للحافظ ابن حجر أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني. تحقيق: الأستاذ علي محمد البجاوي. دار الجيل – بيروت. ط١. ١٤١٢هـ.

٨) **الإمام علي بن المديني ومنهجه في نقد الرجال:** للدكتور إكرام الله إمداد الحق. دار البشائر الإسلامية – بيروت. ط١. ١٤١٣هـ.

٩) **تأريخ الأمم والملوك:** للإمام ابن جرير الطبري أبي جعفر محمد بن جرير بن رستم الآملي. دار المعارف – القاهرة. د.ت.

١٠) **تأويل مختلف الحديث:** للإمام ابن قتيبة عبد الله بن مسلم الدينوري. تحقيق: محمد عبد الرحيم. دار الفكر – دمشق. ط١. ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.

١١) **تحرير علوم الحديث:** للشيخ عبد الله بن يوسف الْجُدَيع. مؤسسة الريان – بيروت. ط ١. ١٤٢٤هـ.

١٢) **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي:** للحافظ السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. تحقيق: الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف. دار الكتب الحديثة – القاهرة. ط٢. ١٣٨٥ هـ.

١٣) **تذكرة الحفاظ:** للحافظ الذهبي أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الدمشقي. دائر المعارف العثمانية – حيدرآباد (الدكن). ط١. ١٣٣٣هـ – ١٩١٥م.

١٤) **تقييد العلم:** للحافظ الخطيب البغدادي أبي بكر أحمد بن عبد المجيد بن علي بن ثابت. تحقيق: الدكتور يوسف العش. دار إحياء السنة النبوية – بيروت.

١٥) **التقييد والإيضاح لما أُطلِق وأُغلِق من كتاب ابن الصَّلاح:** للحافظ العراقي أبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين. تحقيق: الدكتور أسامة بن عبد الله الخياط. دار البشائر الإسلامية – بيروت. ط٢. ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨م.

١٦) **تَنْزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة:** للشيخ ابن عراق أبي الحسن علي بن محمد الكناني. تحقيق: الشيخ عبد الله الوهاب بن عبد اللطيف والشيخ عبد الله محمد صديق الغماري. دار الكتب العلمية – بيروت. ط١. ١٣٩٩هـ.

١٧) **تهذيب التهذيب:** للحافظ ابن حجر العسقلاني أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي. تحقيق: عادل مرشد وعادل زيبق. مؤسسة الرسالة – بيروت. ط١. ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.

١٨) **تهذيب اللغة:** للأزهري أبي منصور محمد بن أحمد الأزهري. تحقيق: الأستاذ عبد السلام هارون وآخرين. الدار المصرية للتأليف والترجمة – القاهرة. د.ت.

١٩) **التواصل بين المذاهب الإسلامية: تأصيله وتطبيقه عند المحدِّثين:** للدكتور فاروق حمادة. دار القلم – دمشق. ط١. ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.

٢٠) **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع:** للحافظ الخطيب البغدادي أبي بكر أحمد بن عبد المجيد بن علي بن ثابت. تحقيق: الدكتور محمود الطحان. دار المعارف – الرياض. ط ١. ١٤٠٣هـ.

٢١) **الجرح والتعديل:** للإمام ابن أبي حاتم الرازي أبي محمد عبد الرحمن الحنظلي. دار الكتب العلمية – بيروت. د.ت.

٢٢) **الجعديات (المطبوعة باسم: "مسند علي بن الجعد"):** للإمام علي بن الجعد أبي الحسن الجوهري البغدادي. تحقيق: الدكتور عبد المهدي عبد القادر. مكتبة الفلاح – الكويت. ط١. ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

٢٣) **الحديث النبوي. مصطلحه: بلاغته وكتبه:** للدكتور محمد بن لطفي الصباغ. المكتب الإسلامي – بيروت. ط٧. ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.
٢٤) **خاتمة سفر السعادة:** للفيروزآبادي أبي طاهر مجد الدين محمد بن يعقوب. المكتبة العصرية – بيروت. ط١. ١٤٠٥هـ.
٢٥) **الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرّفة:** للشيخ محمد بن جعفر الكتاني. دار البشائر الإسلامية – بيروت. ط٦. ١٤٢١هـ –٢٠٠٠م.
٢٦) **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة:** للشيخ محمد ناصر الدين الألباني. مكتبة المعارف – الرياض. ط١. ١٤٢٠هـ.
٢٧) **السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي:** للدكتور مصطفى السباعي. المكتب الإسلامي – بيروت. ط١. ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.
٢٨) **السنن:** للإمام ابن ماجه أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني. دار السلام – الرياض. ط١. ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.
٢٩) **السنن:** للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني. دار السلام – الرياض. ط١. ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.
٣٠) **سير أعلام النبلاء:** للحافظ الذهبي أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الدمشقي. تحقيق: الشيخ شعيب الأرناوط وآخرين. مؤسسة الرسالة – بيروت. ط١. ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.
٣١) **شرحُ شرحِ نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر:** للشيخ الملا علي القاري علي بن (سلطان محمد) أبي الحسن نور الدين الهروي. تحقيق: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم. دار الأرقم بن أبي الأرقم – بيروت. ط١. لم يذكر الطبعة.
٣٢) **شرح علل الترمذي:** للحافظ ابن رجب الحنبلي عبد الرحمن بن أحمد الدمشقي. تحقيق: الدكتور نور الدين عتر. دار الملاح – بيروت. ط١. ١٣٩٨هـ.
٣٣) **شرح نهج البلاغة:** لابن أبي الحديد. مطبعة عيسى البابي الحلبي – القاهرة. ط١. ١٣٨١هـ.
٣٤) **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية:** للجوهري أبي نصر إسماعيل بن حماد الفارابي. تحقيق: الأستاذ أحمد عبد الغفور عطار. دار العلم للملايين – بيروت. ط٤. ١٤٠٧هـ.

٣٥) **صحيح البخاري:** للإمام البخاري أبي عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي. دار الكتب العلمية – بيروت. ط٥. ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.

٣٦) **صحيح مسلم:** للإمام مسلم أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري. دار السلام – الرياض. ط١. ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

٣٧) **الضعفاء:** للإمام العقيلي أبي جعفر محمَّد بن عمرو. تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي. دار الكتب العلمية – بيروت. ط١. ١٤٠٤هـ.

٣٨) **ظفر الأماني بشرح مختصر السيد الشريف الجرجاني في مصطلح الحديث:** للشيخ محمد عبد الحي بن عبد الحليم اللكنوي. تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبي غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب. ط٣. ١٤١٦هـ.

٣٩) **العِلل المتناهية في الأحاديث الواهية:** للإمام ابن الجوزي أبي الفرج عبد الرحمن بن علي البغدادي. تحقيق: الشيخ خليل الميس. دار الكتب العلمية – بيروت. ط١. ١٤٠٣هـ.

٤٠) **علوم الحديث:** للحافظ ابن الصَّلاح أبي عمرو تقي الدين عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري. تحقيق: الدكتور نور الدين عتر. دار الفكر – دمشق. ط٣. ١٤٢١هـ –٢٠٠٠م.

٤١) **علوم الحديث: أصيلها ومعاصرها:** للدكتور محمد أبي الليث الخيرآبادي. دار الشاكر – سلانجور (ماليزيا). ط٧. ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م.

٤٢) **فتح الباري بشرح صحيح البخاري:** للحافظ ابن حجر العسقلاني أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي. المطبعة السلفية – القاهرة. ط١. ١٣٨٠هـ.

٤٣) **فتح القدير شرح الجامع الصغير:** للشيخ عبد الرؤوف المناوي زين العابدين محمد المصري. المكتبة التجارية الكبرى – القاهرة. ط١. ١٣٥٦هـ.

٤٤) **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث:** للحافظ محمد بن عبد الرحمن السخاوي. تحقيق: الأستاذ علي حسين علي. مكتبة السنة – القاهرة. ط١. ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م. وتحقيق: الدكتور عبد الكريم الخضير والدكتور محمد بن عبد الله بن فهيد. مكتبة دار المنهاج – الرياض. ط١. ١٤٢٦هـ.

٤٥) **الفردوس بمأثور الخطاب:** لأبي شجاع شيرويه بن شهردار الديلمي. تحقيق: محمد السعيد بن بسيوني زغلول. دار الكتب العلمية – بيروت. ط١. ١٤٠٦هـ.

٤٦) **الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة:** للإمام الشوكاني محمد بن علي اليماني. تحقيق: الشيخ عبد الرحمن يحيى المعلِّمي. المكتب الإسلامي – بيروت. ط ٣. ١٤٠١هـ.

٤٧) **القاموس المحيط:** للفيروزآبادي مجد بن محمد يعقوب. مؤسسة الرسالة – بيروت. ط٧. ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.

٤٨) **قواعد التحديث في فنون مصطلح الحديث:** للشيخ محمد جمال الدين القاسمي. تحقيق: الشيخ محمد بهجة البيطار. دار النفائس – بيروت. ط ٢. ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

٤٩) **الكامل في ضعفاء الرجال:** للإمام ابن عدي عبد الله بن عدي الجرجاني. تحقيق: يحيى مختار غزاوي. دار الفكر – دمشق. ط٣. ١٤٠٩هـ.

٥٠) **كتاب المجروحين من المحدِّثين والضعفاء والمتروكين:** للإمام ابن حبان أبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد البستي. تحقيق: محمود إبراهيم زايد. دار الوعي – حلب. ط١. ١٣٩٦هـ.

٥١) **كتاب معرفة التذكرة:** لابن القيسراني أبي الفضل محمد بن طاهر بن علي المقدسي الشيباني. تحقيق: الشيخ عماد الدين أحمد حيدر. مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت. ط١. ١٤٠٦هـ.

٥٢) **كتاب الموضوعات من الأحاديث المرفوعات:** للإمام ابن الجوزي أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي البغدادي. تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان. المكتبة السلفية – المدينة المنورة. ط٢. ١٣٨٦هـ. وتحقيق: الدكتور نور الدين بن شكري جيلارالبوردوري. دار أضواء السلف – الرياض. ط١. ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧م.

٥٣) **كتابة الحديث النبوي وجمعه وتدوينه وصفات أهله:** للدكتور كمال الدين عبد الغني المرسي. دار المعرفة الجامعية – الأزاريطة. ط١. ٢٠٠٣م.

٥٤) **كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس:** للشيخ إسماعيل بن محمد العجلوني. تحقيق: الشيخ أحمد القلاش. مؤسسة الرسالة – بيروت. ط٤. ١٤٠٥هـ.

٥٥) **الكفاية في أصول علم الرواية:** للحافظ الخطيب البغدادي أبي بكر أحمد بن عبد المجيد بن علي بن ثابت. دائرة المعارف العثمانية – حيدرآباد (الدكن) الهند. ط١. ١٣٥٧هـ.

٥٦) **اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة:** للحافظ السيوطي جلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر. تحقيق: أبي عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة. دار الكتب العلمية – بيروت. ط١. ١٤١٧هـ.

٥٧) **لسان الميزان:** للحافظ ابن حجر العسقلاني أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي. تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبي غُدَّة. دار البشائر الإسلامية – بيروت. ط ١. ١٤٢٣هـ.

٥٨) **لمحات في أصول الحديث:** للدكتور محمد أديب صالح. المكتب الإسلامي – بيروت. ط٦. ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.

٥٩) **لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث:** للشيخ عبد الفتاح أبي غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب. ط٤. ١٤١٧هـ.

٦٠) **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد:** للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي. دار الفكر – دمشق. د.ت.

٦١) **المحدِّث الفاصل بين الراوي والواعي:** للإمام الرامهرمزي الحسن بن علي بن عبد الرحمن. تحقيق: الدكتور محمد عجاج الخطيب. دار الفكر – بيروت. ط٣. ١٤٠٤هـ.

٦٢) **المحكم والمحيط الأعظم:** لابن سيدة أبي الحسين علي بن إسماعيل المرسي. تحقيق: عبد الستار أحمد فراج ومصطفى السقا وحسين نصار. معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية – القاهرة. ط١. ١٣٧٧هـ.

٦٣) **المستدرك على الصحيحين:** للحاكم النيسابوري أبي عبد الله محمد بن عبد الله. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية – بيروت. ط٢. ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠٢م.

٦٤) **مسند الإمام أحمد:** للإمام أحمد بن حنبل أبي عبد الله الشيباني. تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤط وآخرين. مؤسسة الرسالة – بيروت. ط١. ١٤١١هـ.

٦٥) **المصنوع في معرفة الحديث الموضوع:** للشيخ الملا علي القاري علي بن (سلطان محمد) أبي الحسن نور الدين الهروي. تحقيق: عبد الفتاح أبي غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب. ط٥. ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.

٦٦) **معجم البلدان:** لياقوت الحموي أبي عبد الله شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الرُّوْمي البغدادي. دار صادر – بيروت. ط١. ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م.

٦٧) **معجم مقاييس اللغة:** لابن فارس أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي. تحقيق: الأستاذ عبد السلام محمد هارون. دار الفكر – دمشق. ط١. ١٣٩٩هـ.

٦٨) **معرفة أنواع علوم الحديث:** للحافظ ابن الصَّلاح أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري. تحقيق: الدكتور عبد اللطيف الهميم والدكتور ماهر ياسين الفحل. دار الكتب العلمية – بيروت. ط١. ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.

٦٩) **معرفة علوم الحديث:** للحاكم النيسابوري أبي عبد الله محمد بن عبد الله. تحقيق: الدكتور معظم حسين. المكتب التجاري – بيروت. ط١. ١٣٧٣هـ.

٧٠) **المعرفة والتاريخ:** للفسوي أبي يوسف يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي. تحقيق: الدكتور أكرم ضياء العمري. مؤسسة الرسالة – بيروت. ط٢. ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.

٧١) **المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة:** للحافظ محمد بن عبد الرحمن السخاوي. تحقيق: محمد عثمان الخشت. دار الكتاب العربي – بيروت. ط١. ١٤٠٥هـ.

٧٢) **مقالات الكوثري:** للشيخ محمد زاهد الكوثري. المكتبة التوفيقية – القاهرة. د.ت.

٧٣) **مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح:** تحقيق: الدكتورة عائشة بنت عبد الرحمن. دار المعارف – القاهرة. د.ت.

٧٤) **المنار المنيف في الحديث الصحيح والضعيف:** للإمام ابن القيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب الدمشقي. تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبي غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب. ط١. ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.

٧٥) **المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والإعتزال (وهو "مختصر منهاج السنة" لابن تيمية):** اختصار الحافظ الذهبي أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الدمشقي. تحقيق: الأستاذ محب الدين الخطيب. الرئاسة العامة لإدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد – السعودية. ط٣. ١٤١٣ هـ.

٧٦) **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج:** للإمام النَّووي أبي زكريا يحيى بن شرف. تحقيق: الشيخ خليل مأمون شيحا. دار المعرفة – بيروت. ط١٥. ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨م.

٧٧) **منهاج السُّنة:** للإمام ابن تيمية تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم الحراني. طبعة بولاق – القاهرة، وطبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. الرياض. ط١. ١٤٠٦هـ.

٧٨) **منهج النقد في علوم الحديث:** للدكتور نور الدين عتر. دار الفكر المعاصر – بيروت. ط٣. ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.

٧٩) **الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة:** للدكتور مانع بن حماد الجهني. دار الندوة العالمية للشباب للطباعة والنشر والتوزيع – الرياض. ط٣. ١٤١٨هـ.

٨٠) **موضوعات الصغاني:** للإمام الصغاني أبي الفضائل رضي الدين الحسن بن محمد اللاهوري. تحقيق: الدكتور نجم عبد الرحمن خلف. دار المأمون – دمشق. ط٢. ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥م.

٨١) **ميزان الاعتدال في نقد الرجال:** للحافظ الذهبي أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الدمشقي. تحقيق: علي محمد معوض وآخرين. دار الكتب العلمية – بيروت. ط١. ١٤١٦هـ.

٨٢) **النكت على كتاب ابن الصلاح:** للحافظ ابن حجر العسقلاني أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي. تحقيق: الدكتور ربيع بن هادي عمير المدخلي. دار الإمام أحمد – القاهرة. ط١. ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩م.

٨٣) **الوضع في الحديث:** للدكتور عمر فلاتة. مكتبة الغزالي – دمشق. ط١. ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.

****

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصحفة
مقدِّمة الكتاب	٥
القسم الأول:مباحث مهمة في ''الحديث الموضوع''	٩
المبحث الأول: تعريف "الموضوع" لغةً واصطلاحاً وسببُ تسميته بـ"الحديث"	١١
المطلب الأول: تعريف "الموضوع" لغةً واصطلاحاً	١١
المطلب الثاني: سبب تسمية هذا النوع بـ"الحديث"	١٣
المبحث الثاني: الوضع في الحديث من جهة التعمد والغفلة	١٥
المطلب الأول: الوضع في الحديث من جهة التعمد والقصد	١٥
المطلب الثاني: الوضع في الحديث من جهة الغفلة والخطأ	١٦
المبحث الثالث: حكم الوضع في الحديث وروايةِ "الحديث الموضوع"	١٩
المطلب الأول: إثم الكذب على رسول الله ﷺ	١٩
المطلب الثاني: حكم وضع الحديث	٢٠
المطلب الثالث: حكم قبول رواية الواضِع أو الكاذب في الحديث بعد موته	٢١
المطلب الرابع: حكم رواية الحديث الموضوع	٢١
المبحث الرابع: بداية ظهور الكذب والوضع في الحديث	٢٣
المطلب الأول: تحذير النبي ﷺ من الكذب عليه	٢٣
المطلب الثاني: الكذب في عهد الصحابة ﷺ	٢٤
المطلب الثالث: ظهور الوَضْع في الحديث على وجه التحديد	٢٥
المطلب الرابع: دور الشيعة الرافضة في وَضْع الحديث	٢٧
المطلب الخامس: دور بعض "الصوفية" في ترويج الأحاديث الموضوعة	٢٩
المبحث الخامس: أسباب الوَضْع في الحديث	٣١
أولاً: النيل من الإسلام والمسلمين	٣١
ثانياً: الخلافات السياسية	٣٢
ثالثاً: الخلافات العقدية	٣٤
رابعاً: الخلافات المذهبية	٣٥
خامساً: النَّزعات العصبية للجنس والقبيلة واللغة والبلد	٣٧
سادساً: القصص والوعظ للترغيب والترهيب	٣٩
سابعاً: الاحتساب في الوضع للترغيب والترهيب	٤٠

ثامناً: التقرُّب من السلاطين والحكام ٤٣
المبحث السادس: أصناف الوَضَّاعين للحديث ٤٥
المبحث السابع: موقف العلماء والمحدِّثين من الوضع في الحديث..... **٤٧**
المبحث الثامن: نتائج الوضع في الحديث **٥١**
أولاً: حيطة العلماء في الرواية ٥٢
ثانياً: الرحلة في طلب الحديث ٥٣
ثالثاً: جمع الأحاديث الموضوعة وبيان حالها ونقدها سنداً ومتناً..... ٥٥
رابعاً: فضح أمر الوضاعين والكشف عن أحوالهم ٥٦
خامساً: جمع الأحاديث وتدوينها ٦٠
سادساً: التأليف في علوم الحديث ٦٣
القسم الثاني:ضوابط لمعرفة الحديث الموضوع..... **٦٥**
المبحث الأول: ضوابط خاصة لمعرفة الوضع في الحديث في السند والمتن..... **٦٧**
النوع الأول: ضوابط معرفة علامات الوضع في السَّنَد ٦٧
النوع الثاني: ضوابط معرفة علامات الوضع في الْمَتْن ٦٩
المبحث الثاني: ضوابط عامة لمعرفة الأحاديث الموضوعة. **٧٣**
المبحث الثالث: ضوابط كلية لمعرفة الأحاديث الموضوعة. ٧٧
القسم الثالث:خطورة انتشار الأحاديث الموضوعة وطريقة التخلُّص منه..... ٨١
سبب انتشار الأحاديث الموضوعة في هذا العصر وضررُها في الأمور الدينية. ٨٣
طريقة التخلُّص من هذا الخطر..... ..... ٨٣
القسم الرابع:تعريفٌ مُوجَزٌ لأهَمّ كتب "الموضوعات" والمصطلحاتِ المستعمَلة فيها..... ٨٧
المبحث الأول: الكتب المستقلّة في الأحاديث الموضوعة والمشتهرة على الألسنة..... ٨٩
المطلب الأول: الكتب في الأحاديث الموضوعة..... ٨٩
١ – تذكرة الحفاظ: للحافظ ابن القَيْسَراني..... ٨٩
٢ – ذخيرة الحفَّاظ المخرَّج على الحروف والألفاظ: لابن القيسراني. ٩٠
٣ – الموضوعات من الأحاديث المرفوعات: للإمام الْجُوْزَقاني. ٩٠
٤ – الموضوعات: للإمام ابن الْجَوْزي. ٩٠
٥ – الْمُغْنِي عن الحِفظ والكِتاب، بقولهم: لم يَصِحَّ شيءٌ في هذا الباب: للحافظ ضياء الدين الْمَوْصَلي. ٩١
٦ – الأحاديث الموضوعة في الأحكام المشروعة: للحافظ ضياء الدين الْمَوْصَلي. ٩١
٧ – موضوعات الصَّغاني: للإمام الصَّغاني. ٩١
٨ – مختصر الأباطيل والموضوعات: للحافظ الذهبي. ٩١
٩ – الْمَنَار الْمُنيف في الصحيح والضعيف: للإمام ابن قَيِّم الْجَوْزِيَّة. ٩٢
١٠ – خاتمة سِفْر السَّعادة: للفَيْرُوْزآبادي. ٩٢
١١ – الَّلآلِي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة: للحافظ السُّيُوطي. ٩٢

١٢ – تَنْزِيْهُ الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشَّنِيْعَة الموضوعة: لابن عِرَاق. ٩٢
١٣ – تذكرة الموضوعات: للشيخ الفَتَّنِي. ٩٣
١٤ – المصنوع في معرفة الحديث الموضوع: للمُلاَّ علي القاري. ٩٣
١٥ – الفوائد الموضوعة في الأحاديث الموضوعة: للشيخ مَرْعي بن يوسف. ٩٣
١٦ – الكشف الإلهي عن شديدِ الضَّعْفِ والموضوع والواهي: للشيخ السَّنْدُرُوسي. ٩٣
١٧ – الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة: للإمام الشَّوْكاني. ٩٤
١٨ – اللُّؤلؤ المرصوع فيما قيل: لا أصلَ له أو بأصله الموضوع: للشيخ القاوُقْجي. ٩٤
١٩ – الآثار المرفوعة في الأحاديث الموضوعة: للشيخ محمَّد عبد الحي اللكنوي. ٩٤
٢٠ – تحذير المسلمين من الأحاديث الموضوعة على سيِّد المرسلين: للشيخ محمد البشير الأزهري. ٩٤
٢١ – سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: للشيخ الألباني. ٩٥
٢٢ – التحديث بما قيل: لا يَصِحّ فيه حديثٌ: للشيخ بكر بن عبد الله أبي زيد ٩٥
٢٣ – النافلة في الأحاديث الضعيفة والباطلة: للشيخ أبي إسحاق الْحُوَيني الأثري ٩٥
٢٤ – موسوعة الأحاديث والآثار الضعيفة والموضوعة: للشيخ عليٍّ حسن الحلبي. ٩٥
المطلب الثاني: الكتب في الأحاديث المشتهرة على الألسنة ٩٦
١ – أحاديث القُصَّاص: لشيخ الإسلام ابن تَيْمِيَة. ٩٦
٢ – "التذكرة في الأحاديث المشهورة" للإمام الزَّرْكشي. ٩٦
٣ – المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الأَلْسِنَة: للحافظ السَّخاوي. ٩٧
٤ – الغَمَّاز على اللَّمَّاز في الأحاديث المشتهرة: للشيخ السَّمْهُودي. ٩٧
٥ – الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة: للحافظ السيوطي ٩٧
٦ – تمييز الطيِّب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث: للشيخ ابن الدَّيْبَع. ٩٨
٧ – الشَّذَرَةُ في الأحاديث المشتهرة: للحافظ ابن طُوْلون. ٩٨
٨ – الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة: للشيخ علي القاري الهروي ٩٨
٩ – تسهيل السبل إلى كشف الالتباس عما دار من الأحاديث بين الناس: للشيخ عز الدين الخليلي المدني ٩٨
١٠ – كشفُ الخفاء ومُزيل الإلباس عمَّا اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس: للشيخ العَجْلُوني. ٩٩
١١ – أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب: للشيخ الحوت البَيْرُوْتِي. ٩٩
١٢ – المشتهر من الحديث الموضوع والضعيف والبديل الصحيح: للشيخ عبد المتعال محمد الجبري. ٩٩
المبحث الثاني:كتب مشتملة على الأحاديث الموضوعة ١٠١
المطلب الأول: مؤلفات مشهورة مشحونة بالموضوعات ١٠١
المطلب الثاني: كتبٌ في "الموضوعات" في باب واحد ١٠٢
المبحث الثالث: المصطلحات المستعمَلة في عبارات المحدِّثين النُّقَّاد في كتب الموضوعات وتراجم الوَضَّاعين ١٠٣
المطلب الأول: المصطلحات المستعمَلة في عبارات المحدِّثين النُّقَّاد في الأحاديث الموضوعة ١٠٣
المطلب الثاني: العبارات المستعمَلة في تراجُم الكذَّابين والوضَّاعين في الرَّمْي ١٠٦
خاتمة الكتاب ١١١
فهرس المصادر والمراجع ١١٥
فهرس الموضوعات ١٢٣

نبذةٌ عن المؤلِّف:

هو سيد عبد الماجد بن سيد أنور الغَوْري: الباحث الأكاديمي المتخصِّص في مجال الدراسات الحديثية. من مواليد مدينة "حَيْدَرْآباد" (الدَّكَن) بالهند، عام ١٣٩٨هـ (١٩٧٨م). تخرَّج في كلية الشريعة بدار العلوم لندوة العلماء في لكنؤ. ثم تخصَّص في الحديث النبوي وعلومه في فرع جامعة الأزهر الواقع بدمشق. ثم حصل على الماجستير فالدكتوراه في الحديث النبوي من الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا بتقدير ممتاز. ومن أبرز شيوخه وأساتذته: العلاَّمة أبو الحسن علي الحسني النَّدْوي والدكتور محمد أبو اللَّيْث شمس الدين الْخَيْرآبادي من الهند، والشيخ عبد القادر الأرناؤوط، والدكتور الشيخ نور الدين عِتْر، والدكتور الشيخ محمَّد عَجاج الخطيب، والدكتور مصطفى سعيد الْخَنْ، والشيخ كريم الرَّاجِح، والدكتور بديع السيد اللَّحَّام من سوريا. عَمِلَ باحثاً زميلاً في "معهد دراسات الحديث النبوي" (إنهاد) بسلانجور في ماليزيا نحو ثماني سنوات، وألَّف بتكليفٍ منه العديدَ من الكتب في تيسير علوم الحديث وفي بعض الموضوعات المهمَّة في السُّنَّة النبوية، وكلُّها قد تُرجمت إلى اللغة الملايوية. كما أنشأ من نفس المعهد مجلةَ "الحديث" وتولَّى رئاسةَ تحريرها، وهي أولُ مجلةٍ علميةٍ محكَّمةٍ تخصُّصيةٍ في الحديث النبوي وعلومه وقضاياه. وإلى جانب انشغاله بالبحث العلمي في المعهد المذكور ، قد عمل – أيضاً – محاضراً في قسم الكتاب والسُّنَّة في "الكلية الجامعية الإسلامية العالمية" بسلانجور في ماليزيا، وشارك في وضع المقرَّرات الدراسية للقسم. وله العديدُ من الأعمال العلمية المطبوعة، وكلُّها مطبوعةٌ في دار ابن كثير ببيروت، وبعضُها في معهد دراسات الحديث النبوي ودار الشاكر في ماليزيا، وفي مكتبة زمزم بكراتشي في باكستان. ومن مؤلَّفاته:

١) موسوعة علوم الحديث وفنونه.
٢) المعجم الوجيز لألفاظ الجرح والتعديل.
٣) معجم ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل النادرة والمشهورة.
٤) معجم المصطلحات الحديثية.
٥) معجم المصطلحات القرآنية والحديثية.
٦) المدخل إلى دراسة السنة النبوية.

٧) المدخل إلى دراسة علم الجرح والتعديل.
٨) المدخل إلى دراسة علوم الحديث.
٩) علم الرجال: تعريفه وكتبه.
١٠) مصادر الحديث ومراجعه: دراسةٌ وتعريفٌ.
١١) الميسَّر في علم مصطلح الحديث.
١٢) الميسَّر في علم الجرح والتعديل.
١٣) الميسَّر في علم الرجال.
١٤) الميسَّر في علم علل الحديث.
١٥) الميسَّر في علوم الحديث.
١٦) السنة النبوية: حجيتها وتدوينها: دراسةٌ عامةٌ مُوجَزَةٌ.
١٧) حجية السنة النبوية في ضوء الأدلة الشرعية.
١٨) إنكار السنة: تاريخه وفِرَقه ودوافعه.
١٩) تدوين السنة النبوية وتطوُّر التصنيف والتأليف فيها عبر القرون: عرضٌ علميٌّ مُوجَزٌ.
٢٠) التعريف الوجيز بتفاسير القرآن العزيز.
٢١) التعريف الوجيز بمناهج أشهر المصنِّفين في الحديث.
٢٢) الوجيز في تعريف كتب الحديث.
٢٣) الحديث الموضوع: أسباب اختلاقه وخطورة انتشاره وضوابط معرفته وطريقة التخلص منه.
٢٤) علم مصطلح الحديث: نشأته وتطوُّره وتكامله.
٢٥) مبادئ التعامل مع السنة النبوية.
٢٦) الضوابط الأساسية لفهم الحديث النبوي.
٢٧) إلى طالب العلم.
٢٨) المنهج المفيد لطلب علم الحديث.
٢٩) مباحث تمهيدية في علم الجرح والتعديل.
٣٠) مدرسة الحديث في الشَّام في القرنين الأول والثاني الهجريين: رُوَّادها الأوائل وخصائصها العلمية.
٣١) أعلام المحدِّثين في الهند في القرن الرابع عشر الهجري وآثارهم في الحديث وعلومه.
٣٢) المحدِّثون من "أهل الحديث" في الهند وجهودهم في الحديث النبوي.
٣٣) المحدِّثون من الحنفية في الهند وجهودهم في الحديث النبوي.
٣٤) الإمام شاه وَلِيّ الله الدِّهْلَوي وجهوده في الحديث النبوي.
٣٥) صور مشرقة من الدعوة الإسلامية في العصر النبوي.
٣٦) أبو الحسن الندوي: الإمام المفكِّر الداعية المربِّي الأديب.

٣٧) أبو الحسن الندوي: رائد الأدب الإسلامي.
٣٨) محمد إقبال: الشاعر المفكِّر الفيلسوف.
٣٩) محمد حميد الله: سفير الإسلام، وأمين التراث الإسلامي في الغرب.
٤٠) القاديانية: مؤامرةٌ خطيرةٌ وثورةٌ شنيعةٌ على النبوة المحمدية.
٤١) علومِ حديث: تاريخ وتعارف (بالأردوية).
٤٢) تسهيل مصطلحات حديث (بالأردوية).

Hadis Palsu

Sebab-sebab, Bahaya Penyebaran, Cara Mengenali serta Penyelesaiannya

Oleh: ***SYED ABDUL MAJD GHOURI***

هذا الكتاب

يعرض هذا الكتاب في طياته أهمَّ المباحث في الحديث الموضوع، بحيث يعرِّف معناه في اللغه والاصطلاح، ويبيِّن حكمَ روايته، ويسلِّط الضوءَ على تاريخ ظهوره وأسبابِ اختلاقه، ويحدِّد الضوابطَ لمعرفته. ويتحدَّث عن موقف الأئمة المحدِّثين من الموضوعات وعن جهودهم في مقاومة الوَضَّاعين. وينبِّه على خطورة انتشار الموضوعات في هذا العصر، ويُرشِد إلى طريقة التخلص منها. ويقدِّم تعريفات مُوجَزة للكتب التي ألَّفها علماء الحديث على مرّ القرون وتعاقب الأزمان في الكشف عن الموضوعات وبيان أحوال الوضَّاعين، وكذلك يذكر مصطلحات هؤلاء وعباراتهم التي استعملوها في تلك الكتب في بيان الموضوعات وأحوال أصحابها.

KOLEJ UNIVERSITI ISLAM ANTARABANGSA SELANGOR
INTERNATIONAL ISLAMIC UNIVERCITY COLLEGE SELANGOR

PENERBIT KUIS

ISBN 978-967-0850-78-8
9 789670 850788